كلية الحقوق – جامعة طنطا

المؤتمر العلمى الرابع: "القانون والاعلام"

٢٣-٢٤ أبريل ٢٠١٧

دور الاعلام الاقتصادى فى التنمية المستدامة

نحو استراتيجية اعلامية للقضاء على النكد العام ورفع مؤشر السعادة القومية

الدكتور

صلاح زين الدين

أستاذ ورئيس قسم التشريعات الاقتصادية والمالية

كلية الحقوق – جامعة طنطا

دور الاعلام الاقتصادى فى التنمية المستدامة

نحو استراتيجية اعلامية للقضاء على النكد العام ورفع مؤشر السعادة القومية

المبحث الأول

الاعلام الاقتصادى وتحديات التنمية فى عصر العولمة

المطلب الأول: تطور نظرية الاعلام والاتصال الجماهيرى

المطلب الثانى: الاعلام الاقتصادى وبعض المفاهيم المرتبطة به

المطلب الثالث: تحديات العولمة وضرورة انشاء نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال

المبحث الثانى

التنمية المستدامة وهدف تحقيق السعادة

المطلب الأول: التنمية المستدامة لأجل تحقيق السعادة للمواطنين

المطلب الثانى: مفهوم السعادة فى الفلسفة وعلم النفس وتقرير السعادة العالمى

المطلب الثالث: أهمية الاعلام الاقتصادى فى التنمية المستدامة ورفع مؤشر السعادة

المبحث الثالث

اقتراح استراتيجية اعلامية من أجل التنمية المستدامة والسعادة

المطلب الأول: اصلاح واعادة بناء الدولة المصرية الحديثة – دولة القانون

المطلب الثانى: اصلاح واعادة بناء منظومة الاعلام المصرى من أجل التنمية المستدامة

المطلب الثالث: الاعلام والارث الحضارى المصرى كمصدر للقوة الناعمة

خاتمة وتوصيات

مراجع البحث

تقديم:

موضوع هذا البحث كما يبدو من عنوانه: دراسة تحليلية ونقدية لدور الاعلام الاقتصادى فى التنمية المستدامة، واقتراح استراتيجية اعلامية للقضاء على النكد العام، ورفع مؤشر السعادة القومية. ولعل القارىء يستوقفه هنا قضية المصطلح وأهميته فى الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، وسنعرض فى ثنايا البحث مصطلحات ودلالتها المفاهيمية مثل الاعلام الاقتصادى، واقتصاد الاعلام، والاعلام التنموى والتنمية المستدامة. ولنتأمل مبدئيا فقط مصطلح النكد العام الوارد فى عنوان البحث، ونقيضه بالطبع السعادة. ان النكد العام من الحقائق الموضوعية، وظاهرة متفشية فى الوجود الانسانى للدول النامية. ومقولة الفيلسوف الألمانى هوسرل Husserl أن الوجود هو ما يظهر أمامنا، وأن الوعي هو فعل ونشاط وحركة، تنطبق على هذه الظاهرة. ولعل الخبرة الواعية لظاهرة النكد العام تدعونا الى تعريفها مبدئيا، بأنها حالة الشقاوة والاكتئاب التى تصيب المواطنين بالاحباط، عندما تفشل السياسة العامة فى توفير سبل السعادة للمواطنين. وهذه مشكلة وجودية، ونستعين بعلم الفينومينولوجيا فى تحليلها وصولا الى علاج لها من منظور التنمية المستدامة

وتتمثل **مشكلة الدراسة** في أن منظومة الاعلام فى مصر، وخاصة الإعلام الاقتصادى، لم يفعل دورها فى تحقيق التنمية المستدامة. ولذلك **تهدف الدراسة** إلى توضيح دور الاعلام الاقتصادى فى تحقيق التنمية المستدامة، والسعادة لجميع المواطنين، واقتراح عناصر استراتيجية اعلامية جديدة. وترجع **أهمية الدراسة** الى أن الاعلام أصبح السلطة الرابعة فى بنية الدولة الحديثة، ويؤثر فى جميع جوانب الحياه، ويعتبر من أهم عناصر القوة الناعمة، حسب تعبير جوزيف ناى Josef Nye. أما **الإطار النظري** للدراسة فيشمل عرض أهم النظريات المفسرة لدور الإعلام في التنمية المستدامة، وتنمية وسائل الإعلام ذاتها كشرط موضوعي لتعظيم دور الإعلام في عصر العولمة.

يعتبر الإعلام فى بداية القرن الواحد والعشرين هو المورد الاقتصادى الذي تتوقف عليه بقية الموارد، ففى عصر العولمة ومجتمع مابعد الصناعة postindustrial society، سيحتل الاعلام المكانة التي كانت لرأس المال في المجتمعات الصناعية، مثلما احتل رأس المال المكانة التي كانت للموارد الطبيعية قبل الثورة الصناعية. ولعل قصور منظومة الاعلام فى مصر وغيرها من الدول النامية، تعبر جيدا عن الفجوة التنموية التي يتزايد اتساعها بين الدول الصناعية والدول النامية، فنسبة التجهيزات الإعلامية المتوفرة في الدول الصناعية تفوق الدول النامية بأكثر من خمسين مرة. وتدل الدراسات الأمبيريقية لمنظمة اليونسكو على اتساع الفجوة التنموية والاعلامية بين الدول الصناعية والدول النامية.

لقد أصبحت وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري ذات فعالية كبيرة فى صياغة وتشكيل عقل المواطن وترشيد سلوكه الاقتصادى، حيث تمارس تأثيرا على أفكار وآراء ومعلومات وسلوكيات أفراد المجتمع، ومن

هنا يبرز الدور التنموي لمنظومة الاعلام والاتصال الجماهيري. ولما كانت التنمية المستدامة تستهدف الإنسان في المقام الأول باعتباره المحرك لكل عناصر التنمية فإننا نستطيع أن نلمس دور تلك الوسائل في إعادة صياغة وتشكيل كثير من الأنماط السلوكية لدى المواطنين. كما أصبح الاعلام التنموى من أهم قوى التغيير والتحول الديموقراطى، ويجب أن تقوم أجهزة الاعلام بواجبها التنموى وتكون بمستوى المسؤولية في تعميق مفاهيم دولة القانون والسعي إلى تبني برنامج سياسي للتغيير يكون للقانون بمفهومه الليبرالي دوره الفاعل في ارساء جميع المؤسسات في الدولة.

وللاعلام الاقتصادي دور كبير في اتخاذ القرارات على المستوى القومى والعالمي، لأن العالم اصبح قرية كونية، والاقتصاد يربط العالم بعضه ببعض من خلال الاعلام. لقد استطاع الإعلام الاقتصادي أن يروج لقيم العولمة ليجعلها الأكثر تداولاً بين الناس، فنجد انتشار قيم مجتمع الاستهلاك وتدويل عملية الانتاج ومتابعة التضخم العالمي والانهيارات المالية والاقتصادية. ومن جهة أخرى فان الإعلام الاقتصادى من أهم ركائز الدولة المصرية الحديثة، حيث يتم الاعتماد عليه في تشكيل رأي عام تجاه مشروعات التنمية المستدامة بهدف رفع مؤشر السعادة القومية.

وسيتضح لقارىء هذه الدراسة أن نجاح دور الاعلام الاقتصادى فى تحقيق التنمية المستدامة والسعادة يشترط توفير الشفافية والحرية والديمقراطية.

تتكون الدراسة من **ثلاثة مباحث:** فى **المبحث الأول** عرض وتحليل لعملية مواجهة الاعلام الاقتصادى لتحديات التنمية فى عصر العولمة، فنتناول عرض نشأة وتطور نظرية الاعلام والاتصال الجماهيرى. ونجرى دراسة مقارنة لمصطلح الاعلام الاقتصادى وبعض المفاهيم المرتبطة به مثل اقتصاد الاعلام والاعلام التنموى، ثم ندرس تحديات العولمة وضرورة انشاء نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال ينصف الدول النامية المحرومة من حرية الاعلام والاستفادة من أدوات الاعلام والاتصال الحديثة.

المبحث الثانى مكرس لدراسة التنمية المستدامة وهدف تحقيق السعادة، حيث نعرض لاستراتيجيات التمية البديلة التى ظهرت مع بداية الثمانينيات، وأهمها استراتيجية التنمية المستدامة، ونركز على أهدافها وخاصة، من وجهة نظرنا، مواجهة عوامل النكد العام وتحقيق السعادة للمواطنين. وونقدم تأصيلا نظريا وعمليا لمفهوم السعادة فى الفلسفة وعلم النفس الايجابى وتقرير السعادة العالمى، الذى تصدره الأمم المتحدة حديثا. ونركز تحليلنا على أهمية الاعلام الاقتصادى فى التنمية المستدامة ورفع مؤشر السعادة

ونقدم فى **المبحث الثالث** اقتراح بصياغة استراتيجية اعلامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبصفة خاصة تحقيق السعادة للمواطنين، ورفع درجة مؤشر السعادة فى تقرير السعادة العالمى. وتتكون هذه الاستراتيجية المقترحة من ثلاثة أعمدة، نؤسسها فى المطالبة باصلاح واعادة بناء الدولة المصرية الحديثة، دولة القانون، واصلاح واعادة بناء منظومة الاعلام المصرى من أجل التنمية المستدامة وتحقيق السعادة، والاستفادة قوميا من الاعلام والارث الحضارى المصرى كمصدر للقوة الناعمة. وبذلك تتضح

ضرورة تطوير النظام القانونى والسياسى فى ظل سيادة الدستور، واستقرار أسس الدولة الحديثة، دولة القانون.

المبحث الأول

الاعلام الاقتصادى وتحديات التنمية فى عصر العولمة

ينص الاعلان العالمى لحقوق الانسان على حرية تداول المعلومات كمبدأ رئيسى لممارسة الحق فى حرية التعبير. وأعلنت دراسة استقصائية أمبيريقية لمنظمة اليونسكو أن أكثر من ٧٠٪ من سكان العالم يفتقرون إلى المعلومات الكافية، ولذلك دعت الأمم المتحدة جميع البلدان لأن تشمل استراتيجية تطوير وسائل الإعلام في إطار خطط التنمية الاقتصادية. وفي سنة ٢٠٠٦ عقدت الأمم المتحدة مؤتمرا عالميا حول دور الإعلام في التنمية الاقتصادية، وخلص المؤتمر الى ان الإعلام يعتبر إحدى دعائم التنمية الاقتصادية، وسبق للأمم المتحدة أن اعترفت سنة ١٩٩٣ بالحق في التنمية" كأهم حقوق الانسان الاقتصادية وأن الإعلام الاقتصادى التنموي أصبح أيضا من حقوق الانسان المقهور فى الدول النامية بصفة خاصة.

تحتل نشاطات الإعلام مكانة كبيرة في اقتصاد القومى، ويبرز ذلك من خلال تزايد فرص العمل وحجم رؤوس الأموال والصناعات المتصلة بالصحافة ومحطات البث الإذاعي والتلفزيونى والطباعة وإنتاج ورق الصحف والصناعات الإلكترونية. والاتصال مرتبط أيضا بفروع أخرى عديدة من النشاط مثل الأقمار الصناعية والكمبيوتر والألياف الضوئية وأشعة الليزر وأجهزة الفيديو والراديو والتابلت واللابتوب والآيباد وغيرها من منتجات تكنولوجيا المعلومات. وتؤكد توصيات منظمة اليونسكو على ان التوسع البالغ الذي سجله قطاع الاعلام داخل الاقتصاد القومى سيؤثر حتما في التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتبعا لذلك يتعين على الدولة أن تدرك الأهمية البالغة لهذا المورد الاقتصادى وان تستخدمه أفضل استخدام حتى يسهم بقسط وافر في التنمية المستدامة.

وسوف ندرس فى هذا المبحث تطور نظرية الاعلام والاتصال الجماهيرى، ونشرح مصطلح الاعلام الاقتصادى وبعض المفاهيم المرتبطة به، ثم نحلل تحديات العولمة وضرورة انشاء نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال.

المطلب الأول: تطور نظرية الاعلام والاتصال الجماهيرى:

هل يعتبر الاعلام ضمن مقومات القوة للدولة الحديثة ؟ نعم، حيث أن مفهوم القوة يتغير مع تطور النظام الاقتصادى، ففى المجتمع البدائى تسود القوة التقليدية التى تعتمد على القوة العضلية للانسان والحيوان، وفى المجتمع الحديث تسود القوة الاقتصادية والقوة المعلوماتية. فالمجتمع الذي يملك حرية تداول

المعلومات يملك القوة بكل مفاهيمها، ومن هنا فان لمنظومة الإعلام دور هام عن طريق التوعية وإيصال المعلومات بشفافية لجميع المواطنين.

وسنعرض فى هذا المطلب مفهوم الاعلام، والنظرية التقليدية للاعلام فى نموذج وستلى وماكلين، ثم وظائف أجهزة الإعلام والاتصال وأثر التكنولوجيا فى تطورها، وأثر وسائل الإعلام فى النمو الاقتصادي.

أولا: مفهوم الاعلام:

يتعدد مفهوم مصطلح الإعلام كما يلى: [١]

١. الإعلام هو إحاطة الرأي العام علما بما يجري من أمور وحوادث سواء في الشؤون الداخلية أو الخارجية.

٢. الإعلام هو نشر الأخبار والمعلومات والآراء على الجماهير.

٣. الإعلام هو تزويد الناس بالأخبار الصادقة والمعلومات الصحيحة والحقائق الثابتة التي تساعد الناس على تكوين رأي صائب في واقعة معينة.

ومن هذه المفاهيم المتعددة للاعلام يمكننا استنتاج أن مصطلح الإعلام يعني بصفة عامة نشر الأخبار والمعلومات والإعلانات على الجماهير عن طريق وسيلة ما من وسائل الإعلام. الا أنه في العصر الحديث صار الإعلام يتخذ أبعادا جديدة، ثقافية وسياسية وأيديولوجية، لأن التحول العميق الذي شهدته حياة الإنسان في العصر الحديث أصاب مختلف جوانب الحياه. لذلك فقد توسع مفهوم الإعلام أكثر لارتباطه بالواقع المعاصر، وما يعتريه من أحداث ومستجدات سياسية واقتصادية وثقافية وتكنولوجية، مما سوف يجعل مفهوم الإعلام يتخذ دلالات جديدة، تحيل الى السلطة والقوة والتأثير والهيمنة والسيطرة وغير ذلك.

ويفسر هربرت شيللر Herbert Schiller فى كتابه (المتلاعبون بالعقول) كيف يتحول الإعلام إلى عملية تضليل، وأداة قهر وقمع. ويقول: " عندما يعمد مديرو أجهزة الإعلام إلى طرح أفكار وتوجهات لا تتطابق مع حقائق الوجود الاجتماعي، فإنهم يتحولون إلى سائسي عقول، ذلك أن الأفكار التي تنحو عن عمد إلى استحداث معنى زائف... ليست في الواقع سوى أفكار مموهة أو مضللة!". ثم "إن تضليل عقول البشر هو "أداة للقهر". فهو يمثل إحدى الأدوات التي تسعى النخبة من خلالها إلى "تطويع الجماهير لأهدافها الخاصة". [٢]

---

[١] أنظر:
رشدي شحاتة أبو زيد: مسئولية الإعلام الإسلامي في ظل النظام العالمي الجديد، دار الفكر العربي – القاهرة، ١٩٩٩م. ص ٢٢

[٢] أنظر:
هربرت أ. شيللر: المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، العدد ٢٤٣ مارس ١٩٩٩، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآدب – الكويت، ص ٧

ويرى المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي N. Chomsky أن مواجهة تمرد الشعب في الدولة الشمولية أو العسكرية يتم بالقمع المباشر وبهراوات فوق رؤوسهم، ولكن في مجتمع أكثر ديمقراطية وحرية، لاتستخدم هذه الوسيلة، حيث يتم اللجوء إلى غسيل مخ جماعى بأحدث أساليب الدعاية والاقناع بالمنطق، فالدعاية في النظام الديمقراطي هي بمثابة الهراوات في الدولة الشمولية". [١]

ثانيا: النظرية التقليدية للاعلام فى نموذج وستلى وماكلين:

ترجع الصياغة الحديثة لنظرية أو نموذج الاعلام والاتصال الجماهيرى الى عالمين أمريكيين هما وستلى وماكلين Westly and Mclean، وذلك فى كتاب لهما نشر سنة ١٩٥٧. [٢] ويوجد حسب هذا النموذج أربعة أطراف فى عملية الاعلام والاتصال الجماهيرى كما يلى:

أ) المرسل sender ودوره التحكم فى وسيلة الاتصال.

ب) وسيلة الاتصال mediaوتعبر عن أن المرسل أو المتصل مسئول كقناة اتصال بين مرسل الرسالة الاعلامية ومستقبلها، مثال وسائل الاتصال الجماهيرى الاذاعة والتليفزيزن ومواقع الانترنت والصحف والمجلات والمطبوعات المختلفة.. الخ. وتقوم وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرى بدور غربلة وتنقية الرسائل الاعلامية وتنتقى المعلومات الواردة من كل من جهة المتحكم فى وسيلة الاتصال أى موضوعات وتوجهات الرسالة الاعلامية، وتقدمها الى مستقبل الرسالة الاعلامية لاشباع حاجته الى المعلومات والمعرفة، ويستخدمها حسب رغبته.

ج) موضوعات وتوجهات الرسالة الاعلامية objects of orientation، وتشمل أفكار وموضوعات عن الحوادث والأخبار للأفراد ومؤسسات المجتمع. وهذه الرسالة الاعلامية هى نتيجة للتفاعل بين المرسل والمستقبل.

د) المستقبل للرسالة الاعلامية receiver

---

[١] أنظر:
نعوم تشومسكي: السيطرة على الإعلام، ترجمة أميمة عبد اللطيف، اتصالات سبو، ٢٠٠٥، ص ١٥

[٢] أنظر فى ذلك:

B. Westley and M. MacLean. Model of Communication, 1957.

Albarran, A. B. (2002). Media economics: Understanding markets, industries and concepts (2nd ed.). Ames: Iowa State University Press.

Albarran, A. B. , & Chan-Olmsted, S. (Eds.). (1998). Global media economics: Commercialization, concentration, and integration of world media markets. Ames: Iowa State University Press.

وتوجد مراجعة أو تغذية مرجعية feedback حيث تحدد وسيلة الاعلام كيفية وصول الرسالة الاعلامية الى مستقبلها حسب درجة أهميتها. وقد أدى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومواقع الانترنت الى سرعة ودقة تداول المعلومات وتحديد قيمة المعلومات بالنسبة لمستتخدميها حسب قدرتهم على تجميع المعلومات وتحليلها. وفى هذا النموذج تعتبر عملية التغذية المرجعية ضرورية وبدونها سيكون هناك قصور فى تطوير بنية المعلومات وتحولها الى مرحلة أرقى وهى المعرفة knowledge.[١]

تمارس فنون التحرير الصحفي فى كافة وسائل الاعلام التقليدية، من صحافة واذاعة وتليفزيون، والرقمية مثل تطبيقات الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعى. وتعتبر فنون التحرير الصحفي عملية اتصال جماهيرية Communication Mass process متكاملة الأطراف ومستمرة، يقوم فيها القائم بالاتصال أو المرسل وهو هنا المحرر الصحفي، بجمع المعلومات الصحفية ومعالجتها وصياغتها كرسالة أو مضمون أو محتوىContent صحفي معين، سياسي أو اقتصادي أو اجتماعى الخ.. .. في شكل قالب صحفي مناسب قد يكون حديثا أو خبرا أو مقالا، أو برنامجا حواريا، ثم يرسل أو يبث هذه الرسالة أو المضمون الصحفي من خلال وسيلة اتصال جماهيرية mass medium مثل الصحيفة أو الاذاعة أو التليفزيون أو الانترنت إلى المستقبل أو الجمهور.

ثالثا: وظائف أجهزة الإعلام والاتصال وأثر التكنولوجيا فى تطورها:

وظائف الاتصال في مفهومه الواسع متنوعة وهي تتصل بميادين مختلفة ومتعددة. فاذا نظرنا إليها باعتبار الإعلام نشاطا يتجاوز فكرة نشر الأنباء والمعلومات ويشمل بث الأفكار والتعريف بالأحداث ويشرك الفرد والمجتمع في إنتاج الخبر وترويجه، فإنه يمكن حصر الوظائف الأساسية لهذه الأجهزة في أي نظام اجتماعي كان في النقاط الآتية:

١ –**الوظيفة الإعلامية:** وتتمثل في جمع الأنباء والبيانات والصور والتعليقات وبثها بعد معالجتها ووضعها في الإطار الملائم من أجل فهم الظروف الشخصية والبيئية والدولية ويمكن متلقي الخبر من الوصول إلى وضع يسمح له باتخاذ القرار السليم.

٢ –**وظيفة التوحيد والمشاركة:** هذه الوظيفة تتمثل في توفير رصيد مشترك من المعرفة بدعم التآزر ويمكن أعضاء المجتمع من التعايش والعمل المشترك.

٣ –**خلق الحوافز والدوافع:** إذ من المعروف أن أجهزة الإعلام تعمل على حث الهمم وتشجيع التطلعات الفردية والجماعية.

---

[١] أنظر: صلاح زين الدين: تكنولوجيا المعلومات والتنمية، الطريق الى مجتمع المعرفة ومواجهة الفجوة التكنولوجية فى مصر، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة – كوالالمبور – جاكارتا – لوس أنجلوس، ٢٠٠٢م. (الطبعة الثانية، مشروع مكتبة الأسرة ٢٠٠٨، الطبعة الثالثة، مشروع مكتبة الأسرة ٢٠١٠). ص ١٦.

٤ –الحوار والنقاش: ذلك أن أجهزة الإعلام تساعد على تبادل المعلومات وتلاحق الأفكار وتوضيح مختلف وجهات النظر واستجلاء المعطيات الرئيسية وخلق أرضية للعمل الذي يتمشى مع المصلحة العامة على مختلف مستوياتها المحلية والقطرية والدولية.

٥ –التكامل والتفاهم: تقتضي هذه المهمة تمكين الأفراد والمجموعات من إبلاغ أصواتهم وآرائهم بما يكفل فرص الاطلاع والتفاهم والتعرف على ظروف معيشة الآخرين ووجهات نظرهم وتطلعاتهم.

٦ –خدمة المجتمع: لم يعد بإمكان هذه المجتمعات أن تحيا اليوم حياة عصرية ما لم يتم إعلامها على وجه صحيح بالشؤون السياسية والأحداث الدولية والمحلية.

كما ترجع أهمية نموذج الاعلام والاتصال الجماهيرى الى أن المستهلك يستقى المعلومات من مصادر متعددة، وأن وسائل الاعلام تؤثر فى صياغة عقل المستهلك، وتختلف درجة التأثير على ظروف تطور المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر، وعن طريق الاعلانات وحملات التسويق للسلع والخدمات والحملات السياسية كما فى أوقات الانتخابات المحلية أو البرلمانية. كما أن اكتساب المعرفة وتوزيعها على أفراد المجتمع ونشر الابتكار والتجديدات تساهم فى التنشئة الاجتماعية وتبنى مواقف اجتماعية وسياسية جديدة ومتطورة.

ويتضح أثر التكنولوجيا فى تطور المؤسسات الاعلامية ومنتجاتها، حيث تعتمد صناعات الاعلام والاتصال الجماهيرى بدرجة كبيرة على التكنولوجيا المتقدمة Hi Tech، فى صناعة وتطوير وتوزيع المنتجات الاعلامية، لذلك أصبح التطور التكنولوجى هو العنصر الحاكم والمؤثر فى العمليات الاقتصادية للمؤسسات الاعلامية المختلفة. وقد حدث التطور فى هذا المجال على ثلاثة مراحل: [١]

المرحلة الأولى: مرحلة استخدام الكمبيوتر على نطاق واسع، حيث حسنت التكنولوجيا الرقمية من كفاءة أداء المؤسسات الاعلامية، وقللت تكاليف الانتاج وخفضت لحد كبير من استخدام الورق لنقل وتداول الرسائل الاعلامية، كما تحسنت فرص الاتصال عبر الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعى وتطبيقات التكنولوجيا الرقمية.

المرحلة الثانية: وارتبطت مباشرة بتطور التكنولوجيا الرقمية، وتمثلت فى التحول من المحتوى الأحادىanalog content الى المحتوى الرقمى digital content، فقد تطورت قدرات وامكانيات الكمبيوتر بسرعة كبيرة لتلحق بالتطور فى التكنولوجيا الرقمية، وتحولت الى وسائل اعلام الكترونية.

المرحلة الثالثة: حدث تطور تكنولوجى متميز مع الاستخدام الواسع لشبكة المعلومات الدولية الانترنت. وفى البداية استخدمت شبكة الانترنت لتداول نصوص المعلومات ثم أدى تطور لغة الانترنت hyper

---

[١] أنظر:

Meredith M. Price: The Mass Media and its Impact on Economics, The University Of Southern Mississippi. 2014.

text language الى تطور سريع لتطبيقات الشبكة العنكبوتية (www) world wide wep. وقد تحولت مؤسسات الاعلام المقروء والمسموع والمرئى الى استخدام الانترنت بعد ادراكها قوة تأثير شبكات الاتصال الاجتماعى، وبادرت لانشاء مواقع لها فى شبكة الانترنت لجذب العملاء والمعلنين لاستخدام التطبيقات والابتكارات الجديدة فى الانترنت.

رابعا: أثر وسائل الإعلام فى النمو الاقتصادي:

تظل وسائل الإعلام المختلفة من أهم محفزات النمو الاقتصادي في المجتمعات الحديثة، على الرغم من كونها محفزا غير مباشر، فهي تعطي زخما إيجابيا له دور مهم في تفعيل الأدوات اللازمة للنمو الاقتصادي، وهذا عادة ما يتم عن طريق رفع الثقافة الاقتصادية لشريحة واسعة من الأفراد بالبرامج والأخبار والتحليلات والمقابلات، وأيضا تعد وسيلة فاعلة لطرح هموم رجال الأعمال ومتطلباتهم والمشكلات والعقبات التي يعانونها، وتفتح قناة اتصال غير مباشرة بينهم وبين الجهات الحكومية ذات العلاقة، كما أنها تلعب دور المراقب المستقل في متابعتها إنجازات وإخفاقات الجهات الحكومية الراعية والمشرفة على النشاط الاقتصادي. وكلما ازداد زخم التغطيات الإعلامية للأحداث الاقتصادية المختلفة أسهم ذلك في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

من هنا تأتي أهمية وسائل الإعلام في بث الشعور بالمسؤولية الوطنية والاجتماعية لدى القراء والمشاهدين ورجال الأعمال ومنشآتهم والمسؤولين الحكوميين، فبدون هذا لن تتقدم عجلة النمو الاقتصادي، ولن نستطيع التغلب على العقبات التي يواجهها العمل الاقتصادي وإيصال أصوات منشآت الأعمال للمسؤولين.

المطلب الثانى: الاعلام الاقتصادى وبعض المفاهيم المرتبطة به:

لقد برز الاعلام الاقتصادى كفرع من فروع علم الاقتصاد، ليشتمل على مجلات متخصصة أسبوعية وشهرية واسعة الانتشار وملاحق اقتصادية في الصحف اليومية، بالإضافة إلى الصفحات الاقتصادية في الصحف اليومية التي تضم تحليلات للأوضاع الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية. وبرامج اخبارية وتحليلات اقتصادية فى الاذاعة والتليفزيون، وهناك العديد من القنوات الفضائية العالمية المتخصصة فى الاعلام الاقتصادى ونذكر منها قناة Bloomberg وقناة CNBC.

ولم يعد الاعلام الاقتصادى مجرد أخبار اقصادية بل أصبح منبعا احترافيا للتحليل والتفسير وتشكيل عقلية اقتصادية، حيث يهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية من كل جوانبها والنتائج المترتبة عليها، وعلاقتها بغيرها من الظواهر السياسية أو الاجتماعية أو غيرها، وهذا ما يضفي على مواضيعها طابع الجدية.

وتهتم دراسات الاعلام بالتطور التكنولوجى مثل الانترنت والوسائط الاعلامية المتعددة وتدفق الاستثمارات فى مجالات الاعلام ودور القطاع الخاص والتعامل مع الاعلام العولمى الذى أدى الى تجاوز الرسالة

الاعلامية للحدود السياسية للدول فى قريتنا الكونية وتعاظم تأثير القنوات الفضائية والصحافة العالمية الحرة.

أولا: التفرقة بين الاعلام الاقتصادى واقتصاد الاعلام:

(أ): مفهوم الاعلام الاقتصادى وأهميته:

(١): نشأة وتطور الاعلام الاقتصادى:

ظهر الإعلام الاقتصادي مع بداية الصحافة المكتوبة في فترة صعود الطبقة البرجوازية الأوربية، وتصديها لمحاولة إعادة صياغة مجتمعها وعالمها، بما يتناسب مع رؤيتها ومصالحها، بعد أن بات مؤكدا عجز وسائل الاتصال القديمة عن تلبية حاجات البرجوازية الصاعدة والمنتصرة. وقد ارتبط نمو هذه الطبقة ببداية عصر الكشوف الجغرافية والاستعمار وبداية الثورة الصناعية، وما أعقبها من نشاط مالي وتجاري كبير، فظهرت الحاجة إلى صحف تعكس هذا التطور الجديد في الحياة الأوربية وتلبي احتياجاته في سرعة تبادل المعلومات والأخبار، وخاصة عن أحوال الأسواق التجارية والبنوك والبورصة والإعلان عن السلع المختلفة.[١]

نتيجة للتطور الاجتماعي تحولت المجتمعات الأوربية من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي مع ظهور الطبقة البورجوازية، وقد بدأت هذه الطبقة تاريخيا مالية تجارية ثم تحولت بعد ذلك مع بداية القرن التاسع عشر إلى برجوازية صناعية. وتحولت الصحافة من الجماهيرية إلى فرع صناعي تنطبق عليه جميع القوانين الفاعلة العاملة في المجال الصناعي، وحسم الصراع الاقتصادي والسياسي لصالح الشرائح الأقوى من الطبقة البرجوازية، وأدركت هذه الشرائح في عصر الثورة الصناعية وانتشار التعليم وما ترتب عليه من آثار ثقافية وتعاظم الرأي العام الحديث النشأة، الذى وجد في الصحافة الجماهيرية الأداة المناسبة للتأثير في الأنساق المعرفية والفكرية والقيمية للرأي العام.[٢]

كما إن انجازات الثورة الصناعية وتطبيقاتها في مجال الصحافة حولت المشروع الصحفي إلى مؤسسة ضخمة بحاجة إلى استثمارات كبيرة وتفرض إنتاج "سلعة" تحقق أرباحا ضخمة. وفي هذا السياق تمت عملية محكمة لوضع الأساس الذي قامت عليه الصحافة الجماهيرية في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية. ومع تطور الاذاعة وبعدها التليفزيون فى القرن العشرين أصبحت صناعة الاعلام صناعة احتكارية، أو احتكار اعلامى لمؤسسة إيديولوجية وسياسية تمتلك مشروعا رأسماليا متكاملا لتطور النظام

---

[١] أنظر:

Albarrans, A. B. (2004) Media Economics Research: Methodological Perspectives and Areas for Future Development. Palabra-Clave Numero 13.

[٢] أنظر:

Alison Alexander and others: Media Economics - Theory and Practice. Third Edition, EA London – New Jersey 2004.

الاقتصادى العالمى، والذى يعكس رؤية الرأسمالية العالمية، ويخدم مصالحها. ومن ثم أدت التطورات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية إلى اندفاع مشروع الرأسمالية العالمية باتجاه إعادة صياغة العالم كله اقتصاديا وسياسيا وثقافيا بما يتناسب مع رؤيتها ومصالحها، كما يروج لها فى العولمة.[١]

ولم يعد دور وسائل الإعلام يقتصر على المهام التقليدية كجمع الأخبار وصياغة الخبر الاقتصادي وطرح الحقائق، ولم تعد وظيفة الصحفيين فقط نشر الأخبار بموضوعية وبدون تحيز أو تشويه، وإنما أصبحت وسائل الإعلام من خلال مراسيلها، ومعالجتها الإخبارية للأحداث والصراعات شريكاً أساسياً في صناعة الأحداث. وللتخفيف من الطبيعة الجادة للمضمون الاقتصادي تلجأ وسائل الاعلام إلى إضفاء نوع من الحيوية في تغطيتها الاقتصادية، باستخدام أساليب فنية مشوقة كالرسوم البيانية والجداول التوضيحية والحوارات الاقتصادية وبحث آراء المواطنين فى التنمية الاقتصادية.

وهناك ثلاث قضايا أو مشاكل يمكن للإعلام الاقتصادى أن يسهم بدور فاعل في التصدى لها، وهى كما يلى:

١- دور الإعلام الاقتصادى فى التوعية بأهمية الادخار والاستثمار في المشاريع القومية الكبيرة، ومواكبة التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، ومواجهة تحديات وفرص الاستثمار.

٢- دور الاعلام الاقتصادى فى ترشيد الاستهلاك والتوعية بأن الموارد الاقتصادية نادرة نسبيا، ومن هنا تأتى ضرورة الاستخدام الرشيد لها، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية economic efficiency.

٣- الاشارة الى دور الاعلام الاقتصادى في عرض وتحليل مشكلات النظام الاقتصادى العالمى، والتوعية بأسباب ونتائج انتشار الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها المتوقعة علي الاقتصاد القومى.

(٢): الدور التنموي لوسائل الاعلام والاتصال الجماهيري:

أ - وسائل الاعلام والاتصال الجماهيري في خدمة قضايا التنمية:

تعمل تكنولوجيا المعلومات وهى أهم مظاهر العولمة على رفع مستوى الانتاجية وقدرات الاختراع والابداع والتجديد. ولتحديث نظم الاتصالات فى الدول النامية تأثير مباشر على زيادة النمو الاقتصادى، فرفع مستوى جودة الاتصالات يعنى النفاذ الى أسواق الصادرات وسرعة انتشار التكنولوجيا الحديثة. والقضية الرئيسية فى الدول النامية تتمثل فى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تزيد من سرعة الاندماج فى

---

[١] أنظر:

Alexander, A. , Owers, J. , Carveth, R. , Hollifield, C. A. and Greco, A. N. (2004) Media Economics Theory and Practice. 5.

السوق العالمية والعولمة واتساع السوق والمنافسة. وفى بيئة المنافسة تصبح تكنولوجيا المعلومات وسيلة هامة للنهوض الاقتصادى.

تضطلع وسائل الاعلام والاتصال الجماهيري بوظيفة هامة تتمثل في خدمة قضايا التنمية، وخاصة في الدول النامية التي تتطلع لمحاربة التخلف وتحقيق النهوض الاقتصادي والتغيير الاجتماعي. ويشير الفكر التنموى للتحديث إلى أن التحول الاقتصادى والاجتماعى من المجتمع التقليدى الى المجتمع الحديث يتوقف على عدد من المتغيرات أهمها انتشار التعليم وتبنّي الأفكار المستحدثة والانفتاح على العالم الخارجي، وذلك يتحقق الى حد كبير من خلال وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرى.

(٣): دور الاعلام الاقتصادى فى الترويج لفرص الاستثمار:

أهم مظاهر التطور التكنولوجى الاندماج بين الوسائط الاعلامية من اذاعة وتليفزيون وصحافة وانترنت، وتطور وسائل الانتاج الاعلامية. وتستند المنافسة فى مجال وسائل الاعلام الى التغير فى حالة الأسواق وتحررها، لقد أصبحت المنافسة مباشرة وقوية لايصمد فيها الا الأقوياء، وهذا يتطلب وجود شركات قوية تستعين بالخبراء والباحثين لفهم التغييرات المتلاحقة فى الأسواق والمنافسة. ولن تستطيع شركة البقاء فى حلبة المنافسة العالمية الا بقدرتها على تقديم منتج وخدمة أفضل ومتميزة عن الآخرين وتطبيق الادارة العلمية الحديثة، خاصة وأن منتجات الاعلام قابلة للاحلال بشكل سريع ومذهل.

أسواق المنتجات والخدمات الاعلامية تمتد عبر الكرة الأرضية عابرة الحدود السياسية للدول، ولم تعد قاصرة على سوق محلية، وبذلك تكون معبرة عن أهم مظاهر العولمة الاقتصادية. وتكتسب قضايا تحرير التجارة فى الخدمات أهمية كبرى. [١] وتزيد الحاجة الى فهم اقتصادات الاعلام حيث تزيد الاستثمارات فى صناعة الاعلام، وذلك لشدة الطلب على المنتجات والخدمات الاعلامية.

ان التعقد والتميز في واقع التنمية الشاملة يطرح تحديات جديدة لابد من مواجهتها بالمنهج العلمي. وتقدم لنا منظومة العلوم السياسية والاجتماعية أدوات هامة تساعدنا علي فهم هذه التغيرات والتحديات ومواجهتها في نفس الوقت وأيضا اقتناص الفرص المتاحة للتنمية الشاملة في ظروف جديدة ومعقدة. وهذا ينطبق أولا علي عمليات تصميم وتخطيط مشروعات التنمية المستدامة وتنفيذها وتقييمها. لقد وجدت أهداف جديدة لمشروعات التنمية تستلزم أدوات جديدة تتمشي معها وتتطلب أيضا فهم أفضل لعوامل نجاح هذه المشروعات، وأيضا وضع منهج جديد لتصميم وتنفيذ هذه المشروعات.

---

[١] أنظر فى ذلك:

Alexander, Alison, James Owersad, Rod Carvesh (eds.): Media Economics, 2nd edn. , .Lawrence Erlbaum Associates, 1998

Granham, Nocolas: Capitalism and Communication: Global ulture and Information .Economics, London 1990

وفي المراحل الثلاث لتخطيط المشروعات وتنفيذها وتقييمها يمكن الاستعانة بالمنهج العلمي أكثر من أي وقت مضي لتحقيق الأهداف التنموية، ويتضح ذلك كما يلي:

أ- تخطيط المشروعات الاستثمارية:

ان عملية تخطيط المشروع تبدأ بتطوير فكرة معينة جديدة تراعي أثر العولمة علي الاقتصاد القومي وأيضا علي النواحي الثقافية والبيئية ومطالب التغير السياسي وتحقيق السلام الاجتماعي وادارة الأزمات بطريقة علمية تؤدي إلى ترشيد الأداء التنموي للاجهزة الحكومية وتحقيق المشاركة الشعبية في كافة مجالات مشروعات وبرامج التنمية.

ب- تنفيذ المشروعات الاستثمارية:

تنفيذ المشروع في إطار سياسة واضحة للتنمية المستدامة لا يتطلب فقط إرادة للتغير وانما أيضا وجود أدوات جديدة للتنفيذ. وبسبب التحول في مفهوم التنمية يجب أن تتجه مشروعات برامج التنمية في المستقبل أكثر نحو التأثير في النظم والهياكل الاقتصادية والاجتماعيه. وفي هذا المجال تتضح أهمية عملية المتابعة والرقابة علي تنفيذ المشروعات الاستثمارية.

ج- تقييم المشروعات الاستثمارية:

مناهج تقييم المشروعات تستخدم مناهج متعددة ومتداخلة لتقييم المشروعات، تجمع بين الطرق الكمية والنوعية للتقيم، والاستفادة في نفس الوقت من مناهج العلوم الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية.

وطبقا لمناخ الاستثمار فى الدول العربية لسنة ٢٠١٦ تأتى مصر ضمن عشر دول عربية ترتفع فيها الأنشطة الترويجية كميا وكيفيا. [١] وتميزت الجهود الترويجية فى مصر مثل بقية الدول العربية بزيادة وعى الأجهزة المهتمة بالترويج بتقنيات ووسائل الترويج، مما ينعكس ايجابيا على نوعية وفاعلية هذه الجهود. وترسيخ مفاهيم التخصص الترويجى المتمثل فى ابراز الجاذبية فى الاستثمارية وللقطاعات الاقتصادية الرائدة فيها، واستهداف تحقيق الفرص التى تأكدت جدواها ودعم خدمات الاستثمار.

ويمكن للاعلام الاقتصادى التركيز على أهم الأنشطة الترويجية كما يلى:

١. عرض وقائع المؤتمرات الترويجية والندوات ومعارض الترويج التى تشارك فيها مصر.

٢. متابعة اخبارية وتحليلية للزيارات الترويجية فى الدول الأوربية والآسيوية والولايات المتحدة.

---

[١] التقرير السنوى للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار حول مناخ الاستثمار فى الدول العربية يتضمن عرضا لجهود الدول العربية لتحسين وتطوير قدرات وفاعلية أجهزتها الوطنية المعنية بترويج الاستثمار، وذلك لمواجهة تحديات المنافسة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. أنظر فى ذلك تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لسنة ٢٠١٦، المعروض فى الموقع الشبكى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار www. iaige. org..

٣. الزيارات الترويجية لاستقبال وفود رسمية لرجال الأعمال والمستثمرين الأجانب.

٤. التغطية الاعلامية لمؤتمرات وندوات ومعارض ترويج الاستثمارات.

٥. عرض وتحليل الفرص المعروضة للاستثمار.

٦. نشر وتحليل القوانين والاجراءات الجديدة لجذب الاستثمار.

٧. التغطية الاعلامية لجهود اقامة المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة.

ب – علاقة الإعلام الاقتصادى بالتنمية المستدامة:

ان دراسة علاقة الإعلام الاقتصادى بالتنمية المستدامة وتحقيق السعادة يستوجب التعمق في دراسة وظائف هذه الأجهزة الإعلامية في النشاط الاقتصادي بمختلف جوانبه. وطرح هذا الموضوع يستدعي الانطلاق من المحاور التالية:

(١): الإعلام الاقتصادى كعنصر أساسي يرتكز عليه النشاط الاقتصادي:

لقد ارتبط الإعلام الاقتصادى منذ الثورة الصناعية فى أوربا بالإنتاج والاستهلاك، الا أن الصلة بين الاقتصاد والإعلام أصبحت بارزة الآن أكثر، وأضحى الاتصال قوة اقتصادية مهيمنة وعاملا حاسما من عوامل التنمية في مختلف أنحاء العالم.

وتحتل نشاطات الإعلام مكانة كبيرة في اقتصاديات الدول المعاصرة، ويبرز ذلك من خلال فرص العمل وحجم رؤوس الأموال والصناعات المتصلة بمحطات البث الإذاعي والتلفزيونى والفضائيات والطباعة وإنتاج ورق الصحف والصناعات الإلكترونية... الخ والاتصال مرتبط أيضا بفروع أخرى عديدة من النشاط الصناعي مثل الأقمار الصناعية والكمبيوتر والألياف الضوئية وأشعة الليزر وأجهزة الفيديو والراديو... الخ..

وقيمة الصناعات الإعلامية تحتل نسبة ٤٠ % من مجموع الصناعات ومجموع الأنشطة الإعلامية. كما أن قطاع الإعلام يمثل قسما كبيرا من الأنشطة الخاصة بالتربية والثقافة والعلوم والطب الوقائي والخدمات والإدارة العامة والخدمات المالية. ان نشاطات الإعلام والاتصال في البلدان المتقدمة فاقت كل النشاطات الاقتصادية الأخرى، فبلغت نسبتها مثلا فى ألمانيا نحو ٤٠ % من مجموع القوى العاملة. فمثلا كانت الأنشطة الإعلامية في الولايات المتحدة لا تزيد في سنة ١٨٨٠ عن ٢% ضمن الحركة الاقتصادية من تشغيل وإسهام في الإنتاج، وقد تجاوزت بعد قرن أي في سنة ١٩٨٠ نسبة ٦٦ % من الناتج القومي الأمريكي.

(٢): الإعلام الاقتصادى كعامل توعية للمشاركة فى اتخاذ القرارات:

من واجبات الاعلام الاقتصادى نشر خطط وأهداف التنمية المستدامة على أوسع نطاق، والعمل على خلق المشاركة الإيجابية من المواطنين للمشاركة في تنفيذ هذه الخطط، وقبول الأهداف الجديدة والمواقف الجديدة.[١] ان وسائل الإعلام في تقريبها للبعيد وفي توضيحها للغامض وفي توسيعها لأفق المواطن تساعد على تسيير التحول من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، وتساهم في تقريب مستويات العيش في المجتمعات النامية وتبقى غايتها المنشودة تحرير هذه المجتمعات من التواكل والجمود وتشجيع المبادرة والطموح، وتحسين ظروف حياتهم بالعمل البناء.

(٣): الاعلام الاقتصادى كأداة للتحديث والتنمية:

لوسائل الإعلام دور في تحديث المجتمع، وتدعيم التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تترتب عليه في بلدان العالم الثالث. لقد أصبحت المعلومات الاقتصادية أساس كل تحرك وإنجاز، فما من بلد في العالم يستطيع اليوم الاستغناء عن المعلومات ذات الصبغة الحيوية التي يبنى عليها الاقتصاد الوطني، فكلما طرأ أي تغيير على سعر المواد الأولية المطلوبة بكميات كبيرة نشأت عنه تأثيرات مباشرة على اقتصاد البلدان المستهلكة والبلدان المنتجة على حد سواء. ان وسائل الإعلام بمختلف أشكالها بإمكانها أن توسع الآفاق الذهنية وتفجر الطاقات الخلاقة التي تتوقف عليها مساهمة المواطنين في مشروعات وبرامج التنمية المستدامة.

(٤): الاعلام الاقتصادى كحافز للتعاون الاقتصادي الدولي:

لايمكن تجاهل دور التعاون الدولي كعامل رئيسي في بلوغ مختلف الأهداف القومية وإقرار علاقات الدول النامية بالدول المتقدمة على أساس من الاحترام والعدالة. لكن اختلال المقومات الاقتصادية وعلاقات التعاون الدولي هي التي أدت إلى تحرك البلدان النامية في السبعينيات من أجل إقرار نظام اقتصادي دولي جديد هدفه تركيز العلاقات الاقتصادية في المستوى العالمى على أسس العدالة والإنصاف والتقدم. وفي تلك الفترة بالذات انطلقت دعوة مماثلةلإقرار نظام جديد آخر في مجال الإعلام والاتصال يحتل فيه البعد الاقتصادي مكانة هامة إلى جانب الاعتبارات السياسية والثقافية والاجتماعية. ويهدف إلى إشعار الرأي العام العالمى بخطورة تدهور الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية. ويسعى إلى إقرار التعاون الدولي على أسس جديدة من التفاهم والعدالة في الوقت الذي يهدف فيه النظام الإعلامي الجديد إلى القضاء على التفاوت واختلال التوازن في مجال الإعلام والاتصال بين البلدان الصناعية والبلدان النامية وإحلال صيغ جديدة لتدفق المواد الإعلامية مكان الصيغ العمودية القائمة والمتحركة في اتجاه واحد.

---

[١] داليا عثمان: "الإعلام التنموي - إشكالية العصر الحديث"، فى: كلية الإعلام بجامعة الأهرام الكندية: المؤتمر العلمي السنوي الخامس: "الإعلام شريك في التنمية: رؤية مستقبلية"، ١٩-٢١ أبريل ٢٠١٦.

والنظام الإعلامي الجديد معناه كما هو الشأن في النظام الاقتصادي الدولي الجديد العمل أيضا في مستوى الدول النامية نفسها من أجل إقرار مسالك أفقية ناجعة للتبادل الإعلامي. وقد أشارت اللجنة الدولية التي أنشأتها منظمة اليونسكو لبحث مشكلات الإعلام والاتصال في العالم الى جدوى الإعلام والاتصال في ميدان التخطيط الاقتصادي والعمل التنموى. [١]

(ب): مفهوم اقتصاد الاعلام:

تعتبر دراسة اقتصاد الاعلام أكاديميا حديثة نسبيا، فقد نشأت فى أمريكا فى نهاية سبعينيات القرن العشرين، وفى الثمانينيات أدخلت مناهج لتدريس اقتصاد الاعلام فى عديد من الجامعات الأمريكية. وفى سنة ١٩٨٨ صدرت مجلة علمية متخصصة فى اقتصاد الاعلام The Journal of Media Economics، وفى نفس الفترة صدر أول كتاب حول اقتصاد الاعلام لروبرت بيكارد Robert G. Picard: Media Economics, Concepts and Issues. وكانت معظم البحوث فى مجال تسويق منتجات الاعلام مثل الاعلانات والأخبار ودراسة رغبات المستهلكين. [٢]

ويتضمن اقتصاد الاعلام تطبيق المفاهيم والنظريات الاقتصادية للتحليل الاقتصادى الكلى والجزئى لصناعة الاعلام وأجهزة الاعلام والاتصال الجماهيرى. ومنهجية دراسة اقتصاد الاعلام متنوعة وتتضمن الطرق الكمية وغير الكمية للبحث والتحليل الاحصائى، وتحليل البيانات المالية والسياسية. وأصبحت أنشطة مؤسسات الاعلام والاتصال الجماهير تجذب اهتمام فروع معرفية أخر مثل علم النفس والاجتماع والسياسة. [٣]

وتوجد ثلاثة مداخل لتناول الموضوعات المتعلقة باقتصاد الاعلام وهى نظرية وتطبيقية ونقدية، ونشرحها بايجاز فيما يلى:

(١) المدخل النظرى:

يهتم هذا المدخل بتطبيق النظريات والقوانين الاقتصادية على الأنشطة الاعلامية، ودراسة تأثير قوى السوق على المنتج الاعلامى والكفاءة الاقتصادية فى تشغيل وسائل الاعلام والاتصالات. ويتم وضع نماذج نظرية لتعظيم الربح والمنفعة للمؤسسات الاعلامية. وفى هذا المجال يمكن تطبيق نظريات

---

[١] أنظر: مصطفى المصمودى: النظام الاعلامى الجديد، . ... مرجع سابق. ص ١١٣-١٢١.

[2] Chowdhury, Shyamal K. Do democracy and press freedom reduce corruption?: evidence from a cross country study. No. 85. ZEF discussion papers on development policy, 2004.

Golding, P. , & Murdock, G. (1997). The political economy of the media (Vols. 1–2).

[٣] أنظر:

Melvin L. DeFleur; Everette E. Dennis (2002): Understanding Mass Communication, Houghton Mifflin Company, USA

الاقتصاد الجزئى، خاصة فى تحليل منتجات صناعة الاعلام وأسواق هذه المنتجات، وأيضا نظريات التحليل الاقتصادى الكلى، التى تركز أساسا على موضوعات تتعلق بالدخل القومى والبطالة والتضخم.

(٢) المدخل التطبيقى:

ويهتم هذا المدخل بادارة وتنظيم العمل الاعلامى ودراسة مناهج الاعلام فى المعاهد والكليات المتخصصة. ويكتشف هذا المدخل بنية صناعة الاعلام وأسواقها ويركز على فهم اتجاهات التغيير وفهم سياسات الحكومة واستراتيجيات شركات ومؤسسات الاعلام ومدى الاستجابة للتغييرات الاقتصادية والاجتماعية.

(٣) المدخل النقدى:

يتناول هذا المدخل خاصة لدى أساتذة الاقتصاد والسياسة والاجتماع دراسات نقدية لتأثير أجهزة الاعلام على حياتنا الاقتصادية والسياسية، وقضايا تشكيل عقل المواطن والآثار الثقافية والنفسية للاعلام، وقضايا التحول من المجتمع الصناعى الى مجتمع المعلومات والمعرفة، وأيضا دراسة الاقتصاد السياسى للاعلام وتطبيق الدراسات الميدانية الواقعية.

كما تطبق دراسات اقتصاد الاعلام نظرية المشروع الصناعى The Theory of the Firm كتطبيق أوسع لنموذج التنظيم الصناعى، وذلك بهدف فهم أفضل لأشكال السوق المعروفة وهى سوق الاحتكار وسوق شبه الاحتكار وسوق المنافسة الاحتكارية وسوق المنافسة الكاملة.

لقد أصبحت بنية السوق الاعلامية أكثر تعقيدا بسبب التقدم السريع والمذهل فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فلننظر مثلا الى تطور الاعلام المرئى وتطور التليفزيون من مجرد اذاعة مرئية الى شبكات عالمية من الكابل والأقمار الصناعيية والقنوات الفضائية وشبكات التواصل الاجتماعى عبر الانترنت. .. الخ. [١]

وحسب النظرية الاقتصادية فان اقتصاد الاعلام يجيب على ثلاثة أسئلة هامة تطرح عند اتخاذ أى قرار اقتصادى، وهى:

---

[١] توجد أربع طرق للبحث فى مجال اقتصاد الاعلام وهى: التحليل المالىfinancial analysis والاقتصاد القياسى econometrics ودراسات الحالة case studies ودراسات الاتجاه trend studies. راجع فى ذلك:

Doyle, G. (2004) Researching Media Management and Media Economics: Methodological Approaches and Issues. Scotland 6th World Media Economics Conference, Centre d'études sur les médias and Journal of Media Economics, 12-15 May 2004.

١- ماذا يتم انتاجه؟ والمنتجات الاعلامية تشمل برامج التليفويون والقنوات الفضائية والأفلام وتسجيلات الفيديو والموسيقى، وأيضا المطبوعات مثل الكتب والصحف والمجلات. وهى تحتوى على معلومات ذات محتوى اخبارى، أو للترفيه مثل الموسيقى والألعاب والدراما والكوميديا.

٢- المنتجات الاعلامية المكتوبة والمسموعة والمرئية كيف يتم انتاجها ؟ انها عملية معقدة تستلزم استخدام أرقى تطبيقات التكنولوجيا وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويتسم العاملون بحظ وافر من الموهبة والقدرة على الابتكار والتدريب والتأهيل العلمى والمهنى.

٣- لمن يتم اعداد وتقديم هذه المنتجات ؟ فى الاعلام العولمى تتدفق المنتجات الاعلامية نحو المستهلكين على مستوى السوق العالمية، ولذلك يجرى دراسة ومعرفة ميول وأذواق المستهلكين فى مختلف الثقافات والنظم السياسية والاجتماعية. [١]

ثانيا: اقتصاد المعرفة:

يمكن تعريف اقتصاد المعرفة بأنه الاقتصاد الذى يقوم أساسا على المعرفة والاتصالات كمنابع للثروة بدلا من الموارد الطبيعية وقوة العمل التقليدية، ويعتمد فى مختلف قطاعاته على المعلومات فى انتاج السلع والخدمات، كما تزيد فيه قوة العمل المعلوماتية عن قوة العمل فى بقية القطاعات الاقتصادية. ويمثل قطاع المعلومات القطاع الاقتصادى الرابع بجانب قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات. ومهن المعلومات تشمل الذين ينتجون معرفة جديدة أو يقومون بتوصيل المعرفة للآخرين، مثل العلماء والمهندسيين والمدرسين ورجال الاعلام والاداريين والقائمين بالأعمال الكتابية والبيع وغيرهم. ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD تصنف أربعة قطاعات فرعية لاقتصاد المعلومات، وهى كالآتى:

(أ) منتجو وموزعو المعلومات:

تضم هذه المجموعة الذين يخلقون معلومات جديدة والمشتغلون بالمجالات العلمية والفنية ويقومون بنشاط البحث والتطوير وأنشطة الاختراع والابداع. أما مجمعوا المعلومات فتضمهم مهن مختلفة تهتم بتخليق معلومات جديدة، أما بالنسبة للمتخصصين فى بحوث التسويق فهم يقدمون معلومات تسويقية للمشترين

---

[١] ويمكن القول أيضا أنه حتى أجهزة الاعلام المحلية يصبح لها توجهات عالمية، عملا بالمقولة المأثورة: Think local and behave global "فكر محليا وتصرف عالميا". فمثلا احدى القنوات المحلية مثل قناة الدلتا، وهى قريبة على مرمى أمتار من مكان انعقاد هذا المؤتمر العلمى الهام فى كلية حقوق طنطا حول القانون والاعلام، يمكن أن تتجه أفكار المخرجين ومعدى البرامج فيها حول موضوعات تهم المواطنين فى حى العجيزى وسوق ستوته والمجاورين لمسجد الى السيد البدوى، ولكن بنظرة عولمية ثاقبة ستجد صداها العولمى فى أنحاء الكرة الأرضية: من كاليفورنيا فى أمريكا الى مالمو فى السويد، ومن حى دالم دورف فى برلين الى ميناء الأحمدى فى الكويت، ومن حى سوهو فى لندن الى طوكيو فى اليابان، ومن أزمير فى تركيا الى الكاب فى جنوب أفريقيا، ومن سيول فى كوريا الجنوبية الى سيدنى فى أستراليا، ومن بوينس أيرس فى الأرجنتين الى ميدان بوينس أيرس فى ميلانو، ومن الحى اللاتينى فى باريس الى عزبة الشحاتين فى المنصورة، ومن هافانا فى كوبا والعودة الى سوق ستوته وسيبرباى فى طنطا.. .. ويمكن للقارىء الكريم والمفتشين فى عقول الآخرين استكمال بقية المواقع فى أصقاع الكرة الأرضية، لأن وقتى يعتبر مورد اقتصادى نادر، ولدى اهتمامات أخرى غير السياحة العولمية.

والبائعين أو لكليهما. وتهتم خدمات الاستشارات بصفة أساسية بتطبيق المعلومات الموجودة على الاحتياجات الفعلية للعملاء.

(ب) مجهزو وموزعو المعلومات:

يهتم مجهزو المعلومات بصفة أساسية باستلام مدخلات المعلومات وتطويعها لتلائم استخدام المستويات المختلفة فى الادارة العليا والوسطى والتنفيذية. ويهتم موزعو المعلومات بنقل المعلومات من منشئها الى مستخدمها، مثل أساتذة الجامعات ورجال التربية ينقلون معلومات تم انتاجها فعلا، وكذلك يفعل المشتغلون فى وسائل الاعلام الاخبارية والترفيهية.

(ج) وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرى:

تعتبر وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرى أدوات هامة فى مجتمع المعرفة، وتشمل كل مايتعلق بانتاج وتوزيع المعلومات والمعرفة فى أشكالها المكتوبة والمسموعة والمرئية، وتتعاظم آثارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بشكل مضطرد، وربما ستصبح صناعة الاعلام أهم صناعة فى القرن الحادى والعشرين. وتتضمن هذه الصناعة الصاعدة تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الرقمية فى شبكة الانترنت والتليفون المحمول والتابلت والآى باد ومحطات التليفزيزن الفضائية... الخ. ويرجع نهوض هذه الصناعة الفريدة الى حدوث حدوث طفرة وتغيير جذرى فى الهيكل الاقتصادي لصناعة الاعلام والاتصال الجماهيرى، مصحوبا بتغيير الدور الثقافى والاجتماعى لأجهزة الاعلام. وقد أدت هذه التغييرات الجذرية الى تطور صناعة الاعلام من حيث الحجم والمحتوى، لكى تواكب انتشار ثقافة الاستهلاك والنمو المتزايد فى صناعات الترفيه على مستوى العالم. كما ترتبط هذه التغييرات الهيكلية بتطور الديموقراطية نظريا وتطبيقيا، وانطلاق حرية التعبير للأفراد والمجموعات، وضمان حرية تداول المعلومات وتقديمها بحرفية وموضوعية.

(د) مهن البنية الأساسية المعلوماتية:

وهذه المهن تقوم بانشاء وتشغيل واصلاح الآلات والتكنولوجيا المستخدمة فى دعم الأنشطة المعلوماتية السابقة. وقد نمت المهن الخاصة بانتاج المعرفة بمعدل أكبر من المهن الأخرى بالولايات المتحدة الأمريكية خلال العقود الستة الأولى من القرن العشرين، لتصل الى حوالى ٣٢% من اجمالى قوة العمل. كما انخفض عدد العاملين فى قطاع الزراعة. كما توضح دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بروز اتجاهات فى زيادة حجم قطاع المعلومات فى الدول الصناعية المتقدمة ففى بريطانيا يعمل نحو ٣٧% من السكان النشطين اقتصاديا فى قطاع المعلومات، وتصل هذه النسبة الى ٣١% فى ألمانيا، ٣٠% فى اليابان، ٣٥% فى السويد. ونفس هذه الاتجاهات تتضح أيضا فى الدول النامية.

ثالثا: الإعلام التنموي ونقد الليبرالية الجديدة:

(أ): نظرية ويلبور شرام Wilbur Schramm فى الاعلام التنموى:

ترتبط نظرية الإعلام التنموى بأوضاع الدول النامية، وتعكس الدور المتوقع من وسائل الإعلام في التنمية المستدامة، وخاصة رفع مؤشر السعادة القومية. ويعتبر الإعلام التنموي أرقى مستوى بلغه الإعلام في تطوره التاريخي، الذي مر فيه بمراحل متعددة، تتنوع بتنوع الحقول المعرفية التي يشتغل عليها الإعلام وكذلك التوجهات الفكرية والأيديولوجية التي تهيمن على الممارسة الإعلامية. وتلك المستويات تتحدد حسب الأبعاد التي يتخذها الإعلام، كالأيديولوجي، والوصفي، والاجتماعي، والديني، والتربوي، والاقتصادي.. الخ، وهذه المستويات طورت قدراتها ومنهجياتها ومقاصدها، لتواكب البعد التنموي للإعلام، فتنخرط كلها في عملية التنمية التي يشهدها الواقع.

وتعود نظرية الإعلام التنموى إلى الأستاذ ويلبور شرام Wilbur Schramm فى كتابه عن "وسائل الإعلام والتنمية" Mass media and national development، وهو يرى أن الإعلام التنموي فرع أساسي ومهم من فروع النشاط الإعلامي، "وهو قادر على إحداث التحول الاجتماعي والتغيير والتطوير والتحديث، يتم فيه وضع النشاطات المختلفة لوسائل الإعلام في سبيل خدمة قضايا المجتمع وأهدافه العامة، أو بمعنى آخر هو العملية التي يمكن من خلالها توجيه أجهزة الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري داخل المجتمع، بما يتفق مع أهداف الحركة التنموية ومصلحة المجتمع العليا".[١] كما أنه أشار إلى أهم الأدوار التي تؤديها وسائل الإعلام، كأن "توسع من آفاق الناس، ويمكنها أن تلعب دور الرقيب، ويمكنها أن تشد الانتباه إلى قضايا محددة، وكذلك يمكن أن ترفع طموحات الناس، ويمكنها أن تصنع مناخا ملائما للتنمية، ولا يخفى في النهاية، ما لوسائل الإعلام من مهمات تعليمية ودور في صناعة القرارات".

مع بداية الثمانينيات بدأ الاهتمام بالإعلام التنموي والمتخصص في شتى المجالات العلمية والتطبيقية، وحظيت الصحف والمجلات والإذاعات والقنوات التليفزيونية بنصيب كبير من هذه الاهتمامات على المستوى القومي ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الدولية. وقد تجاوز الإعلام التنموي الأساليب التقليدية المتمثلة في نقل المعلومة فقط، إلى المشاركة الفعالة في كافة خطط التنمية، وتتبع سيرها من خلال مختلف الأنشطة والأشكال الإعلامية. ويساهم الإعلام التنموي في تلقين الناس المهارات والأساليب اللازمة التي تقتضيها عملية التحديث والتطور، لاسيما الجرأة وانتقاد المسئولين وعدم الخوف منهم.[٢]

---

[١] أنظر:

Schramm, Wilbur: Mass media and national development. Stanford University and UNESCO, Paris 1964.

[٢] أنظر: مجدي محمد عبد الجواد الداغر: دور وسائل الإعلام والاتصال في دعم خطط التنمية المستدامة والنهوض بها في البلدان العربية، دراسة حول دور الصحافة في معالجة مشكلات التنمية المستدامة بالتطبيق على عينة من الصحف العربية اليومية، ٢٠١٢.

ويشارك الإعلام التنموي فى التنمية المستدامة، التى تتسع لتشمل النظام المجتمعى بكل ما يتضمنه من نظم فرعية كالنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والإعلامي والبيئى، ويساهم في تنمية المجتمع من خلال شتى الأنشطة كمحو الأمية، وتنظيم الدورات للتدريب المهنى، والتثقيف النسائي والتربية، وغير ذلك. وكلما كان الإعلام التنموي متطورا في أدائه ووسائله، كلما أثر ذلك أكثر في الواقع، فالدراسات تجمع على أن ثمة ارتباطا وثيقا بين التنمية الاقتصادية ونمو وسائل الإعلام.[١]

يركز الاعلام التنموى على مشكلات التنمية المستدامة ونقلها بواقعية وشفافية وبث التوعية لدى شرائح المجتمع بكافة فئاته، بالإضافة إلى كشف مواطن القوة والضعف في مؤسسات المجتمع، ومعرفة أسباب التقصير وتذليل الصعوبات البيروقراطية والسلبيات التي تؤثر على مسيرة الإنتاج وتطوير المؤسسات، وغيرها من المسائل التي تهم الحياه اليومية للمواطنين. فمن أبرز خصائص وأهداف الاعلام التنموى أنه يسعى إلى خلق الأرضية المناسبة لإنجاح الخطط التنموية. كما أنه إعلام شامل يرتبط بنواحٍ اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية تربوية.

ويمكن القول أن سبب تخلف القطاعات الاقتصادية فى الدول النامية، كالزراعة والتعليم والسياسة والبيئة والنقل والسياحة، يرجع إلى ضعف أو انعدام تاثير الاعلام التنموى، وذلك بسبب عدم كفاية خدمات الاتصالات ووسائل الإعلام، مما يقتضي رفع كفاءة هذه الخدمات بالتكنولوجيا الرقمية. وهنا يتضح دور نظرية الاعلام التنموى الملائمة لكافة وسائل الإعلام ووظائفها في الدول النامية. وتكتسب هذه النظرية وجودها المستقل عن نظريات الاعلام الأخرى، من اعترافها وقبولها للتنمية المستدامة، وتأكيدها على هوية الأمة، ووحدة وتماسك الدولة، ورفضها التبعية والسلطوية المتعسفة.

(ب): علاقة استقلال وحرية الاعلام بالتنمية المستدامة:

تتجلى علاقة استقلال وحرية الاعلام بالتنمية المستدامة فى الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يلى:

١- الآثار السياسية لحرية الاعلام:

ان ضمان استقلال وحرية الاعلام يواجه الفساد السياسى الذى يؤثر سلبيا على التنمية ويلتهم ثمار التنمية لصالح فئات فاسدة من السياسيين والبيروقراطيين. ان ممارسة حرية الاعلام تكشف الفساد المستشرى فى أجهزة الدولة والقطاعين العام والخاص، ويجبر الأجهزة الحكومية على التعامل بشفافية، ويتيح للناخبين محاسبة السياسيين بناء على معلومات واضحة، وهذا يقلل من استشراء الفساد أو يقضى عليه. [٢] كما أن

---

[١] أنظر: عواطف عبد الرحمن، "الإعلام المصري وقضايا التحديث في إطار التنمية المتواصلة"، القاهرة، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية والسكان والتنمية والبيئة، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد (١٠٩)، أكتوبر – ديسمبر ٢٠٠٢، ص ٧٥-٨٥.

[٢] تصدر منظمة الشفافية الدولية Transparency International تقريرا سنويا يصنف دول العالم حسب مؤشرات تكشف درجة الفساد.

حرية الاعلام يمكن أن تقلل من المخاطر السياسية وتضمن تطبيق مبادى الحوكمةGovernance فى كافة مجالات الحياه، وهذا يعتبر من الشروط التي تعزز التنمية الاقتصادية المستدامة.

ومن جهة أخرى تمارس وسائل الإعلام دورا وسيطا بين المواطنين وأجهزة الحكم، فيمكن اعتبارها السلطة الرابعة فى النظام الديموقراطى بجوار السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية. وعن طريق وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرى يمارس المواطنون دورهم السياسى بايجابية عن طريق مراقبة تصرفات من هم في السلطة وتنبيه الجمهور إلى وقائع الفساد السياسى والادارى أو إساءة استخدام الثقة. [١]

٢- الآثار الاقتصادية لحرية الاعلام:

ان المعلومات التى تفيض عبر وسائل الإعلام تعتبر من السلع العامة public goods التى يتمتع باستهلاكها كل مواطن دون استبعاد للآخرين. وتحتاج الأطراف الفاعلة فى النشاط الاقتصادى من مستهلكين ومنتجين ومستثمرين فى القطاعين العام والخاص الى معلومات دقيقة لاتخاذ القرار الاقتصادى الرشيد وتخصيص أفضل للموارد بتحقيق الكفاءة الاقتصادية economic efficiency. والاعلام الحر المستقل يستطيع اتاحة تدفق المعلومات الخاصة بمؤشرات التنمية المستدامة، وكفاءة السياسة الاقتصادية والحوكمة فى كافة المؤسسات الاقتصادية.

٣- الآثار الاجتماعية لحرية الاعلام:

التنمية المستدامة أصبحت أحد عناصر حقوق الانسان وهى تحقق العدالة الاجتماعية لجميع المواطنين، وتضمن مشاركة المواطنين فى صنع القرارات التى تشكل حياتهم الاجتماعية، وتعمل على تغيير سلوكياتهم الى الأفضل. ولكى تكون التنمية عادلة ومستدامة، يجب على المواطنين المشاركة بشكل مثمر في القرارات التي تشكل حياتهم، وهذه المشاركة تتطلب نشر الوعى بحقوق المواطنة، وذلك يتطلب قرارات حرة ومستقلة لوسائل الإعلام، لتقدم بحرفية ونزاهة وفي الوقت المناسب المعلومات ذات الصلة بالتنمية المستدامة إلى المواطنين، واتاحة المجال لهم لتغيير سلوكهم وحماية حقوق الانسان والمعايير الاجتماعية العليا للمجتمع. [٢] ان الاعلام الاقتصادى الحر والمستقل يؤدي إلى انخفاض مستويات الفساد الضار

---

[١] أنظر: خالد صلاح الدين: دور التليفزيون والصحافة في توجيه وترتيب اهتمامات الجمهور نحو القضايا العامة في مصر- دراسة تحليلية وميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٧. ص٣١٢، ص٣١٩.
بسيوني حمادة: العلاقات المتبادلة بين وسائل الإعلام والجماهير في إثارة وتحديد أولويات القضايا العامة في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٨٦.

Manyozo, L. (2012) Media, communication and development: three approaches, New Delhi, India SAGE Publications.

Melkote, S. and Steeves, H. L. (2001) Communication for Development in the Third World: Theory and practice for empowerment, New Delhi and Thousand Oaks CA: Sage.

[٢] أنظر: السيد بهنسي: علاقات التفاعل بين العوامل المؤثرة في بناء أجندة قضايا الرأي العام في الصحف المصرية، فى: المجلة المصرية لبحوث الإعلام- العدد الرابع عشر، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.

بالأنشطة الإنتاجية والخدمية في الاقتصاد، ويسهل تدفق الموارد لتلك القطاعات غير المنتجة. ان وسائل الإعلام المستقلة تراقب الفاعلين في السلطة السياسية، وتوفر الشفافية والمعلومات الدقيقة للمواطنين.

(ج): وظائف الاعلام التنموى:

يتعاظم دور الإعلام والاتصال التنموي من خلال وظائف عمليات الاتصال المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، وهذه الوظائف تتمثل فيما يلى:

١- الأخبار: حيث يقوم بنقل الأخبار بمختلف أنواعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية سواء كانت محلية أم عالمية، وقد ساعد التطور التقني لهذه الوسائل وانتشار الفضائيات على جعل العالم قرية كونية صغيرة.

٢- الإعلام والتعليم: حيث تقدم وسائل الإعلام نوعا الرسمي أو معلومات تكسب المرء مهارات جديدة في إطار التعليم غير الرسمي.

٣- ترابط المجتمع: حيث تعمل وسائل الإعلام على ترابط المجتمع والحفاظ على كيانه ومعتقداته وعاداته وتقاليده وتوحيد أهدافه وربط الأفراد بعضهم ببعض وربطهم بحكومتهم.

٤- الرقابة: حيث تلعب وسائل الإعلام دورا لكشف ما يهدد قيم المجتمع ويؤثر فيها، وكشف كل المعوقات وأشكال الفساد، والمحاباة، والمحسوبية، وعدم الكفاءة، والفشل في إدارة المشاريع وتنفيذها، وهذه وظيفة أساسية لتقدم المجتمع.

٥- تكوين الآراء والاتجاهات: حيث تقوم وسائل الإعلام بدور كبير في تكوين الرأي العام، وترتيب الأولويات وعرض الموضوعات التى تهم الجمهور وتتحاور معه لكشف الحقائق.

٦- الترفيه: تعمل وسائل الاتصال على تحقيق بعض الإشباعات النفسية والاجتماعية لإزالة التوتر الإنساني على مستوى الأفراد والجماعات، ومن هنا لجأت إلى التنوع في برامجها من حيث الشكل والمضمون. وتتجلى أهمية الدور الترفيهي في العملية التنموية، أنه يمكن من خلاله بث قيم تنموية ونماذج للقدوة، مما يساعد على دعم العمل التنموى ورفع مؤشر السعادة القومية.

٧- الإعلان والترويج: وهى من الوظائف الرئيسية للاتصال لخدمة المنتج والمستهلك والوسيلة التي يتم فيها الإعلان بما ينشط الحركة الاقتصادية والتجارية والوطنية والعالمية.

ومن أهم متطلبات نجاح الإعلام التنموي توفير المعلومات للسكان عن التنمية وشروط نجاحها وكيفية إنفاق المال العام وشرح القوانين وتبسيط الإجراءات، وذلك بتنشيط الحوار وتوسيعه وإتاحة الفرص أمام

عواطف عبد الرحمن وآخرون: الإعلام والمرأة وتأثيرها على قضايا التنمية في الريف المصري، التقرير الإعلامي، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٦.

الناس للتعبير عن آرائهم وأفكارهم حول مشاريع الحكومة، والاستماع لقوالهم والأخذ بالأقوال والآراء الجادة منها. وتعليم الناس المهارات والأساليب اللازمة التي تتطلبها عملية التحديث والتطوير، لاسيما الجرأة وانتقاد الخطأ، وتعريف الناس بحقيقة مشكلاتهم ونقل أفكارهم لتحقيق التطوير المنشود. ومن هنا يمكن القول أن الإعلام التنموي المتخصص والفعال عنصر ضروري وأساسي في تطو المجتمع في ظل مفهوم التنمية المستدامة.

(ب): نقد منظور الليبرالية الجديدة للاعلام:

لعل مايؤخذ على الليبرالية الجديدة والرأسمالية الاحتكارية يتمثل فى وجهة نظرها أن وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى هى مجرد صناعة احتكارية فى قمة هرم اقتصادى عملاق، وتعبر عن توجهات السلطة السياسية والاقتصادية. وتغفل الليبرالية الجديدة ديناميكية السوق الحرة وانتشار استخدام وسائل الإعلام الرقمية digital media، التى من خصائصها تعميق وتوسيع نظام السوق الرأسمالي، لكنها فى نفس الوقت تسهل مشاركة المواطنين، حيث تصبح المنتجات الاعلامية سلعة عامة، كما ذكرنا سابقا.

ان وجهة نظر الليبرالية الجديدة ترى أن المعلومات مورد اقتصادى يتسم بالندرة وذو تكلفة مرتفعة، مما يخلق هيراركية بيروقراطية تستقر فى قبضة الرأسمالية الاحتكارية. وعلى العكس من ذلك، فعندما تصبح تكلفة انتاج وتداول المعلومات أقل مايمكن، بل تصبح المعلومات بحكم تعريفها متاحة للجميع كسلعة عامة مجانية، فسوف تنحسر تلك التسلسلات الهيراركية. [١]

ان التطور السريع والمذهل فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد أدى الى انخفاض حاد في تكاليف المعلومات، وذلك بفضل استتخدام التقنيات الرقمية digital technologies وتأثر بهذا التطور ليس فقط صناعات الاتصالات ووسائل الإعلام ولكن المجتمع ككل. ويبدو أن الابتكارات الجديدة بالمحتوى الرقمي ستخرج من اطار السيطرة المركزية وتتجلى أكثر على أساس الإبداع اللامركزي، والابتكار المستمر والمتجدد من خلال نماذج جديدة ذات قيمة مضافة عالية. وهذا يشجع على تدفق الاستثمارات فى التكنولوجيا الجدية خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ان الصناعات الإبداعية تعتمد أساسا على العمل الذهنى الذى يخلق المعلومات ويحولها الى معرفة، تستقر فى عناصر الانتاج الأربعة التى تدرس فى مناهج الاقتصاد السياسى. وهذا النهج الجديد ينطوي على تمييز واضح بين العمل الذهنى للناس الذين يعملون فى مجالات الفكر والابداع والابتكار والعمل اليدوى لأولئك الذين يكدحون بأيديهم. [٢]

---

[١] كلمة هيراركية hierarchy تعنى التدرج الهرمى للسلطة سواء اقتصادية أو ادارية أو سياسية وغيرها.

[٢] فى رأينا أن هناك مبالغة فى التمييز الحاد بين العمل اليدوى hand work والعمل الذهنى brain work ، لأن العمل البشرى عموما لايتم الا بناء على تفكير ونشاط ذهنى، ولذلك يمكن القول أن بناء النحل لخلية ذات تكوين هندسى رائع هو عمل يتم بالغريزة، بينما قيام سيدة قروية بنسج وحياكة ثوب بسيط هو عمل ابداعى يتضمن نوعى العمل اليدوى والذهنى. ورغم ادعاء بعض الباحثين فى مجال الذكاء الصناعى artificial intelligence أن الروبوت سيمكنه محاكاة المخ

المطلب الثالث: تحديات العولمة وضرورة انشاء نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال:

من مسلمات العصر أن تكنولوجيا المعلومات تعتبر من ركائز الاقتصاد القائم على المعرفة، وأصبحت من أهم العوامل لدفع عجلة التنمية الاقتصادية. واذا ألقينا نظرة سريعة على التطور الاقتصادى لوجدنا أن الثورة الصناعية الأولى، التى بلورت صورة المجتمع الرأسمالى، اعتمدت على القوى المحركة. وازدهرت الرأسمالية المبكرة بفضل التطور التكنولوجى حينئذ باختراع الآلة البخارية وتطوير آلة جوتنبرج للطباعة. وقد أتاح اختراع الآلة البخارية طاقة لتشغيل آلات المصانع والسفن والقطارات وبذلك أتيحت قدرات هائلة لوسائل الانتاج الكبير وأيضا لوسائل التوزيع. وكان تطوير الطباعة عاملا فعالا لنشر التكنولوجيا وتطوراتها، وأحدثت ثورة فى تكوين رأس المال البشرى. وبفضل انخفاض تكلفة طبع الكتب وبالتالى انتشارها على نطاق أوسع، حدثت ثورة فى الوسائل التعليمية ساهمت بالتالى فى تطوير وسائل الانتاج. كما أن انتشار التعليم الأساسى الاجبارى خلق قوة عمل متعلمة وماهرة قادرة على تشغيل الآلات وصيانتها.

ونعرض فى هذا الجزء من الدراسة الى تحديات تفرضها العولمة وهى الانتقال من عصر الصناعة الى عصر المعلومات، وعوامل انتشار العولمة الاقتصادية، وارتباط العولمة بانتشار وقوة الانترنت:

أولا: الانتقال من عصر الصناعة الى عصر المعلومات:

حدثت الثورة الصناعية الثانية قبل نحو مائة عام باستخدام الطاقة الكهربية، وحلت الكهرباء محل البخار، وأضيفت السيارات والطائرات والتليفون الى السكك الحديدية والتلغراف لتتسع وسائل الاتصال. لقد أدت هذه التكنولوجيا الحديثة الى رفع كفاءة وسائل الاتصال ورفع مستوى الانتاجية فى قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات.

وبدأت الثورة الصناعية الثالثة بتطور تكنولوجيا المعلومات فى النصف الثانى من القرن العشرين. ويشبه تأثير المعلومات فى الثورة الصناعية الثالثة الى حد كبير تأثير طباعة الكتب وتطور التعليم فى الثورة الصناعية الأولى. ان تكنولوجيا المعلومات ستغير وجه الحياه وتزيد من سرعة التغيير الاقتصادى والاجتماعى، وستحدث ثورة جديدة فى مجال التعليم والبحث العلمى وستتيح وسائل تعليمية رخيصة ترفع من كفاءة الموارد البشرية. وسيصبح الكمبيوتر ووسائل الاتصال الحديثة منافسا خطيرا للكتاب ونظم التعليم التقليدية. وتتكون تكنولوجيا المعلومات من نظم الحاسبات والبرمجيات ونظم الاتصالات.

ثانيا: العولمة الاقتصادية وعوامل انتشارها:

برز مصطلح العولمة في العقد الأخير من القرن العشرين وبدأ الاهتمام بدراسة تدويل عملية الإنتاج في فروع كثيره علي مستوي العالم وانتشار حركة رؤس الأموال الأجنبية والاستثمارات الأجنبية في مناطق

البشرى فى عملية التفكير، الا أنه لايجب اغفال أن هذه الآلات المفكرة هى من صنع الانسان، وهو المسيطر علي صناعتها وتطويرها، على الأقل حتى الآن.

كثيره من العالم. ويلاحظ النمو المتزايد في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستراتيجيات الدول الرأسمالية الكبري في الاستثمارات المباشرة، خاصة دول الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة.

أهم مظاهر العولمة الاقتصادية تلاحم الأسواق علي مستوي العالم، وتعاظم حركة الاستثمارات ورؤوس الأموال وماتبعها من كثافة التجارة العالمية فى السلع والخدمات. ويرجع ذلك فى معظمه إلى التقدم التكنولوجي السريع والمذهل، خاصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الراقية بوجه عام، والتقدم في سبل الاتصالات والمواصلات، وبروز دور الشركات متعددة الجنسيات في الحركة الدولية لرؤوس الأموال، خاصة منذ منتصف الثمانينيات منن القرن العشرين.

ومن أهم عوامل انتشار العولمة مايلى:

أ): انتصار مبادىء الحرية الاقتصادية والسياسية:

تتجلى مظاهر وآثار العولمة فى كافة جوانب حياتنا المعاصرة، وتتمثل فى مجال الاقتصاد فى حرية انتقال السلع ورأس المال بصورة لم يشهدها التاريخ من قبل، وتكتمل الرؤية الليبرالية لرواد الاقتصاد الحر فى قيام نظام رأسمالى على مبادىء الحرية الاقتصادية ونظرية المزايا والتكاليف النسبية. ويستتبع ذلك سيادة مبادىء الليبرالية فى المجالات السياسية والاجتماعية. ولعل أهم وظائف النظام العالمى الجديد ازالة العوائق أمام حرية التجارة للسلع والخدمات، وضمان حرية تسوية المدفوعات الدولية وحرية النظام النقدى الدولى، والنهوض بالاقتصاديات القومية على أسس الليبرالية الاقتصادية. وهناك ثلاث منظمات اقتصادية دولية ترعى هذه المجالات وهى منظمة التجارة العالمية WTO، وصندوق النقد الدولىIMF، والبنك الدولىWB.

ب): التغييرات الاقتصادية وسيادة اقتصاد السوق الحرة:

تتجه معظم النظم الاقتصادية المعاصرة، ان لم يكن كلها، نحو اقتصاد السوق الحرة. وبعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار سور برلين سنة ١٩٨٩ نجد أن دول الكتلة الاشتراكية سواء فى أوربا الشرقية أو آسيا تتجه نحو مزيد من الاصلاح الاقتصادى على أسس الحرية الاقتصادية. كما أن الدول النامية التى تقع فى تخوم النظام الرأسمالى العالمى تنفذ برامج للاصلاح الاقتصادى والتحول نحو اقتصاد السوق.

ج): التغييرات التكنولوجية والتطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

ترتكز الصناعات القائمة على التكنولوجيا المتقدمة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات، على رأس المال البشرى وليس على رأس المال العينى، وتعتبر من أضخم الصناعات فى العالم وأكبرها من حيث القيمة

المضافة وفرص النمو. وصارت الصناعات القائمة على تكنولوجيا المعلومات، وهى رمز الثورة الصناعية الثالثة، أضخم كثيرا من صناعة السيارات التى تجسد الثورة الصناعية الثانية. [١]

د): دور الشركات متعددة الجنسيات في العولمة الاقتصادية:

يتميز الاقتصاد العالمي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية بزيادة نمو التجارة العالمية والحواجز التي وجدت أمام التجارة العالمية انخفضت بشكل كبير، وكان التطور التكنولوجي في وسائل الاتصالات والمواصلات من أبرز أسباب زيادة حجم التجاره العالمية خاصة فيما بين الدول الصناعية والتجارة في السلع الصناعية بوجه خاص. وقد ارتبط وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمنافسة الاحتكارية علي مستوي العالم، فلا توجد منافسة حرة كاملة، وانما هي علاقة بين شركات احتكارية عملاقة تحتكر التكنولوجيا الحديثة وتحتكر أساليب الإنتاج والتسويق الحديث. توجد درجات مختلفة من الاحتكار تتميز بها الصناعات الحديثة خاصة في مجالات التكنولوجيا المتقدمة.

ثالثا: العولمة وقوة الانترنت:

تبرز الأهمية السياسية للعولمة فى ظهور الاقتصاد السياسى للاعلام، والتطور السريع فى كفاءة أداء وسائل الإعلام العالمية بسبب حتمية التطور التكنولوجي، ويتجلى تأثير العولمة والتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يسمى الثورة الرقمية digital revolution التى أدت الى تقريب المسافات الجغرافية وكسر حاجز الزمان والمكان. وأدى انتشار تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى كافة أنحاء الكرة الأرضية الى عولمة نظام التوزيع الاعلامى، وأصبحت شبكات الاعلام تبث منتجاتها وخدماتها الاعلامية في كل مكان، فى ظل عولمة نظام الإنتاج الاعلامى. وهنا تواجه جميع الدول على اختلاف نظمها السياسية، وسواء متقدمة أو متخلفة مشكلة عولمة الاعلام مقابل الانغلاق، أو بمعنى آخر العالمية تواجه المحلية. ومن المخاوف الناتجة عن العولمة مشكلة تدفق المعلومات والأخبار دون حواجز أو فرض رقابة تمنع بثها، ومشكلة تهديد الهوية الثقافية خاصة فى المجتمعات التقليدية فى العالم الثالث.

بفضل العولمة أصبحت السوق العالمية مجالا خصبا ومصدرا مربحا لصناعات ومنتجات الاعلام التى أصبحت تغزو جميع الثقافات بقدرات الانتاج والتسويق الاعلامى. لقد بدأت عملية عولمة الرسالة الاعلامية بنقل الصور والأخبار، ثم توسعت لتشمل قنوات التليفزيون الفضائية وبرامج الفيديو والارسال الاذاعى وشبكات التواصل الاجتماعى ومواقع الانترنت. وتحولت سوق المنتجات الاعلامية فى ظل

---

[1] J. Owers, & R. Carveth (Eds.), Media economics: Theory and practice (2nd ed. , pp. 95–107). Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.

Keval J Kumar (2010): Mass Communication In India, Jaico Publishing House, India.

Lacy, S. , & Niebauer, W. E. , Jr. (1995). Developing and using theory for media economics. Journal of Media Economics, 8(2), 3–13.

العولمة الى سوق منافسة احتكارية بين شركات عملاقة، معظمها أمريكية وأوربية، تتحكم فى تدفق الأخبار والمعلومات والمنتجات الثقافية على مسوى العالم. وتمثل عولمة المنتجات الاعلامية تحديا للمهتمين باقتصاديات الاعلام، حيث يجرى التنافس بين هذه الشركات العالمية وأحيانا التحالف والتعاون فيما بينها لزيادة حصتها من أرباح انتاج وتوزيع المنتجات الاعلامية.

كما أن وسائل الاعلام والاتصال الجماهيري بالاضافة الى شبكات التواصل الاجتماعى فى الانترنت فجرت الوعى السياسى والاجتماعى لدى فئات كثيرة فى الدول النامية، وخاصة بين الشباب والفئات المتطلعة الى التغيير من أجل حياة أفضل. وحدث تدفق الحوار بين أفراد المجتمع وبينهم وبين رجال الاقتصاد والسياسة ومتخذى القرار فى كافة مؤسسات المجتمع، ويفتح حوار سياسى واجتماعى واسع على المستوى القومى، ويطرح للحوار قضايا التنمية المستدامة. وبذلك فان وسائل الاعلام والاتصال الجماهيري تطرح للحوار قضايا تهم المواطن فى حياته اليومية بصفته مستهلك أو منتج أو مستثمر أو مجرد قوة عمل. [١]

وتستطيع وسائل الاعلام والاتصال الجماهيري ربط وشائج مجموعات متناثرة ومتباعدة، وكسر حواجز الزمان والمكان، وتتيح للجماعات المهنية والعرقية والثقافات الفرعية subcultures وجماعات المهمشين marginal groups أن تعبر عن نفسها وتشارك فى الحياة العامة واتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية.

هذه التطورات المنفصلة فيما يشبه الجزر المنعزلة تتجه بفضل وسائل الاعلام والاتصال الجماهيري الى الاهتمام بقضايا قومية مثل التنمية المستدامة وحقوق الانسان.[٢]

---

[1] Fittkau, Susanne (2008): Nutzer und Nutzung des Internet. In: Schwarz, Thorsten für Wissenschaft und Praxis. Wiesbaden: Westdeutscher Verlag, S. 173-195.

[٢] أنظر: صلاح زين الدين: تكنولوجيا المعلومات والتنمية... مرجع سابق ص ١٢٠.

المبحث الثانى

التنمية المستدامة وهدف تحقيق السعادة

هناك علاقة ارتباط موجبة بين الاقتصاد والإعلام، وتتزايد مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما يساهم الإعلام التنموي فى إحداث التغيير الإجتماعي والتحديث عن طريق التصدى لقضايا المجتمع وأهدافه العامة، وأصبح الاعلام من عوامل التنمية المستدامة، ويبشر فى تحقيق أهدافها فى سعادة المواطنين والقضاء على مسببات النكد العام.

ندرس فى هذا المبحث أهمية استراتيجية التنمية المستدامة لأجل تحقيق السعادة للمواطنين، ومفهوم السعادة فى الفلسفة وعلم النفس وتقرير السعادة العالمى الذى تصدره الأمم المتحدة، ثم نعرض أهمية الاعلام الاقتصادى فى التنمية المستدامة ورفع مؤشر السعادة.

المطلب الأول: التنمية المستدامة لأجل تحقيق السعادة للمواطنين:

مع بزوغ قوة وسائل الإعلام في العصر الحديث وتعاظم دورها في التنمية المستدامة، تزايد اهتمام الباحثين في فروع المعرفة المختلفة، مثل الاقتصاد والسياسة والاجتماع والاعلام. ولهذا قامت دراسات كثيرة تبحث عن الصلة بين الإعلام والتنمية، وتبحث عن دور وسائل الإعلام ومدى فعاليتها في إنجاز التنمية المستدامة. وقد اعترفت الأمم المتحدة بالدور الهام لأجهزة الاعلام المستقلة فى تحقيق الحوكمة governance أو الحكم الرشيد.

ويمتاز الإعلام التنموي بأنه نشاط إعلامي يسعى إلى تحقيق أهداف المجتمع الأساسية، ويرتبط بخطط التنمية ويدعم نجاحها، وأنه اعلام واقعى ومتعدد الأبعاد، يشمل البعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتربوي والمالي والإداري.

وسنعرض فيما يلى لتطور مفهوم التنمية، ومحتوى استراتيجية التنمية المستدامة ومجالات عملها، وادراج قيم انسانية ضمن أهداف التنمية المستدامة وأهمها قيم الحرية والديموقراطية وتحقيق السعادة للمواطنين.

أولا: تطور مفهوم التنمية:

(أ): التفرقة بين النمو الاقتصادى والتنمية:

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم فى العلوم الاجتماعية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وظهور فوارق شاسعة فى النمو الاقتصادى بين الدول. وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية التغلب على مؤشرات التخلف الاقتصادى والسياسى والاجتماعى، وإحداث

مجموعة من التغيرات الجذرية بهدف إكساب المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده.

ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية. ولاحقاً تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، ومنظمات المجتمع المدنى.

ويختلف مفهوم التنمية الاقتصادية حسب اختلاف المعايير أو المؤشرات المستخدمة، فبالنسبة للمؤشرات الاقتصادية التقليدية، تعني قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة متوسط دخل الفرد بنسبة تفوق معدل نمو السكان، ويستخدم عادة كمقياس لتحسين مستوى معيشة الفرد. لهدا كانت استراتيجيات التنمية الاقتصادية قبل عقد السبعينيات تنظر إلى التنمية باعتبارها ظاهرة اقتصادية تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، من خلال التركيز على التصنيع السريع وإحداث تغييرات في الهياكل الإنتاجية، بحيث تنخفض حصة القطاع الزراعي وتزداد حصة القطاعين الصناعي والخدمي في الناتج القومي بصورة مستمرة، أما بالنسبة للمعايير غير الاقتصادية، أي المؤشرات الاجتماعية والسياسية، كتخفيض نسبة الأمية وتكثيف الاستثمار في الخدمات التعليمية والصحية وزيادة مشاركة الجماهير في اتخاذ القرارات، من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

(ب): ظهور استراتيجيات التنمية البديلة منذ الثمانينيات:

شهد عقد السبعينيات تغيرات جذرية في مفهوم التنمية، حيث أصبح أكثر شمولا من مجرد الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي، وزيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين، وتوفير فرص عمل للمواطنين، وتوفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين وتحسين المستوي الصحي والتعليمي والثقافي، وتقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع وتحسين وضع ميزان المدفوعات.

وقد أثرت التطورات الاقتصادية والسياسية العالمية التي حدثت خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات فى الفكر التنموى واستراتيجيات التنمية، ونتيجة لذلك برزت مفاهيم أخرى للتنمية ولعل أهمها: التنمية المستقلة والاعتماد على الذات، والتنمية المستدامة، والتنمية البشرية، والتنمية حرية. وقد انبثقت عن هذه المفاهيم استراتيجات بديلة للتنمية، كمايلى:

١- استراتيجية التنمية المستقلة والاعتماد على الذات.

٢- استراتيجية التنمية المستدامة.

٣- استراتيجية التنمية البشرية.

٤- استراتيجية الحرية والتحول الديموقراطى.

وبالرغم من أن هذه الاستراتيجيات المذكورة تحمل أوصافا جديدة، إلا أنها في الواقع عبارة عن شروط لأهم محتويات عملية التنمية فى عصر العولمة. ولعل أهمها استراتيجية التنمية المستدامة، والتى تتضمن، فى رأينا، معظم جوانب عملية التنمية. [١]

إن التنمية المستدامة هي أعمال متكاملة عديدة الأبعاد والإنسان منطلقها وهدفها. وهي لا تكون إلا نتيجة الجهود المتضافرة التي تضطلع بها القوى الحية للأمة. وما النشاط الاقتصادي إلا محور من محاورها المتعددة.

ثانيا: محتوى استراتيجية التنمية المستدامة ومجالات عملها:

(أ): تفاقم مشكلات البيئة العالمية والحاجة لفكر تنموى جديد:

كان لصدور تقرير نادى روما سنة ١٩٧٠ حول " حدود النمو " أثر كبير فى دق ناقوس الخطر من الاستمرارا فى نموذج النمو الذى يهدر الموارد الطبيعية وأصبح يوجد إهتمام دولي متزايد نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة للوصول إلى مستقبل مستدام، وذلك بعد أن كان العالم يتجه نحو مجموعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتملة. فالاحتباس الحراري، والتدهور البيئي، وتزايد النمو السكاني والفقر، وفقدان التنوع البيولوجي، واتساع نطاق التصحّر، وما إلى ذلك من المشكلات البيئية، لا تنفصل عن مشكلات الرفاه البشري ولا عن عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة.

ان الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة، ففى سنة ١٩٨٧ تم بموجب تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك"، دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد. وأشار التقرير ألا يكون الهم الأول تعظيم الإنتاج إلى أقصى حد، إنما يكون صون القدرة على الإنتاج في المدى الزمني الممتد. [٢]

التنمية المستدامة تعتبر تنمية موالية للناس وموالية للطبيعة، فهي تعطي اولوية للحد من الفقر والعمالة المنتجة وللتعامل الاجتماعي ولاعادة توليد البيئة وهي توازن بين الاعداد البشرية وبين ما لدى المجتمعات

---

[١] راجع فى ذلك: صلاح زين الدين: التنمية الاقتصادية – مدخل جديد للقضاء على النكد العام وتحسين مؤشر السعادة القومية. دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠١٦. ص ١٥٦.

[٢] يعتبر أول من أشار إلى مفهوم التنمية المستدامة بشكل رسمي هو تقرير"مستقبلنا المشترك"، الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام ١٩٨٧. وتشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام ١٩٨٣ برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج وعضوية ٢٢ شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغيرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي. وتم بموجب هذا التقرير دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد. وعرفت اللجنة التنمية المستدامة: "بالتنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم".

من قدرات متوائمة، وما لدى الطبيعة من قدرات هائلة. ومضمون التنمية المستدامة يستند الى فكرة ضمان فرص العمل للأجيال المقبلة، أي بمعنى الانصاف في التوزيع أو تقاسم الفرص الانمائية بين الأجيال الحاضرة والاجيال المقبلة، فهي تنمية لا تولد فقد نمواً اقتصاديا، ولكنها تهتم بالتوزيع ايضا.

ويستلزم تحقيق التنمية المستدامة في العالم الاستمرار في تأمين الإمدادات الكافية من السلع العالمية العامة world public goods. ومن أهم ما يواجهه العالم اليوم تعدّد القضايا الطارئة، مثل ضرورة التخفيف من آثار تغيّر المناخ، ومواجهة حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي، ومكافحة الإرهاب، وانتشار الأسلحة النووية. وفي ظل هذه القضايا التي تتطلب حلولاً عالمية، لا يزال التعاون الدولي في مجالات كثيرة يتراوح بين البطء والتعثر. ومسئولية البشرية والمجتمع الدولى تحقيق المزيد من الفعالية في تأمين السلع العامة، وذلك لحل القضايا البيئية التي تهدد وجودنا الانسانى. ويصبح من مسؤوليات الحكومات التدخل عند التقصير في تأمين السلع العامة على الصعيد الوطني، ولكن عندما تحدث مشكلة ذات بُعد عالمي يصبح التعاون الدولي ضرورة، ولا يتحقق إلا بفعل إرادة مشتركة بين العديد من الحكومات.[١]

(ب): مجالات التنمية المستدامة:

هناك ارتباط وثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة، ولايمكن تطبيق استراتيجية للتنمية المستدامة من دون ملاحظة متطلبات التنمية للجوانب الثلاثة "الاقتصادية والاجتماعية والبيئية". وتتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع سكان العالم من دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل. وفي حين أن التنمية المستدامة قد تستلزم إجراءات مختلفة في كل منطقة من مناطق العالم، فإن الجهود الرامية إلى بناء نمط حياة مستدام حقًا تتطلب التكامل بين الإجراءات المتخذة في ثلاثة مجالات رئيسة، كما يلى:

١- حفظ الموارد الطبيعية والبيئية من أجل الأجيال القادمة:

لا يمكن الاستمرار في اعتبار البيئة كتابع للاقتصاد، أو مورد حر بلا ثمن، كما يفعل علماء الاقتصاد الكلاسيكى، بل ينبغي اعتبار النظام البيئي النظام الأعلى والاقتصاد هو النظام التابع له. أما البعد الاقتصادي، فهو الجزء المفصلي في نطاق ما يتضمّن من إعادة تنظيم للحياة اليوميّة وإعادة هيكلة الاقتصاد على كل المستويات وفي كل القطاعات، أي في كل دوائر الإنتاج والتوزيع والإستهلاك. من خلال إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصاديًا للحد من استهلاك الموارد، وإيقاف التلوث، وحفظ المصادر الطبيعية. وتستخدم لتحقيق ذلك الأدوات التقنية وهي وسائل تحقيق هدف صون الموارد الطبيعية

[١] تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣: نهضة الجنوب، تقدم بشرى فى عالم متنوع، البرنامج الانمائى للأمم المتحدة، ص ١٠.

المتجددة، أي قدرتها على العطاء والإنتاج في مدى الزمان الممتد، وترشيد استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة بغية اطالة المدى الزمني لعطائها.

٢- النمو الاقتصادي والعدالة: إن النظم الاقتصادية العالمية القائمة حاليًا بما بينها من ترابط، تستلزم نهجًا متكاملاً لتهيئة النمو المسؤول الطويل الأمد، مع ضمان عدم تخلف أي دولة أو مجتمع. ومن الأدوات الاقتصادية الجديدة فكرة "المحاسبة البيئية للموارد الطبيعية"، إذ جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يؤخذ من العناصر المختزنة بالبيئة مثل حقول البترول والفحم والغاز الطبيعي والخامات في حساب التكاليف. والمحور الأساسي هو رفض آليات السوق في تحديد الأسعار والإنطلاق من الأسعار الحقيقيّة، فعلى الإنتاج تدوير المواد القابلة لإعادة استعمالها، وعلى التوزيع أن لا يثقل كاهل النظم الإيكولوجيّة، وعلى الاستهلاك أن لا يبقى كعمليّة تدمير للمنتجات، فلا شيء يزول أو يضيع، وكما تعلمنا الطبيعة أن كل شيء يصبح مصدر ثروة. [١]

٣- **التنمية الاجتماعية:** جميع شعوب العالم بحاجة إلى العمل والغذاء والتعليم والطاقة والرعاية الصحية والماء. وعند العناية بهذه الاحتياجات، على المجتمع العالمي أن يكفل أيضاً احترام النسيج الثري الذي يمثله التنوع الثقافي والاجتماعي، واحترام حقوق العمال، وتمكين جميع أعضاء المجتمع من أداء دورهم في تقرير مستقبلهم. وعليه، فان التنمية الاجتماعية تقوم على أساس مشاركة الناس مشاركة فاعلة في مراحل رسم السياسات، ووضع الخطط وتنفيذ المشاريع، وهذا هو جوهر الديموقراطية. إن حرمان الناس المشاركة يعفيهم من المسؤولية ويعطّل قدرتهم على الأداء، وهنا تبرز أهمية منظمات المجتمع المدنى كأدوات لحشد المشاركة الجماهيرية. وتعد العدالة الاجتماعية إحدى ركائز التنمية المستدامة التي ترفض الفقر والتفاوت البالغ فى الدخل، وتحقيق العدالة بين الأجيال. ويؤدى الاعلام الاقتصادى فى هذا المجال دورا حيويا. [٢]

فالمهمة الأساسية للجهاز الإعلامي في مجال التنمية هي تزويد المجتمع بأكبر قدر ممكن من الحقائق والمعلومات الدقيقة التي يمكن للمعنيين بالتنمية التحقق من صحتها. وبقدر ما يقدم الإعلام من حقائق ومعلومات بقدر ما تحقق التنمية أهدافها، خاصة وأن دور الصحافة الاقتصادية ينصب على كيفية توجيه الأفراد لمساعدة أنفسهم، والإسهام بفاعلية في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وتشجيعهم للقيام بدور فعال في تنمية مجتمعهم وتوعيتهم ليكونوا على إدراك ووعي بمشكلات بيئتهم.

وفق نظرية الاعلام التنموى تتلخص مهام وسائل الإعلام فى تشكيل اتجاهات الشعب وتنمية هويته الوطنية، فى دولة حديثة ومستقرة. وتشجيع المواطنين على المشاركة والثقة بالسياسات العامة، مما يضفي

---

[١] راجع فى ذلك: صلاح زين الدين: التنمية الاقتصادية.. .. مرجع سابق ص ٤٥.

[٢] راجع فى ذلك: صلاح زين الدين: التنمية الاقتصادية.. .. مرجع سابق ص ٣٣.

الشرعية على السلطة السياسية بدون قهر بوليسى، والإسهام في تحقيق التكامل السياسي والاجتماعي، من خلال حل الصراعات السياسية والاجتماعية والتداول السلمى للسلطة.

(ج): التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية:

ترتكز التنمية المستدامة على المسؤولية الجماعية لتعزيز الأبعاد الثلاثة للتنمية وهي التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وذلك بحسب تعريف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي وُضع خلال مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢. وتقترح التنمية المستدامة مواجهة التهديدات التي تواجه المحيط البيئي، وازالة ظواهر الفقر، واللامساواة، وتلويث البيئة، لكي تتمكن الأجيال الحاضرة والقادمة من الإستفادة من موارد الطبيعة. وتمثل التنمية المستدامة، فرصة جديدة لنوعيّة النمو الاقتصادي وكيفيّة توزيع منافعه على طبقات المجتمع كافة، وتفرض نفسها كمفهوم عملي لمشاكل تهدد الوجود الانسانى.

ونظرًا إلى الترابط القوي بين الحرية والتنمية، ومن أجل جعل الحق بالتنمية البشرية حقيقة واقعة لكل البشر بصورة مستدامة آنيًا ومستقبليًا، فقد اقترح عالم الاقتصاد والفيلسوف الهندي أمارتيا سن Amartya Sen، الحاصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد عن كتابه التنمية حرية، على المؤسسات الدوليّة اعتماد مؤشر جديد للتنمية، يأخذ في طياته حقوق الإنسان الاجتماعية والصحيّة والبيئيّة إضافةً إلى البعد الاقتصادي، وذلك من خلال القضاء على الفقر، وتعزيز الديمقراطيّة، ومكافحة المجاعات والأزمات والصراعات، والتأكيد على فعالية المرأة، والتغيير الاجتماعي، وتشجيع الثقافة والدفاع عن حقوق الإنسان. وأيضًا من خلال تحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية والأغذية والرعاية الصحيّة والتعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتسيير الحوكمة، وتوسيع قدرة الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[١]

ثالثا: ادراج قيم انسانية ضمن أهداف التنمية المستدامة:

ان طبيعة قضايا التنمية المستدامة ملموسة للمواطنين، وتربطهم بها خبرة مباشرة فى الحياة اليومية، مثل تكاليف المعيشة والبطالة والتضخم وارتفاع أسعار الصرف الأجنبى وحماية البيئة وصون الموارد الطبيعية... الخ. لذلك يجب أن توضع أولويات لقضايا التنمية المستدامة، فهناك علاقة ارتباط ايجابية بين اهتمام الجمهور والقضايا المطروحة، وهنا يصبح للإعلام الاقتصادى دور مهم في شرح قضايا التنمية وطرحها على الرأي العام من أجل تهيئته إعلاميا. [٢]

---

[١] أنظر:
صلاح زين الدين: التنمية الاقتصادية، مدخل جديد للقضاء على النكد العام وتحسين مؤشر السعادة القومية، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠١٦.

[٢] أنظر فى ذلك:

ومن جهة أخرى تتميز استراتيجية التنمية المستدامة بادراج قيم انسانية ضمن أهدافها، ونعرض هنا كمثال فقط لقيم الحرية والديمقراطية والسعادة ضمن أولويات التنمية المستدامة:

(أ): الحرية من أولويات التنمية المستدامة:

الفيلسوف وعالم الاقتصاد الهندى أمارتيا سن Amartya Sen تقوم نظريته على تعريف التنمية بالحرية، والتنمية بهذا المعنى تركز على الانسان صانع التنمية وهدفها، ويعني بالحرية وتوسيع مساحة الحريات المتاحة للأفراد. ونحن نتفق مع أمارتيا سن أن تكون التنمية بوصفها عملية توسيع الحريات الحقيقية الإنسان، ولذا يجب تنفيذ التدابير اللازمة لتحقيق التنمية بضرورة القضاء على الأسباب الرئيسية لانعدام الحرية، وهى الفقر وكذلك الاستبداد، وانعدام الفرص الاقتصادية، ومعاناة الناس من الحرمان والإهمال وتدهور المرافق والخدمات العامة، وتفاقم ظاهرة النكد العام، فضلا عن التعصب أو نشاط الدول القمعية.[١]

ويمكن تلخيص العلاقة الجدلية بين الحرية والتنمية في ثلاثة مفاهيم كما يلى:

١- الحرية السياسية: تؤكد أن الحرية السياسية جزء من الحرية الإنسانية بصفة عامة وأن ممارسة الحقوق المدنية والسياسية جزء هام في الحياة الجيدة للأفراد ككائنات اجتماعية، إذ المشاركة السياسية والاجتماعية قيمة جوهرية في رفاهية الإنسانية.

٢- الديمقراطية كقيمة: تؤكد أن الديمقراطية قيمة فعالة في تحسين نوعية الحياه، مما يجعل الناس في حرية تعبيرهم تدعيم لمتطلباتهم بالاعتبار السياسي، ومن ضمنها متطلبات الاقتصاد.

٣- أهمية المعلومات: إن ممارسة الديمقراطية تعطي للمواطنين فرصة لممارسة حقهم فى المعرفة، وتساعد الفرد على تشكيل قيمه وأولوياته. ففكرة اشباع الحاجات الاقتصادية تتطلب المناقشة الشعبية وتبادل المعلومات والآراء والتحليلات. ويرى سن أن التنمية هي عملية توسع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس. ويمكن النظر إلى زيادة إجمالي الناتج القومي أو زيادة دخول الأفراد باعتبارها أدوات مهمة لتوسيع نطاق الحرية، لكن الحريات تتوقف أيضا على محددات أخرى مثل التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، مثل مرافق التعليم والرعاية الصحية، وكذلك الحقوق السياسية والمدنية مثل حرية المشاركة السياسية وصنع القرار. ان إنجاز التنمية المستدامة يتوقف بالكامل على الفعالية للحرية للشعب.

(ب): الديمقراطية وأولويات التنمية:

بتول عبد العزيز رشيد وفاتن علي مراد: المعالجة الصحفية لقضايا التنمية الاقتصادية فى الصحافة العراقية، دراسة تحليلية لجريدة المدى – نموذجا. للفترة من ٢٠١١/٢/٢ ولغاية ٢٠١١/٢/٢٨. فى: مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ٩٩، ص ٨٧٨-٩٢٧.

[١] راجع فى ذلك: صلاح زين الدين: التنمية الاقتصادية.. .. مرجع سابق ص ١٩٦.

التحول الديمقراطي Democratic Transformation اصطلاحا هو عملية يتم بمقتضاها ممارسة مبادئ الديمقراطية في مؤسسات الدولة والمجتمع، أي أنه عملية تمكين الأفراد من اكتساب السلطة من خلال التنافس الحر للحصول على أصوات الناخبين ثم اتخاذ القرارات المناسبة، ويحدث ذلك عندما يستجيب ويتكيف النظام مع المطالب الجديدة حتى يصل إلى مرحلة النضج، فهو عملية معقدة ومستمرة، تتم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية، أي عن الفترة الزمنية للانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي. والتحول الديمقراطي يمس النظام في جميع جوانبه مثل النخبة والهياكل والمؤسسات وكذا التحول الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فالتحول هو تلك العملية التي يهدف من ورائها النظام السياسى إلى تفعيل مختلف الممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المرتبطة أساسا بالعملية السياسية.

فالتحول الديمقراطي طريق يتم فيه المرور من نظام سياسي مغلق لايسمح بالمشاركة السياسية، أو تكون فيه الحقوق المرتبطة بالمشاركة السياسية مقيدة تقييدا شديدا، إلى نظام سياسي مفتوح يتيح مشاركة المواطنين ويسمح بتداول السلطة ولاسيما عبر الاعتراف بحقوق المشاركة السياسية، وهى أربعة كما يلى: الحق في انتخابات عامة حرة ونزيهة، والحق في تأسيس الجمعيات والأحزاب والنقابات، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في المحاكمة العادلة. [١]

(ج): ادراج السعادة ضمن أهداف التنمية المستدامة:

فى نهاية سنة ٢٠١٥ اجتمعت لجنة رفيعة المستوى من خبراء الأمم المتحدة للتنمية العالمية المستدامة لوضع أهداف التنمية المستدامة فى الألفية الجديدة، ويتبنى تنفيذها الدول أعضاء القمة العالمية للبيئة ريو+٢٠ التى انعقدت سنة ٢٠١٤. [٢] وحددت اللجنة أهداف التنمية المستدامة فى الألفية الجديدة Sustainable Development Goals (SDGs) فى أربعة أركان، وتتضمن هدف تحقيق السعادة، وهى كما يلى:

١. انهاء الفقر المدقع فى العالم حتى حلول سنة ٢٠٣٠.
٢. تحقيق التنمية المستدامة Sustainable Development
٣. تحقيق السعادة للجميع Happiness for All
٤. الحوكمة الجيدة (الحكم الرشيد) Good Governance

[١] راجع فى ذلك: صلاح زين الدين: التنمية الاقتصادية.. .. مرجع سابق ص ١٨٧ ومابعدها.

[٢] أنظر: النسخة الانجليزية لتقرير السعاد العالمى لسنة ٢٠١٥:
Jeffrey Sachs: World Happiness Report 2015. Chapter 1.

المطلب الثانى: مفهوم السعادة فى الفلسفة وعلم النفس وتقرير السعادة العالمى:

إن الشعور بالسعادة هدف يسعى إليه كل إنسان وكل مجتمع، ويختلف مفهوم السعادة من شخص لآخر، فهي حالة تجعل الشخص يحكم على حياته النفسية بأنها حياة جميلة ومستقرة خالية من المشاكل والصعوبات والضغوط والمتاعب، على الأقل من وجهة نظره، كما أنها حالة تعبر عن وضع يستطيع المرء فيه أن يشعر بالرضي من الناحية المادية والروحية، وهي تعزيز الاحتياجات البشرية الشاملة.

ونقدم فيما يلى تأصيلا نظريا لمصطلح النكد العام والمفهوم الموضوعى للسعادة:

أولا: حول مفهوم النكد العام:

في علم النفس يعرف النكد أو الكرب الشخصي بأنه انفعال شعوري يبغضه الشخص، ويتركز حول ذاته مثل القلق والهم، وعدم الشعور بالراحة، نتيجة لتفهم أو استيعاب الظروف النفسية للغير، أما مصطلح النكد العام فى نظريتنا التنموية فيقصد به حالة الشقاوة والاكتئاب التى تصيب المواطنين بالاحباط، عندما تفشل السياسة العامة فى توفير سبل السعادة للمواطنين، وتتولد لديهم مشاعر سلبية، وسلوكيات عدائية ضد المجتمع، وأعراض اضطراب الشخصية الحدية، التى قد تتطور الى حالة حادة من الاكتئاب العقلى وعدم الرضا. [١]

ثانيا: المفاهيم الفلسفية والعلمية للسعادة:

لا يُعَدّ مفهومُ «السعادة»، مثل كل المفاهيم السلوكية والفكرية عامة، مفهومًا مطلق المعنى والمضمون، بل إن مضمونه يختلف من حضارة إلى أخرى، ومن فلسفة إلى غيرها. وسنعرض مقارنة لمفهوم السعادة لدى الفلاسفة الاغريق والمسلمين.

١- مفهوم السعادة وطرق تحقيقها لدى فلاسفة الاغريق:

تُعد «السعادة» من الأمور التي شغلت فكر الإنسان منذ القِدم وهام بها، ولا يزال يبحث عنها. والبشر أجمعون ينشدون «السعادة»، حتى وإن لم يعرفوا على وجه الدقة ما عسى أن تكون تلك السعادة التي يصبون إليها. وكانت نظرية «السعادة» نظرية أخلاقية في أساسها، وهي تمثل الغاية التي ينشدها الإنسان من وراء سلوكه. لقد جرت العادة على تناول موضوع «السعادة» في إطار فلسفة الأخلاق: ولكن الواقع أن هذا الموضوع أوسع بكثير من أن يكون مجرد موضوع من موضوعات فلسفة الأخلاق، فهو لا يقتصر على الميادين الفكرية والفلسفية، والأديان، والسياسة، والفلسفة الاجتماعية، والأفعال السلوكية والنفسية: بل إنه يدخل في قلب حياة الإنسان كذات واعية وعاقلة. وهذا الإطار يتعدى بكثير حدود فلسفة الأخلاق.

---

[١] فى رأينا أنه ليس بجديد الاستعانة فى دراسات علم الاقتصاد ببعض مصطلحات علم النفس، فمن المعروف أن كوزنيتس Kuznits فى الثلاثينيات من القرن العشرين ابتكر مفهوم النمو Growth وهو منقول من علم النفس، حيث تعنى كلمة Growth النمو النفسى والانفعالى والجسدى للأطفال. كذلك نستخدم فى الدراسات الاقتصادية مصطلح الكساد Depression ليعبر عن مرحلة الكساد فى الدورة الاقتصادية، والمصطلح مأخوذ من علم النفس حيث يقصد بهذه الكلمة الاكتئاب النفسى. راجع فى ذلك: صلاح زين الدين: التنمية الاقتصادية.. .. مرجع سابق ص ٢٠٠.

وبعبارة أخرى فإن تحقيق «السعادة» موضوع يهم كل إنسان من حيث هو إنسان، ولا يهم الفيلسوف أو المفكر فقط.

لفلاسفة الاغريق في حقيقة السعادة آراء مختلفة، فقد ذهب السوفسطائيون إلى أن السعادة هي الاستمتاع بالأهواء. أما سقراط فالسعادة عنده ليست في إشباع اللذات، وإنما في التمسك بالفضيلة. واتبع أفلاطون اتجاه أستاذه سقراط، وينتهي إلى أن من يعرف ما هو الخير يصل إلى طريق السعادة التي تليق بالإنسان العاقل. أما أرسطو فقد نقد تصورات الناس حول السعادة قائلاً إن الناس اختلفوا في حد السعادة، فقال بعضهم إنها شيء من الأمور الظاهرة البينة، مثل اللذة أو الغنى أو الكرامة، وكثيرًا ما يصفها بعضهم بعدة أشياء مختلفة، فإذا مرض قال إنها الصحة، وإذا افتقر قال إنها الغنى. أما السعادة الحقة عنده فهي السعادة التي تحقق للإنسان الخير الأقصى. واتجهت المدرسة الرواقية ومؤسسها زينون اتجاهًا جديدًا، وهو الاتجاه نحو السلوك الإنساني في الحياة. فالسعادة هي أن يسير الإنسان على وفاق مع الطبيعة، لأنه جزء منها، فلا بد أن يعيش متلائمًا معها.

٢- مفهوم السعادة لدى الفارابي وابن سينا والغزالي:

السعادة في التصور الإسلامي لا تقتصر على الحياة الدنيا، بل أن يعمل الإنسان في دنياه من أجل الحصول على الجزاء في الآخرة، أي الحصول على الخير والسعادة القصوى. وذلك بالعمل على إعمار الأرض وحسن عبادة الله فيها، وإحياء المجتمعات الإنسانية على القيم الأخلاقية بالتعاون والإخاء والمحبة، فإذا جمع الإنسان بين الفضيلة والحكمة، بين الأخلاق ومعرفة الله وعبادته تحققت له السعادة في الدنيا والآخرة.

وقد حرص فلاسفة الإسلام على نقد الآراء التي تعرف السعادة بأشياء حسية، أو أشياء مؤقتة فذهب بعضهم إلى أن السعادة هي نوع من الاستكمال، مثل المريض الذي يظن أن السعادة في استرداد الصحة، أو الفقير الذي يرى سعادته في الحصول على المال. ولكن السعادة ليست وسيلة لشيء آخر، بل هي مطلوبة لذاتها. وعلى ذلك يُعرِّف الفارابي السعادة بأنها «من الخيرات أعظمها خيرًا، ومن بين المؤثرات أثر وأكمل من كل غاية سعى الإنسان نحوها». ولذا سمى السعادة المبنية على الثروة أو الكرامة أو الصحة بالسعادة المظنونة.

وإذا كانت السعادة نوعا من اللذة فإنه لا يصح أن نطابق تطابقًا تامًا بين السعادة واللذة، فليس كل لذة هي السعادة الحقة: لأن اللذات أنواع، منها ما هو عقلي وما هو حسي، ومنها ما هو باطن وما هو ظاهر، ومنها ما هو نافع وما هو ضار. ويرى ابن سينا خطأ العامة حين يعتقدون أن اللذات الحسية، مثل المأكولات والمشروبات والمنكوحات، هي أقوى اللذات، وأن ما عداها لذته ضعيفة، إن لم تكن معدومة، ويصرح بأنه «قد سبق إلى الأوهام العامية أن اللذات القوية المستعلية هي الحسية، وأن ما

عداها لذات ضعيفة، وكلها خيالات غير حقيقية». ويرفض ابن سينا هذا التصور للسعادة الذي يربطها باللذات الحسية والرياسات الدنيوية.

ويعتبر كتاب كيمياء السعادة للإمام أبى حامد الغزالي في باب التصوف السنّي، وتحدث فيه عن معرفة النفس، ومعرفة القلب وجنوده، والأخلاق الحسنة والأخلاق القبيحة ومعرفة تركيب الجسد. وهو رساله صغيرة في تهذيب النفس والتفريق بين السعادة بمعناها الظاهري والسعادة بمفهومها الروحاني، حسب الرؤية القريبة من الصوفية.

مما سبق يلاحظ أنه يوجد تشابه لبعض أفكار مفكري الإسلام مع أفكار لفلاسفة اليونان، فقد جمع فلاسفة الإسلام بين الفضيلة الأخلاقية والمعرفة العقلية لتحقيق سعادة الإنسان. الفضيلة الأخلاقية تعطيه سعادته الأدنى، وهي السعادة الأرضية أو الإنسانية. أما المعرفة العقلية، وخاصة معرفة الإلهيات، فهي أعلى أنواع المعارف التي يصل إليها الإنسان وتحقق أعلى درجات السعادة.

والخلاصة أننا نستنتج مفهوم السعادة عند فلاسفة الإسلام على أنه يعنى الخير الحقيقي للإنسان، وهي الغاية القصوى التي يسعى إليها كل إنسان من وراء علمه أو عمله، وهي الغاية المطلقة، وليست وسيلة لتحقيق غاية أخرى، فالسعادة هي أفضل ما يسعى الانسان لتحصيله: لأنها الخير الحقيقي للإنسان. ان الكثيرين قد يسعون وراء اللذة الحسية أو المجد أو الشهرة أو الثروة، أو ما عدا ذلك من خيرات، ولكن هذه كلها ليست سوى خيرات جزئية لا تحقق سعادة الإنسان الكلية. أما ما يحقق سعادته فهو الخير الحقيقي. وقد أثر هذا الربط بين الخير والسعادة على فلاسفة الإسلام وكل فلاسفة العصور الوسطى. [١]

ويرى الفيلسوف الانجليزى برتراند راسل فى كتابه انتصار السعادة أن مسببات السعادة أو التعاسة تعود الى النظام الاجتماعى والحالة النفسية للفرد، ويطالب بتغيير النظام الاجتماعى بتحريم الاسغلال الاقتصادى وتغيير نظام التعليم القائم على القسوة والخوف. [٢] وهذ ينقلنا الى تناول مفهوم السعادة علم النفس الايجابى ومؤشر السعادة العالمي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة.

<u>ثالثا: اهتمام علم النفس الإيجابى بالسعادة كعلم:</u>

يقدّم الفيلسوف وعالم الفيزياء الألمانى شتيفان كلاين Stefan Klein في كتابه "علم السعادة" Die Gluecksformel خلاصة ما توصّلت اليه علوم المخ والأعصاب وعلم النفس الاجتماعي والفلسفة،

[١] راجع فى ذلك: صلاح زين الدين: التنمية الاقتصادية.. .. مرجع سابق ص ٢٠١ ومابعدها.

[٢] أنظر: برتراند راسل: انتصار السعادة، ترجمة محمد قدرى عماره، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة، العدد ٤٠٩، القاهرة ٢٠٠٢.

حول السبيل الذي تجتمع فيه العواطف والانفعالات وتتكوّن في الدماغ الإنساني. ومفهوم السعادة ينبع حسب التحليلات المقدّمة من الإحساس بوجود وضع يتيح قدرا من الفائدة للإنسان المعني بذلك الوضع. [١]

ويتحدث شتيفان كلاين عن كيمياء السعادة ليس بالمنظور الصوفى للامام الغزالى، وانما بمنظور العلم الحديث، فقد أثبتت الدراسات والبحوث الحديثة لعلوم المخ والأعصاب أن معادلة مشاعر السعادة أو نشأتها تتولد فى مخ الانسان. ويرى أنصار علم النفس الايجابى أن عملية توليد مشاعر السعادة يمكن تعلمها واكتسابها بالتدريب عليها.

ويوجد نوعين من السعادة: سعادة فعلية Affective Happiness، وسعادة قيمية Evaluative Happiness، وتشير السعادة الفعلية الى التمتع بمباهج الحياة اليومية مع الأهل والأصدقاء، وفى مجال العمل مع الزملاء والرؤساء.. الخ، بافتراض توفر مناخ صحى بلا دوافع النكد العام. أما السعادة القيمية فهى تقيس أبعاد أخرى فى الحياة، تلك التى تعود الى الشعور بالرضا والاشباع النفسى والروحى، أو يحدث العكس وتتغلب مشاعر سلبية مثل الانكسار النفسى والاحباط ومشاعر يولدها النكد العام. [٢]

رابعا: الأمم المتحدة وتقدير موضوعى للسعادة فى مؤشر السعادة العالمى:

اهتمت المؤسسات الدولية اهتماما كبيرا بقضايا السعادة الإنسانية فى بداية القرن الحادى والعشرين، واستخدمت كلمة السعادة ومؤشر السعادة بكثافة في البيانات الصادرة عن المؤتمرات الدولية. وبحسب تقرير السعادة العالمى الذى تصدره حديثا الأمم المتحدة، يمكن قياس السعادة بمدى شعور الأفراد بالسعادة والرضا في حياتهم. والدول الأكثر سعادة غالباً ما تكون الدول الأكثر ثراء إلى مدى معين، إضافة إلى عوامل أخرى مساعدة مثل الدخل الإضافي والدعم الاجتماعي، وغياب الفساد ومستوى الحرية التي يتمتع بها الأفراد.

وهناك نوعان من العوامل لتحقق السعادة: العامل المادي، وهو العامل الأهم والمتكون في الغذاء والكساء والسكن والنقل، والعامل المعنوي. مع حدوث التطورات والمتغيرات بمرور الوقت، فان تحقيق طلبات الطبقات الفقيرة يساعد فى تحقيق سعادتها، وهذه الطبقة تبدأ تلقائياً في البحث عن سعادة ذات مستوى أعلى. ومن أهم العوامل المحددة لمستوى السعادة الوضع المادي، مثل الناتج المحلي، وحجم السكان

---

[١] شتيفان كلاين هو فيزيائي وفيلسوف ألماني، وقد حقق كتابه "علم السعادة" الذى صدر بالألمانية فى هامبورج أفضل الكتب مبيعا سنة ٢٠٠٢، وعنوانه الأصلى:

Stefan Klein: Die Gluecksformel ،oder wie die guten Gfuehle entstehen. Rowohlt Verlag GmbH ،Rheinbeck bei Hamburg ،2002.

وصدرت ترجمته بالانجليزية فى نيويورك سنة ٢٠٠٦، تحت عنوان:

Stefan Klein: The Science of Happiness. How Our Brains Make Us Happy – and What We Can Do to Get Happier ،Marlowek & Company ،New York 2006.

وقد كرّس شتيفان كلاين كتاباته عامّة للبحث في العلوم وتداعياتها الاجتماعية، وهذا الكتاب الذي يحمل عنوان « علم السعادة» هو أحد أشهر أعماله وقد تمّت ترجمته إلى العديد من اللغات الأجنبية منذ صدوره للمرّة الأولى عام ٢٠٠٢.

[٢] راجع فى ذلك: صلاح زين الدين: التنمية الاقتصادية.. .. مرجع سابق ص ٢١٠ ومابعدها.

وعلاقته بحجم الموارد المتاحة، والوضع السياسي، والوضع البيئي، ونموذج التنمية الاقتصادية، والاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

ان الإصرار على تحقيق السعادة للمجتمع من قبل بعض الحكومات للناس هي خطوة كبيرة في فهم العلاقة بين الحكومات والمجتمع وفهم متطلبات هذا المجتمع. حيث ان عدم تفاعل المجتمع مع جهود الدولة في تحقيق السعادة يجعل من الصعب تحقيق ذلك، فبغض النظر عن مدى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، إذا لم تقم بتحقيق المصالح الحيوية للمجتمع لرفع مستوى المعيشة والسعادة، فإن المجتمع سيشعر أنه ليس هناك علاقة بينه وبين الناتج المحلي الإجمالي، وربما هذا قد يؤدي إلى نفور بينه وبين الدولة. كما أن إصرار الناس على السعادة، قد يزيد من الشروط المطلوبة تجاه الدولة في اي مجتمع، وهذا يسبب ضغوطا فعلية على الدولة، حيث مطالبة بالقيام ببعض الأشياء الحقيقية، والاهتمام الخاص بالفئات الضعيفة، والمناطق الأقل نموا. النظرية الاقتصادية لا تؤمن بالمساومة بين الناتج المحلي والسعادة.

وتسرى ملامح السعادة في بعض الدول عندما يتم القضاء على مؤشرات التخلف الاقتصادى والسياسى والاجتماعى، وتزداد الإعانات المقدمة من شبكات الضمان الاجتماعى للمحتاجين أو المنتجين، ويتحسن المستوى التعليمي وخاصة الإلزامي والمجاني، وتحقيق نمو اقتصادي فعلي قادر على خلق فرص عمل للمواطنين، وبالتالى تحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي. ومن جهة أخرى فان تحقيق نمو اقتصادي سريع ومتنوع يؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة تعزيز مستوى معيشة الأفراد ويساعد على رفع الحد الأدنى للأجور سواء للموظفين أو حتى المتقاعدين، سوف يساعد على تحقيق السعادة والرفاهية للمجتمع.

وقد اهتم العديد من التقارير العالمية برصد وتقييم اتجاهات المواطنين حول المجتمعات التي يعيشون فيها، بهدف التعبير عن التطورات والأحداث التي تشهدها هذه المجتمعات، ولكن في بعض الأحيان تأتي نتائج هذه التقارير متعارضة مع الواقع. وتعتمد التقارير العالمية التي تهتم بهذا الشأن على معايير مادية بحتة، تُطبق على دول العالم بأسره دون النظر لاعتبارات الاختلاف بين الغرب المتقدم المستقر إلى حدٍّ ما، والشرق النامي المضطرب بشكل كبير.

تقرير السعادة العالمي World Happiness Report الصادر عن منظمة الأمم المتحدة يهتم بإلقاء الضوء على العلاقة بين المواطنين والدولة، والأهمية التي تُوليها النظم السياسية الحاكمة لرأي المواطن، ورصد مدى رضاه وسعادته عما تقدمه من خدمات، ومعرفة هواجسه ومخاوفه، وأكثر القضايا التي تشغل حيزًا من اهتماماته.

وفيما تصدرت في التقرير الدول الاسكندنافية، ولا سيما الدنمارك التي حلت الأولى فى لائحة الدول الأكثر سعادة في العالم، جاء ترتيب الدول العربية مختلفا، حيث تفرقت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين رأس ووسط وذيل الترتيب. وسيطرت دول الخليج العربي على المراتب الأولى في العالم

العربي، فحلت الإمارات العربية المتحدة أولاً كدولة عربية وفي المركز ١٤ عالمياً متبوعة بدول الخليج، باستثناء البحرين التي توسطت الترتيب الذي يضم ١٥٦ دولة. وذكر التقرير أن الدول العربية التي شهدت ما يسمي بـ «الربيع العربي» هي أقل الدول سعادة في الشرق الأوسط والعالم، وكان واضحاً أنّ هذه الدول تأثرت كثيراً بأحداثها، حيث شهدت أما تراجعاً أو أنها تذيلت الترتيب على غرار مصر وسوريا.

ان تقرير الأمم المتحدة، الذي تضمن ١٥٦ دولة حول العالم، كشف أن الدنمارك أكثر الشعوب سعادة حول العالم، تتبعها النرويج، وفي المرتبة الثالثة تأتي سويسرا، تليها هولندا والسويد، وفي المرتبة السادسة حلت كندا، ثم فنلندا، والنمسا في المرتبة الثامنة، تليها أيسلندا، وفي المرتبة العاشرة أستراليا. وهذه الدول معظمها تعيش استقراراً سياسياً واجتماعياً، كما أن الدخل الفردي في الدول الأكثر سعادة مرتفع جداً، وخدمات التعليم والصحة شبه مجانية.

(١): التعريف بمؤشر السعادة القومية الاجمالية:

بدأت الأمم المتحدة في إصدار تقرير عن درجة السعادة في دول العالم في عام ٢٠١٢. ولكن قبل ذلك كان ملك بوتان، وهي دولة آسيوية صغيرة، يَطلق ما يعرف بمؤشر السعادة القومية الإجمالية (Gross National Happiness = GNH) وهو مقياس يبين درجة النمو الاقتصادي والتقدم الذي يخدم الثقافة البوتانية القائمة على القيم والروح البوذية، وذلك ليكون على النقيض من مقياس دول الغرب "الناتج القومي الإجمالي (GNP)" والذي يبين غنى وثراء البلاد من الناحية المادية فقط. ومن أهم مجالات القياس التي يستند إليها مؤشر "السعادة القومية الإجمالية" (١) التقدم المستدام، (٢) الحفاظ والدفع بالقيم الثقافية والتقاليد، (٣) حماية الطبيعة، (٤) إقامة الحكم الرشيد (الحوكمة). وعلى ما يبدو فإنه لا يوجد بعد تعريف قياسي دقيق لمؤشر "السعادة القومية الإجمالية GNH" إلا أن حكومة بوتان تقوم على أساسه بالتقييم والمراجعة عند وضع السياسات المختلفة. [١]

(٢): التقرير العالمى للسعادة:

قياس مستوى وعوامل سعادة الشعوب تمثل فكرة ملهمة لتوجه السياسات العامة وأيضا معيار التقييم لمدى نجاح هذه السياسات والبرامج. فالمحك النهائى لفاعلية هذه السياسات والبرامج يتمثل فيما تحدثه من آثار يشعر بها الناس على حياتهم. وقد صدر التقرير العالمى للسعادة World Happiness Report أول مرة ٢٠١٢، وهو يحتوى على مؤشرات مقارنة لسعادة الشعوب.

يقوم بإعداد التقرير مجموعة من الباحثين المستقلين من بلدان مختلفة. وقد مثلت التقارير الصادرة حتى الآن نوعا من الاستجابة للتوصية التى اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٠١١ بحث الدول

[١] لعل تجربة بعض الدول فى الحكم الرشيد (الحوكمة) وتكوين مؤشر السعادة القومية الإجمالية يدعونا للتفكير بجدية فى دعوة العلماء والباحثين فى الجامعات ومراكز البحوث وصانعى القرار والسياسة العامة باطلاق بمؤشر مصرى للسعادة القومية الإجمالية.

الأعضاء لأن تقيس مستوى سعادة شعوبها. وقد سبق هذا منذ سنوات، وتلاه أيضا مبادرات ومحاولات من مراكز أبحاث ومجموعات من الدول تسعى لقياس الشعور بالسعادة والرفاهية أو جودة الحياة لدى مواطنيها. وقد حاول التقرير المشار إليه أن يستفيد من هذه الخبرات والمحاولات، واشتمل على مقاييس إدراكية وموضوعية معا، مستقاة من مصادر عديدة.

ويلاحظ أن التقييمات الدولية التي تقيس مؤشرات الشعور بالسعادة والرضا العام والتنمية البشرية والرفاه الاجتماعي والازدهار الاقتصادي والحكم الرشيد توضح تصدر الدول المتقدمة الأولوية فى مؤشر السعادة العالمى بفضل نجاح سياستها الاقتصادية لتوفير السعادة لمواطنيها. والتقرير العالمى للسعادة بما احتواه جدير بالتأمل والتفكير، خاصة فى الدول النامية التى تعانى شعوبها من أوضاع وظروف حياة لا تحقق لهم السعادة والرضي. جاءت سويسرا على قمة الترتيب في تقرير السعادة العالمي ويأتي بعدها في أول ١٠ مراكز أيسلندا، الدنمارك، النرويج، كندا، فينلندا، هولند، السويد، نيوزلاندا، وأستراليا. أي أن ٧ من المراكز الأولى كانت من نصيب الدول الأوربية.

ومن ناحية أخرى كانت العشر مراكز الأخيرة في مؤشر السعادة من نصيب البلاد التي تستمر فيها الصراعات في أفغانستان وسوريا، بالإضافة إلى البلاد التي تعاني من الفقر والأمراض المعدية من البلاد الأفريقية توغو، بوروندي، بنين، روندا، بوركينا فاسو، ساحل العاج، غينيا، تشاد. واحتلت الدول العربية مراكز متأخرة في تقرير مؤشر السعادة العالمي لعام ٢٠١٦. ويلاحظ تدني مراتب معظم الدول العربية. [١]

ويستند التقرير في التقييم على المعايير التالية:

١- الناتج القومي الإجمالي الحقيقي للفرد (GDP)،

٢- سنوات الحياة الصحية،

٣- وجود أشخاص يمكن الاعتماد عليهم،

٤- حرية الاختيار واتخاذ القرارات في الحياة،

٥- درجة تفشي الفساد في المجتمع.

٦- سماحة المجتمع.

ويتم التقييم من قبل مجموعة من الأكاديمين والباحثين تعينهم وتأتمنهم الأمم المتحدة حيث يتم حساب كل من هذه المعايير بعد وضعها في مقياس من صفر إلى ١٠.

(٣): أسباب تدني المؤشرات الاقتصادية فى مصر:

[١] راجع فى ذلك: صلاح زين الدين: التنمية الاقتصادية.. .. مرجع سابق ص ٢٢٠ ومابعدها.

احتلت مصر المرتبة ١٣٥ في قائمة السعادة التي تضم ١٥٨ دولة في تقرير السعادة العالمي لسنة ٢٠١٦ الذي يستند لبيانات استطلاعات الرأي التي اجرتها وكالة جالوب العالمية. وقد لعب التدهور فى الأوضاع الصحية بفعل التلوث وانتشار الأمراض المستعصية والمزمنة ونتيجة لانهيار خدمات الرعاية الصحية التى تقدمها الدولة، دورا هاما فى الإضافة إلى تراجع جودة العمر الذى يعيشه غالبية الدول النامية. وصاحب التغييرات الاقتصادية وضغوطها تراجع وضعف فى دور شبكات الدعم والمساندة الاجتماعية التى كانت سائدة فى الماضى فى إطار العلاقات العائلية. من الأسباب أيضا تدني المؤشرات الاقتصادية لغياب الاستثمارات الأجنبية، وتوقف العديد من القطاعات الإنتاجية نتيجة الانفلات الأمنى، وتفشي ظاهرة الإرهاب، وانتشار حركات الاحتجاج العمالية بشكل كبير مما تسبب في تعطيل أكثر من قطاع اقتصادي حيوي. وبصفة عامة فقد أثرت الاضطرابات السياسية والأمنية في مرحلة ما بعد ثورات الشتاء العربى على مؤشرات الاقتصاد العربي. [١]

ولتفسير لماذا حصلت مصر على هذا التقييم المنخفض والترتيب المتأخر نسبيا، ينبغى فهم العوامل التى اعتمد عليها المؤشر أو المقياس. فقد اعتمد المقياس المركب للسعادة على مؤشرات فرعية هي كما يلى:

١- استقصاء الرأى لعينات من المواطنين ١٠٠٠ فرد لكل دولة حول السعادة الكلية فى الحياة ودرجة شعورهم بالسعادة فى الحياة أى عن تقييمهم لحياتهم، من صفر إلى ١٠.

٢- قياس الحالة العاطفية من خلال السؤال عن الخبرات العاطفية الإيجابية والسلبية لليوم السابق على الاستقصاء مثل: هل ابتسمت أو ضحكت كثيرا بالأمس؟ وكم استغرق هذا؟ وماذا عن الشعور بالبهجة؟ ومثل الأسئلة عن خبرات القلق، والحزن، والغضب. وقد أجرى هذا المسح مؤسسة جالوب Gallup العالمية المتخصصة فى مسوح الرأى العام، وفق مقياس أعد فى جامعة ستانفورد الأمريكية.

وقام الباحثون معدوا التقرير بربط مؤشر السعادة الكلية فى الحياة بعدد من المؤشرات التى يمكن أن تفسر الفروق بين شعوب الدول المختلفة. وتبين أن مؤشر السعادة الكلية فى الحياة يرتبط بمتوسط دخل الفرد فى الدولة، وبمؤشر مدركات الفساد الصادر من منظمة الشفافية العالمية، وبالعمر المتوقع فى ظل التمتع بالصحة، وبوجود دعم أو مساندة إجتماعية وقت الشدائد، وبسيادة الكرم أو السخاء فى حياة الشخص، وبوجود حرية فى إجراء اختيارات حياتية. كما تبين أن هذه العوامل الموضوعية وشبه الموضوعية تفسر الفروق بين الدول أو الشعوب بدرجة أكبر من الحالة العاطفية المتولدة عن خبرات اليوم السابق خاصة الخبرات السلبية. [٢]

---

[١] راجع فى ذلك: صلاح زين الدين: التنمية الاقتصادية.. .. مرجع سابق ص ٢٢٤ ومابعدها.

[٢] راجع فى ذلك: صلاح زين الدين: التنمية الاقتصادية.. .. مرجع سابق ص ٢٢٩ ومابعدها.

المطلب الثالث: أهمية الاعلام الاقتصادى فى التنمية المستدامة ورفع مؤشر السعادة:

تقوم وسائل الإعلام بدور فعال فى تحقيق الأهداف التنموية باعتبارها جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية على المستوى الكلى أو القومي، وارتباطها بالنظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة، حيث يصبح نجاح خطط التنمية المستدامة مرهوناً بالمشاركة الإيجابية للقوى المنتجة من خلال الإعلام التنموي، ودوره في التوعية والتربية والتثقيف مما يتطلب إعداد سياسات إعلامية قومية تحدد الأولويات وترسم الوسائل لبلوغ الأهداف المرجوة انطلاقاً من أن الإعلام لا ينتج التنمية بل يمهد الطريق إليها. [١]

كما أن تخلف دور الإعلام الاقتصادى قد يعطل مسيرة التنمية في جميع مراحلها، وينطلق هذا الدور من علاقة الارتباط بين الإعلام والتنمية، انطلاقا من المنظور الحديث الذي يرى أن المعرفة ليست عنصراً منفصلاً عن الواقع المادي الذي يفرزها من خلال العلاقة الجدلية بينهما، وأن هذه العلاقة بين الفكر والعمل هي التي توضح وتحدد شكل الصلة بينهما فى أى مرحلة من تطور النظام الاقتصادى والاجتماعى.

ولتفعيل دور الاعلام الاقتصادى فى التنمية المستدامة وتحقيق السعادة ينبغي أن يركز الخطاب الإعلامي على القضايا الآتية:

١. التعريف بالتحديات التي تواجه عملية التنمية، وبخاصة مشكلة الفساد الإداري والمالي.

٢. التعريف بعناصر القوة والضعف في الاقتصاد المصرى، وتحديد طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه كل من أدوات السوق والتخطيط الاقتصادي في عملية التنمية، والتغيرات الاقتصادية الهيكلية، وتحفيز القطاعات الإنتاجية، وبخاصة قطاع الزراعة والصناعة التحويلية، فى عملية تصحيح للهيكل الإنتاجي.

٣. بلورة الأفكار المتصلة باقتصاد السوق ومزايا الحرية الاقتصادية، وتعزيز دور القطاع الخاص في الإنتاج ومكافحة البطالة بزيادة التشغيل، وتوسيع نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها شرطاً لازماً لزيادة إنتاجية المجتمع وإطلاق طاقاته، وتنمية روح التنافس بين قطاعات النشاط الاقتصادي وخلق الثقافة والوعي الاقتصادي الذي يمكن أن يساعد على تفعيل المشاركة الايجابية مع المتغيرات الناجمة عن التحول نحو اقتصاد السوق.

٤. متابعة التقدم والانجازات في مجال التنمية المستدامة وتحقيق السعادة للمواطنين، وكيفية معالجة مشكلة البطالة والقضايا الأخرى ذات الصلة بالسكان والقوى العاملة ومتطلبات سوق العمل.

---

[١] أنظر: مجدي محمد عبد الجواد: دور وسائل الإعلام والاتصال في دعم خطط التنمية المستدامة والنهوض بها في البلدان العربية دراسة حول دور الصحافة في معالجة مشكلات التنمية المستدامة بالتطبيق على عينة من الصحف العربية اليومية في الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٧.

٥. الاهتمام بالعالم الخارجي وفي مقدمتها الانفتاح الاقتصادي والعولمة والاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف والمناطق الحرة، وسبل زيادة التدفقات المالية الواردة والاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة من مزايا العولمة والانفتاح الاقتصادي.

٦. الاهتمام بقضايا البيئة وقضية التوافق بين النمو ولاعتبارات البيئية والاستخدام الرشيد للموارد، وفتح باب النقاش بشأن قضايا التنمية المستدامة.

المبحث الثالث

اقتراح استراتيجية اعلامية من أجل التنمية المستدامة والسعادة

يقصد بمصطلح الاستراتيجية بصفة عامة فن تنظيم الحرب، وتطور المفهوم الى فن حشد واستخدام القوى السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والنفسية والعسكرية وتحريكها في نسق متكامل لتحقيق الأهداف التي تضعها السلطة السياسية. وفى العلوم الاجتماعية يقصد بالإستراتيجية مجموعة السياسات والأساليب والخطط والمناهج المتبعة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في أقل وقت ممكن وبأقل جهد مبذول، وهى تتضمن خطط مستقبلية طويلة الأجل وشاملة تتعلق بتحقيق التوافق والإنسجام بين الامكانيات والقدرات المتوفرة على المستوى الكلى Macro–Level، مستوى السياسات العامة، وعلى المستوى الجزئى Micro–Level فى وحدات ومنشآت النشاط الاقتصادى والسياسى والاجتماعى، وقدرة هذه المستويات على تحقيق الأهداف.[١]

ونقترح استراتيجية اعلامية من أجل التنمية المستدامة والسعادة ترتكز على ثلاثة أبعاد وهى:

١– اصلاح واعادة بناء الدولة المصرية الحديثة – دولة القانون.

٢– اصلاح واعادة بناء منظومة الاعلام المصرى من أجل التنمية المستدامة والسعادة.

٣– الاعلام كمصدر للقوة الناعمة.

المطلب الأول: اصلاح واعادة بناء الدولة المصرية الحديثة – دولة القانون:

نرى أن اصلاح واعادة بناء الدولة المصرية الحديثة، دولة القانون، يعتبر له الأولوية عند صياغة استراتيجية الاعلامية من أجل التنمية المستدامة، وتحقيق السعادة لجميع المواطنين. ومن جهة أولى سنعرض نشأة وتطور دولة القانون، من حيث المقارنة بين تراث الدولة فى الليبرالية الغربية وفى الثقافة السياسية العربية، ومفهوم دولة القانون، والقاء نظرة تاريخية للعلاقة بين السلطة والقانون، حيث يوضح المسار التاريخى أن دولة القانون على النقيض من أشكال الدولة الشمولية.

---

[١] أنظر: صلاح زين الدين: التنمية الاقتصادية .. مرجع سابق ص ١٢٨.

ومن جهة ثانية نتعمق فى شرح متطلبات وخصائص دولة القانون، ونرى أن هناك فرصة تاريخية لاعادة بناء الدولة المصرية الحديثة، دولة القانون، والتى تتميز بأنها دولة مؤسسات، وتقوم على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، ومبدأ المساواة بين المواطنين.

أولا: نشأة وتطور دولة القانون:

(أ): تراث الدولة فى الليبرالية الغربية وفى الثقافة السياسية العربية:

نقوم الدولة الحديثة على عقد اجتماعي ونظام للقيم العامة في المجتمع، وهو ما يعلو على الدولة ككيان مؤسسي وبنية قانونية وإدارية وكسلطة حاكمة. إن تراث الدولة في العالم الغربي كشخص معنوي تأسس على الفكر الليبرالى، أما تراث الدولة في الثقافة العربية فهو تراث "السلاطين"، والقواعد التي تأسست عليها معظم الدول العربية هي "الأحكام السلطانية" التي تحكم بمقتضى الحاكم وتؤسس حكمه، وتضمن رفاهيته دون اعتبار كبير لحقوق الرعية أو مصالحها، ودون أن تسمح بوجود أي مؤسسات أخرى تصون هذه الحقوق وتدافع عنها ولذلك فهى دولة تابعة لشخص الحاكم، والدولة بهذا الوصف ليست شخص اعتبارى وحقيقة مجردة.[١] ويقرّر ابن خلدون فى نظريته عن الدولة أن هناك ثلاثة أنواع للحكم، كما يلى:

١- نظام "الملك الطبيعي " الذي يناسب العمران البدوي، ويبنى على القهر والتغلب، وتكون الأحكام فيه جائرة، لأنها تمثل أغراض الحاكم وشهواته.

٢- نظام " الملك السياسي" الذي يحمل الناس على مقتضى مصلحة الحاكم ورفاهيته، ودوام ملكه حتى وإن شاب هذا الحكم بعض العدل في الرعية.

٣- النظام الثالث هو نظام "الخلافة". وهو أرقى تصور يطرحه الفلاسفة المسلمون، وأكثرها مثالية وتعاليا على المصالح الدنيوية للحاكم والمحكومين على حد سواء، وتحقق لفترة قصيرة فى عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز.

(ب): مفهوم دولة القانون:

الدولة مساحة محددة من الأرض معترف بها دولياً يعيش عليها سكان مقيمون، تنظمهم سلطة سياسية واقتصادية واجتماعية. أما القانون فهو علم اجتماعي موضوعه الإنسان وسلوكه مع نظائره وردود أفعاله وأعماله، والقانون هو مجموعة قواعد التصرف التي تنظم حدود العلاقات والحقوق بين الناس والمنظمات والعلاقة بين الأفراد والدولة.

---

[١] محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في العالم العربي"، القاهرة، المركز العربي للدراسات الإعلامية، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد (٦٩) أكتوبر – ديسمبر ١٩٩٢، ص ٥٤ – ٦٧.

انتشر مفهوم دولة القانون أواخر القرون الوسطى، فالعهد الأعظم Magna charta الذي عرفته بريطانيا عام ١٢١٥ حدد مجموعة قواعد وحقوق تهدف لحماية الفرد من التعسف. وتطور نظام الحكم ليصل إلى الملكية المقيدة. كما أن إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية الصادر عام ١٧٧٦ قرر الحق في الحرية والمساواة لجميع الناس لأنهم ولدوا أحرارا، والمهمة الأساسية للحكومات هي ضمان هذه الحقوق. أما الثورة الفرنسية، المتأثرة بأفكار جان جاك روسو ومنتسكيو، فقد ألغت الحكم المطلق للملك وأعلنت سلطة القانون الذي يحمي الفرد من الاستبداد. وفي نهاية القرن التاسع عشر أخذت بحوث القانونين الألمان تعمق نظرية دولة القانون، في زمن تكوين الوحدة القومية، وذلك بهدف تدعيم مركزية الدولة وحسن ادارتها، ولتحقيق الفصل بين السلطات ورقابة القضاء واستقلاله.

(ج): السلطة والقانون، نظرة تاريخية:

من المعروف أن القانون لا وجود له إلا من خلال السلطة، وأن السلطة لا يمكن أن تمارس واجباتها إلا من خلال القانون، لذلك فإن القانون شرط أساسي لاستمرار السلطة، وبالتالي فانه أداة علمية وجيدة لتشخيص طبيعة السلطة في الدولة. وحيث أن السلطة والقانون من أهم مقومات الدولة، فان طبيعة العلاقة بينهما تحدد مدى الاقتراب من المفاهيم الحديثة للدولة، وبالتالي يتضح مدى أهمية صياغة القوانين بما ينسجم مع متطلبات وحاجات المجتمع.

ان الترابط العضوي بين السلطة والقانون مر بمراحل مختلفة عبر التاريخ، فقد كان الفلاسفة والمفكرون وفقهاء القانون في القرون الوسطى يروجون لإرادة الحاكم المطلقة في تشريع القوانين، ومنهم المفكر الأيطالي ميكيافلي (١٤٦٩-١٥٢٧) والمفكر الفرنسي جان بودان (١٥٣٠-١٥٩٦) اللذان أكدا على ضرورة دمج السلطة بالدولة التي تمثلها إرادة الحاكم المطلقة في تشريع مايشاء من القوانين لتوطيد سلطانه دون اكتراث بمطالب الشعب. وظهر فيما بعد فلاسفة بريطانيون أمثال توماس هوبز (١٥٨٨-١٦٧٩) وفقهاء أمثال جون استن (١٧٩٠-١٨٥٩) اللذين كانا بنفس الاتجاه في تمجيد إرادة الملوك والحكام.

لقد وجدت هذه الأفكار أرضية لها في الفكر القومي الألماني في القرن التاسع عشر من خلال فلسفة هيجل (١٧٧٠-١٨٣٨) التي جاءت لتمجد سلطة الدولة، والتي كان لها تأثير في ظهور حركة توحيد ألمانيا، التي قادها بسمارك في نهاية القرن التاسع عشر. كما ظهر فلاسفة ألمان كالفيلسوف اهرنك Ehrenk (١٨١٨-١٨٩٢) الذي طور وعمق نظرية السلطة Herrschaftstheorie، وأصبحت هذه النظرية الأساس لأفكار النازية لتنفيذ مآربها دون الأكتراث بأبسط حقوق الإنسان.

ومن جانب آخر بلورت النظرية الماركسية أفكارها عبر البيان الشيوعي لعام ١٨٤٨، حيث شخصت طبيعة الدولة البرجوازية أنها تجسيد لسلطة الطبقة الرأسمالية، وأداة للقهر واستغلال طبقة البروليتاريا. ولذلك استبدلت الثورة البلشفية فى روسيا ديكتاتورية البرجوازية بديكتاتورية البروليتاريا، بدمج السلطة

بالدولة من خلال سيطرة الحزب الواحد الذى مارس ديكتاتورية البروليتاريا، والتي أصبحت السلطة المطلقة في تشريع القوانين باعتبارها الممثلة الحقيقية لإرادة البروليتاريا.

واستمرت حركة تمجيد سلطة الدولة عبر القرن العشرين من خلال الأحزاب النازية والفاشستية والأحزاب الشيوعية. وبالرغم من انتهاء دور تلك الأحزاب تاريخيًا، إلا أن مخلفاتها مازالت موجودة في بعض الدول الشمولية، ذات سيطرة الحزب الواحد أو تعددية حزبية شكلية، وفيها تقوم السلطة السياسية بجميع الوظائف في الدولة "التشريعية والتنفيذية والقضائية"، ولا محل للاستقلال أو الفصل بين هذه السلطات، وبالتالي فإن القوانين ما هي إلا ترجمة لإرادة السلطة السياسية.

في المقابل، ومنذ القرن التاسع عشر، تعمقت الأفكار الديمقراطية، وظهر فلاسفة يدعون إلى الفصل بين السلطة والدولة وتقييد سلطات الحاكم، أمثال الفيلسوف البريطاني جون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤) والفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو (١٧١٢-١٧٧٨) وطورا نظرية العقد الاجتماعي، وأكدا على أن الشعب هو مصدر جميع السلطات في الدولة، وأن القوانين يجب أن تكون انعكاسًا لإرادة الشعب وليس لإرادة الحكام، وأن العلاقة بين الشعب والحكام علاقة تعاقدية تفرض على الطرفين حقوقًا وواجبات، مما لا يجوز لأي منهما تجاوزها، وبالتالي فإن للشعب الحق في فسخ هذه العلاقة التعاقدية والمجئ بحكام جدد دون المساس بكيان الدولة. لقد تبلورت فكرة الشرعية من خلال انتشار هذه الأفكار على النطاق العملي، ومن خلال التحول إلى الأنظمة الديمقراطية التي تعتمد مبدأ الفصل بين السلطات وصناديق الاقتراع للوصول إلى السلطة وتداولها سلميًا.

ويشهد العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ومنظومة الدول الاشتراكية تجارب متعددة للتحول الديموقراطى، حيث انتهت تاريخيا النظم السياسية المبنية على أساس اندماج شخص الحاكم أو الحزب كسلطة في الدولة، واتخاذ القوانين كقواعد فوقية لتكريس الهيمنة والقهر وهدر حقوق الإنسان. ولعل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ فى مصر سارت فى هذا الاتجاه للتغيير والتحول الديموقراطى، وتحقيق تطلعات شعب مصر نحو الحرية والديمقراطية.

(د): دولة القانون على النقيض من الدولة الشمولية:

تتميز دولة القانون بأنها على النقيض من الدولة الشمولية، فدولة القانون يجب أن تخضع للقواعد التي تضمن الحريات للمواطنين. وعليه فهناك علاقة وثيقة بين دولة القانون والديمقراطية، لذلك فهى تتعارض مع الدولة الشمولية Totalitarisme التى لاتخضع لمفهوم القانون، فهي فوق القانون ومصدر النظام القانوني.

وقد ترتب على قيام الدولة الشمولية مآسي عانت منها البشرية، والمثال على ذلك ألمانيا النازية وايطاليا الفاشية، وعملت على ترسيخ الفكرة العنصرية، وتأكيد القوانين المطلقة واختفاء حقوق الفرد في مجال

الحقوق الشخصية. حيث لاتحترم النظم الشمولية مبدأ الفصل بين السلطات، ولاتقبل أية معارضة للسلطة، ولا تسمح بالتعددية الحزبية أو تشجع على تفتح وازدهار منظمات المجتمع المدني.

وتعتبر الدولة الأمنية أو البوليسية ودولة المحاسيب Tory state من أشكال الدولة الشمولية، حيث تضع قواعد لتنظيم العلاقات بين المرؤوسين ورؤسائهم والهيئة الإدارية، وتلجأ بشكل دائم لاستعمال سلطات تقديرية، وتتخذ قرارات تراها ضرورية، لتطبيقها على المواطنين بمبادراتها الخاصة، تهدف منها الوصول لغاياتها، ولمواجهة ما تعتبره غير متلائم مع هذه الغايات. [١]

تمارس الدولة الشمولية والاستبدادية اعتداءات على المشروعية وتخرج عن مبدأ رقابة القضاء وعلى دستورية القوانين بدواعي المصلحة العليا للدولة. أما في دولة القانون فتكون السلطة مقيدة بقواعد الدستور، فالحاكم لا يمارس وظيفته في الحكم إلا طبقا لأحكام الدستور، أي أن عليه احترام ما فوضه له وعدم تجاوزه، وإلا أصبحت أفعاله غير دستورية وباطلة. وفى دولة القانون تؤمن الحقوق للمحكومين في مواجهة حكامهم وفي مواجهتهم للإدارة، وتخضع هي نفسها للقواعد القانونية التي أقرتها بنفسها. فهي في الوقت نفسه خادمة للحريات وحامية لها.

ثانيا: متطلبات وخصائص الدولة الحديثة، دولة القانون:

الدولة الحديثة بناء نظام سياسي مؤسساتي يعتمد على هيكلية قانونية منسجمة مع التطور الحضاري ومتطلبات المجتمع الدولى، وتوفر العناصر الرئيسة في الدولة، ألا وهي الشعب والإقليم والسلطة، فوجود هذه العناصر لايعني أن تكون هذه الدولة مقامة إلا إذا اعترف بها من قبل المنظمات الدولية، وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وقد نشأت الدولة بشكلها المؤسسي الحديث الديمقراطي، وخلقت ضوابط داخل المجتمع لمنع تسلط فئات اجتماعية معينة على مقاليد الحياة الاجتماعية، وهذا هو مفهوم الدولة الحديثة، أي دولة المجتمع المدني، الذي لا يكون الفرد فيه عبدا لروابط عائلية أو قبلية أو طائفية. [٢]

فى عرضنا لمتطلبات وخصائص الدولة المصرية الحديثة، دولة القانون، سنوضح أن هناك فرصة تاريخية سانحة لبناء الدولة المصرية الحديثة، وأن دولة القانون هى دولة مؤسسات، ويترسخ فيها مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، ومبدأ المساواة بين المواطنين.

---

[١] دولة المحاسيب Tory state فى العالمين الثالث والرابع لاتكتفى بممارسة القمع المادي المباشر فقط، بل تمارس القمع الفكري والسياسى عبر سيطرتها على وسائل الاعلام والمؤسسات التربوية والتعليمية. وهذا القمع أو القتل المعنوى أخطر من القمع المادي، لأنه يعمق من ظاهرة النكد العام، بحيث لايجدى فى علاجها أى استراتيجية تنموية أو اعانات أجنبية، أو رقى دينية أو تعاويذ سحرية أفريقية فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

[٢] طبيعة العلاقة بين الدولة والقانون تناولتها نظريات سياسية عديدة، اختلفت رؤيتها حسب تطور البرجوازية الأوربية وانقضاء حقبة تحالف الملك والكنيسة. ولاأريد عرض وجهات نظر فقهية، وانما يكفى توضيح أهمية القانون والديموقراطية فى بناء الدولة الحديثة.

(أ): فرصة تاريخية لبناء الدولة المصرية الحديثة:

إن دولة القانون تعني الأنظمة التي تسودها القوانين المكتوبة والمستوحاة من مبادئ عليا حيث يخضع كل أفراد المجتمع لسلطة القانون، بما في ذلك الحكام. ومصالحة المواطن مع الدولة هي من بين الرهانات الأساسية لبناء الدولة الحديثة تماما مثل مصالحة الدولة مع الديمقراطية، والديمقراطية مع دولة القانون.

دولة القانون تتطلب إرجاع ثقة المواطنين في السلطة التي تحكم البلاد، كذلك الثقة في المصالح الأمنية التي عليها احترام حقوق المواطنين وحرياتهم، والثقة في السلطة القضائية والمحاكم التي ترسي العدل، والثقة في الإدارة والثقة في نزاهة الانتخابات، والثقة في الهياكل المدافعة عن الأقليات والفئات التي هي في حاجة إلى حماية، وقبل كل شيء توافر الثقة في المجتمع المدني الذي يظل دائما يقظا ومتصديا لكل التجاوزات.

ونرى ضرورة بناء الدولة القوية، بمعنى دولة القانون وليس الدولة البوليسية، القادرة على ممارسة وظائفها السيادية الأساسية، بكل ما يتطلبه ذلك من إرادة ومن آليات، وأن تعمل هذه الدولة على الشروع في الإصلاحات الضرورية، التي من شأنها أن تبني المؤسسات القوية التي تقوم عليها الدولة الحديثة.

ومن هنا تسنح فرصة تاريخية لبناء الدولة المصرية الحديثة، دولة القانون، ذات نظام ديمقراطي مؤسساتي، يمنح الفرصة المتكافئة لجميع القوى السياسية وشرائح المجتمع بممارسة نشاطاتها سلميا، وفق ما تقتضيه المصلحة العليا للبلاد، وبالشكل الذي ينسجم مع تطور النظم السياسية الحديثة.

(ب): دولة القانون هى دولة مؤسسات:

ربما كانت المؤسسية ودولة القانون من أهم معايير الانتماء إلى العصر الحديث.[١] ويمكن القول أن دولة القانون هى دولة مؤسسات، ونظامها قائم بشكل يحقق مصالح المواطنين دون تمييز بينهم. ويهدف بشكل خاص لحمايتهم والدفاع عنهم ضد تعسف السلطات في الدولة. ولا تكتفي دولة القانون بتزيين دساتيرها بنصوص حقوق الإنسان، كما لا تكتفي بمجرد إصدار القوانين في هذا المجال، وإنما تعمل على تطبيقها، وتوفر الوسائل الضرورية والفعالة لذلك، وتأمين الرقابة اللازمة، فمسؤولوها وعمالها ينزلون على أحكام القانون كالمواطنين العاديين، ويخضعون له. فالدولة التي تضع القانون تكون أول الخاضعين له.

لقد جاءت مثل هذه المفاهيم وتطورت بعد نضال قرون لشعوب ومفكرين في المجالات الاجتماعية والفلسفية والسياسية والقانونية. فنزلت السلطة إلى الأرض ونزع عنها القدسية والعصمة، وأصبح مسؤولوها

[١] صحيح أن المؤسسات قديمة قدم المجتمع البشري، ولكن تحول الدولة نفسها إلى مؤسسة من المؤسسات، أي انفصال سلطتها عن شخص الحاكم، واكتساب هذه السلطة لطابع قانوني لا شخصي، هو سمة مميزة للدولة الحديثة. إن أكثر ما يميز الدولة الحديثة عن الدولة القديمة هو أنها دولة قانون، بينما ليس للدولة القديمة من مرجع سوى شخص حاكمها، فى هيئة فرعونية أو فاشستية. راجع فى ذلك الكتب الدراسية لمادة النظم الدستورية، فى كليات الحقوق بالجامعات المنتشرة فى القطر المصرى من الاسكندرية الى أسوان، ومن المنصورة حتى حلايب وشلاتين.

أشخاصا عادين في خدمة الدولة ومكوناتها، يقومون بوظائف محددة، مفوضة لهم سلفا، لا يستطيعون تجاوزها.

(ج): مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث:

لدولة القانون مبادئ منها فصل السلطات الثلاث، ومراقبة قرارات الدولة وأفعال أجهزة الدولة، والتسلسل الهرمي للقوانين، وتوافر المصداقية في أفعال الدولة، وأن تقوم الدولة على سيادة الدستور. ولاتتحقق الديمقراطية والسيادة لدولة ما إن لم تكن دولة قانون، قائمة على علاقة بين الحاكم والمحكوم بطريقة متوازنة بين طرفي العلاقة، تقيد نفسها بنظام قانوني تشريعي يحمي المصالح العامة، ولا يقيد الحقوق العامة. وقد نادى مونتسيكو بفصل السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، انطلاقا من مبدأ أن السلطة توقف السلطة، ومن أقواله المأثورة أن "كل من له سلطة يميل إلى إساءة استعمال السلطة"، وأن "السلطة المطلقة مفسدة مطلقة".[١]

(د): مبدأ المساواة بين المواطنين:

تقوم الدولة الحديثة على مبدأ المساواة بين المواطنين جميعا في الحقوق والواجبات أمام القانون، وفيما بينهم مجتمعين مع الحكام، على اعتبار أن المفروض بالحكام في دولة المؤسسات أنهم أناس عاديون، يخضعون للقانون خضوع سائر المواطنين له. فقد شهد التطور السياسى للمجتمعات الرأسمالية تغيير لوظائف الدولة، من مفهوم الدولة الحارسة لمصالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا، إلى دولة كل المواطنين، مع اختلاف العرق واللون والعقيدة الدينية أو السياسية. اذن ينطلق مبدأ المساواة أمام القانون من حفظ كرامة الإنسان مهما كان وضعه الاجتماعي أو رأيه السياسي، ووجود السلطة ذاتها يهدف لتوفير حرياته، وتأمين مساواته مع الآخرين.

في دولة القانون تعطي الأولوية لعملية ضبط للسلطة ومنعها من التجاوز على حريات المواطنين أو الإخلال بمبدأ المساواة أمام القانون. ولكن دائما ضمن مبدأ الفصل بين السلطات ومبدأ الرقابة الدائمة والفعالة. [٢] لذا تتبع الحاجة إلى تطوير النظام القانونى والسياسى فى ظل سيادة الدستور، واستقرار أسس الدولة الحديثة، دولة القانون.

---

[١] مقولة مونتسكيو أن كل من له سلطة يميل إلى إساءة استعمال السلطة يفهمها المواطن العادى، كما يبين استقصاء شفهى أجراه الباحث بين العربجية وتجار الرصيف فى سوق ستوته، مثل الحاج أحمد الحشاش والمعلم حماده الشحات وتابعه عبد الهادى فلفل والحاجة فهيمة، الذين أقروا جميعا بتسلط شرطة المرافق ضدهم. ويااليت أجهزة الاعلام الواردة فى هذه الدراسة تهتم بشكاوى المواطنين، وتنقلها الى السادة المسئولين، ليقوموا بدورهم فى التنمية المستدامة من أجل سعادة المواطنين.

[٢] أعرف تماما أن هذا كلام ليس بجديد وتنضح به كتب القانون فى الجامعات المصرية من كفر الشيخ الى أسيوط، ولكن من باب التذكرة فقط أقول أن بعض دول مابعد الاستقلال فى العالمين الثالث والرابع تفتقد العلاقات السياسية والقانونية فيها الطابع الموضوعي المؤسسي، وتقوم على عصبيات تتناقض مع مبدأ المساواة أمام القانون، المميز للدولة الحديثة، ويصبح المتحكم فيها، بدلا من مبدأ المساواة، العلاقات الشخصية والعائلية والقبلية.

المطلب الثانى: اصلاح واعادة بناء منظومة الاعلام المصرى من أجل التنمية المستدامة:

أجرت منظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة (اليونسكو) مسحا لدراسة مدى توفر حرية تداول المعلومات، وأثبتت الدراسة أن نحو ٧٠% من سكان العالم، ومعظمهم فى الدول النامية، تفتقر الى الوصول بحرية الى مصادر المعلومات. وبناء على ذلك دعت الأمم المتحدة دول العالم الى أن تتضمن برامج التنمية الاقتصادية استراتيجية لتنمية وسائل الاعلام amedia development strategy لضمان تحقيق هذا الحق الأساسى من حقوق الانسان.

وفى دعوتنا لاصلاح واعادة بناء منظومة الاعلام المصرى من أجل التنمية المستدامة سنعرض جهود اليونسكو لانشاء نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال، وضرورة رفع مؤشرات تنمية وسائل الإعلام فى مصر، حسب المؤشرات التى وضعتها منظمة اليونسكو، ثم نشرح وجهة نظرنا لتنمية منظومة الاعلام المصرى كعنصر هام فى التنمية المستدامة.

أولا: دعوة اليونسكو لانشاء نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال:

(أ): افتقار الدول النامية لحرية الاعلام:

فى سنة ١٩٧٨ أقر المؤتمر العشرون لليونسكو "الإعلان الخاص بالمبادىء الأساسية المتعلقة بمساهمة وسائل الإعلام في دعم السلم والتفاهم الدولي وصيانة حقوق الإنسان ومقاومة التمييز العنصري والتحريض على الحرب". وكان هذا الحدث خطوة هامة نحو إرساء نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال وأول وثيقة رسمية للأمم المتحدة تولي مطامح البلدان النامية اهتماما بشأن تغيير نظام الاعلام والاتصال وتحديد أفضل لواجبات وحقوق وسائل الإعلام. [١]

وحددت أربع مهام لعمل هذه اللجنة:

أ- بحث مشكلات الاتصال والإعلام مع الأخذ فى الاعتبار تنوع الظروف الاجتماعية والاقتصادية وحالة التنمية.

ب – الاهتمام بقضايا التدفق الحر والمتوازن للإعلام في العالم وخاصة البلدان النامية.

ج – اتخاذ المبادرات الواجب القيام بها لوضع نظام عالمي جديد للإعلام.

د – تحديد الدور الذي قد يلعبه الاعلام لتوعية المواطنين وتكوين رأي عام تجاه المشاكل العالمية.

---

[١] شكلت منظمة اليونسكو اللجنة الدولية لبحث قضايا الاعلام والاتصال من ١٦ عضو، ومثل العالم العربى حينئذ خبيران هما الدكتور جمال العطيفى وزير الثقافة والاعلام المصرى، والدكتور مصطفى المصمودى وزير الاعلام التونسى. أنظر: مصطفى المصمودى: النظام الاعلامى الجديد، المجلس الوطنى للثقافة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت - العدد ٩٤، أكتوبر ١٩٨٥. ص ٢٤.

ويعتبر تقرير لجنة اليونسكو في صيغته النهائية وثيقة دفاع عن كرامة الإنسان وميثاق شرف مهني، فهو يؤكد أهمية القيم المبنية على احترام حقوق الإنسان وخاصة القيم المتجسدة في حق الاتصال الذي يساعد على ضمان حرية الإنسان. فالقضايا الإعلامية بالنسبة للجنة لا ترتبط فقط بالحكومات أو المنظمات الدولية، كما أنها ليست احتكارا على عالم الأعمال أو الأوساط المهنية. ان حرية الإعلام وبالتحديد حق البحث وتقبل وترويج الإعلام هي من الحقوق الأساسية للإنسان وتشكل شرطا لعدة حقوق أخرى.

ومبدأ حرية التعبير هو أحد المبادىء التي لا تشذ عن القاعدة وهو مبدأ جائز لكل شعوب العالم نظرا لتعلقه بالكرامة الإنسانية، ولذلك تظل حرية التعبير والإعلام ركيزة كل تجديد ديموقراطي.

(ب): مواجهة العراقيل القائمة في طريق حرية الإعلام:

لقد نددت اللجنة بالمظاهر الكثيرة التي تنال من حرية الإعلام أو تحول دون تدفقه الواسع في كل المجتمعات بدون استثناء. وأوصت بازالة الرقابة والمراقبة التعسفية للإعلام موضحة أن التضييقات المعقولة التي لها ما يبررها يجب أن يحددها القانون وأن تخضع ممارستها إلى مراقبة دستورية وأن تتماشى مع المبادىء التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية المتعلقة بنفس الموضوع.

والدولة مدعوة بطبيعة الحال عند التنفيذ إلى فرض نوع من التنظيم، حتى عندما تكون أجهزة الإعلام منتمية إلى القطاع الخاص. وهذا التدخل يتمثل في أشكال متعددة تتراوح بين الهيمنة الكلية والتعددية التأسيسية. وترى اللجنة أنه لا يليق بأي حكومة أن تنصب نفسها حكما وحيدا على ما يحتاجه الشعب من معرفة وما يجب أن يعبر عنه. لذلك فإن أنسب وسيلة لوضع الفاصل بين الحقوق الفردية ومستلزمات القانون يمكن أن تضبط من خلال قواعد أخلاقية ومواثيق شرف.

تتمتع البلدان الصناعية باحتكار شامل خاصة في ميدان الإعلام العلمي والتقني وفي مجال المعطيات المتعلقة بالصناعة والتجارة والبنوك والخيرات الطبيعية. ومن الغريب أن أكثر المدافعين عن التدفق الحر للأخبار في الغرب يبدون نوعا من الاحتراز إزاء حرية تدفق الخبر العلمي والتقني ويلجأون إلى شتى الوسائل للحد من تدفق المعلومات.

من أجل إقرار ديمقراطية الاتصال فان العمل الديموقراطي حسب تقرير اللجنة يقوم على ثلاثة أسس: [١]

١ –أن الفرد شريك نشط وليس مجرد هدف سلبي للإعلام.

٢ –إن التنوع والتعدد الإعلامي أمر أساسي.

٣ –إن المساهمة الاجتماعية غاية حتمية.

---

[١] أنظر: مصطفى المصمودى: النظام الاعلامى الجديد، . ... مرجع سابق. ص ٩٠.

فالاتصال هو مكسب اجتماعي وفي نفس الوقت عنصر أساسي لممارسة حقوق الإنسان وأداة تحرير. ولذا فإنه يتحتم على أنظمة التربية والتعليم أن تنمي حاسة النقد لدى المواطنين وتساعد على بناء نموذج انسانى ديموقراطي وخلق رأي عام واع ورشيد. بحيث ينتقل محور السلطة تدريجيا من الحكومة نحو الرأي العام، وذلك بإدماج المواطن فى عملية المشاركة واتخاذ القرارات، لأن الحوار والنقاش والمشاركة في إصدار القرارات يعد من حتميات الديموقراطية.

وقد خصصت اللجنة جزءا من التقرير لموضوع التعاون الدولي في مجالات الإعلام والاتصال وأكدت فيه على العناصر التالية:

١- ضرورة تبني سياسات إعلامية واضحة أساسها توظيف الإعلام في العمل الإنمائي.

٢- الاهتمام بموضوع التقنية الحديثة والانتباه إلى تأثيرها على الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٣- حتمية مساعدة الدول النامية على تدعيم بنيتها الأساسية والإنسانية في مجالات الإعلام والاتصال.

ومن هنا تبرز ضرورة وضع اتفاقية دولية بشأن الحق في الاتصال من شأنها أن تضمن ما يترتب عليها من واجبات والتزام باحترامها من لدن المسئولين عن وسائل الإعلام. ومن هذا المنطلق يتعين على القانون الدولي أن يواجه تحدي الفوضى البنيوية للاقتصاد الدولي والتطلعات العميقة لجميع الشعوب في آن واحد. ولاريب أن في تكليف القانون الدولي المساهمة تدعيم السياسات الإنمائية، وجعل التنمية واجبا قانونيا دوليا في الدول الغنية وواجبا ذاتيا دوليا في الدول النامية عمليتان تشكلان ثورة قانونية ذات أهمية كبرى[١].

(ج): ملامح النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال:

مع صعود البرجوازية الصناعية فى غرب أوربا في القرن التاسع عشر أعطى مبدأ حرية العمل والمبادرة الفردية الأولوية المطلقة في المجال الاقتصادي من الوجهة الأيدولوجية، وكانت الدولة تتيح لكل فرد إمكانية المغامرة والإثراء دون ادراك للعواقب الناجمة عن مثل هذا النجاح الذي كان أساسه غالبا الاستغلال الرأسمالى والنهب الاستعمارى. وهكذا تكونت باسم الحرية الثروات الطائلة وديست مصالح الضعفاء رغم حقهم المزعوم في التمتع بنفس الحريات. ويمكن القول بأننا فى بداية القرن الواحد والعشرين مازلنا نعاني في المجال الإعلامي مثل هذه التحديات، حيث أصبحت حرية التعبير هي الأخرى حرية الأغنياء. وتثبت الدراسات أن الأوضاع اليوم في المجال الإعلامي لا تختلف بحال عما كانت عليه في المجال الاقتصادي.

---

[١] أنظر: مصطفى المصمودى: النظام الاعلامى الجديد، . ... مرجع سابق. ص ١١٠.

غير أنه منذ بداية القرن العشرين تطور مفهوم الليبرالية في المجال الاقتصادي تطورا واضحا، وان لم يستجب لاهتمامات العالم الثالث وحاجاته. وقد استبدل مبدأ حرية التجارة والحرية الفردية بمفهوم جديد للحرية بارتباطها العضوى مع المسئولية الاجتماعية، حيث يقتضي العمل الجماعي وتضافر الجهود في سبيل الصالح العام. وهنا يمكن الحديث عن مفهوم جديد لحرية التعبير، والانتقال في مجال الإعلام والاتصال من مرحلة البعد الضيق الذي لا يراعي الإنسان إلا كفرد، إلى مرحلة البعد الواسع الكبير الذي يولي اهتماما للإنسان في نطاق مجتمعه، حتى لا تكون ممارسة حرية التعبير والاتصال على حساب المجتمع.

تقرر مفهوم النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال في توصيات المنظمات الدولية سنة ١٩٨٠، ويبرز حق الدول النامية في الاشتراك في التبادل الدولي للمعلومات على أساس المساواة والعدالة.

والنظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال يستند الى أسس من أهمها مايلى: [١]

١. القضاء على اختلال التوازن وأوجه التفاوت وإزالة الآثار السلبية لبعض الاحتكارات العامة أو الخاصة وأوضاع التركيز المفرط.

٢. تذليل العقبات الداخلية والخارجية التي تحول دون التداول الحر والانتشار الأوسع نطاقا والأكثر توازنا للمعلومات والأفكار.

٣. تعدد مصادر المعلومات وحرية الصحافة والإعلام.

٤. تدعيم قدرة البلدان النامية على التوصل إلى تحسين وضعها الخاص عن طريقة التزود بالمعدات والتدريب وجعل وسائل الإعلام والاتصال الخاصة بها قادرة على الوفاء باحتياجاتها وتطلعاتها.

٥. احترام الذاتية الثقافية لكل أمة وحقها في إعلام الرأي العام العالمي بمصالحها وأمانيها وقيمها الاجتماعية والثقافية.

٦. احترام حق جميع الشعوب في الاشتراك في التبادل الدولي للمعلومات على أساس المساواة والعدالة والمصالح المتبادلة.

وتلتقي نصوص وتوصيات المنظمات الدولية مع مطامح البلدان النامية بشأن نظام جديد أكثر عدلا وتوازنا ويعتمد على مبادىء الحرية والإسهام في توسيع رواج الإعلام والآراء.

---

[١] تقرر مفهوم النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال في توصيات المنظمات الدولية خاصة فى لائحة بلغراد، أكتوبر سنة ١٩٨٠، وينتقد الدكتور مصطفى المصمودى هذه اللائحة فى عدم النص على تحقيق الديموقراطية الإعلامية وإشاعة اللامركزية وفرض المشاركة وإقرار حق الاتصال، وضمان حرية تدفق الإعلام العلمي الذي يعد أحد المصادر الرئيسية للتنمية، وتجاهل مبدأ التوزيع العادل للطاقات الدولية المشتركة أو الثروات الطبيعية المحدودة مثل الطيف الكهرـ مغناطيسي، والمدار الجغرافي الثابت للأقمار الصناعية. أنظر: مصطفى المصمودى: النظام الاعلامى الجديد، . ... مرجع سابق. ص ٩٩ ومابعدها.

ثانيا: ضرورة رفع مؤشرات تنمية وسائل الإعلام فى مصر:

أجرت منظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة (اليونسكو) دراسة لتقدير أوضاع تنمية وسائل الإعلام فى مصر، وصدرت فى شكل تقرير يقدم توصيات تهم أصحاب المصلحة فى تفعيل دور الاعلام فى التنمية المستدامة، وهم بالتحديد مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والتجمعات المهنية. [١]

ومؤشرات اليونسكو لتنمية وسائل الإعلام لاتفرض مقاربة منهجية ثابتة بل تقدم أدوات منهجية يمكن أن تتكيف وتتفاعل مع خصوصيات السياق الوطني. وتصنف هذه المؤشرات الى خمس فئات أو مجموعات، يمكن ايجازها فيما يلى:

(أ): مؤشرات وجود النظام القانونى والتنظيم المؤسسى لوسائل الإعلام:

المؤشرات الرئيسية لوجود النظام القانونى والتنظيم المؤسسى الذى يفضي إلى حرية التعبير والتعددية وتنوع وسائل الإعلام تشمل الآتى:

١. توفر الاطار القانوني والسياسة العامة.

٢. ضمان حرية التعبير وحق الصحفيين فى الحصول على المعلومات وحماية مصادرهم.

٣. مشاركة منظمات المجتمع المدني في صياغة السياسات العامة.

٤. تنظيم رقابة الدولة على البث الاعلامى وعدم فرض قيود على حرية التعبير.

(ب): مؤشرات تعدد وتنوع وسائل الإعلام لدعم الشفافية والاقتصاد السياسى للاعلام:

المؤشرات الرئيسية لتعدد وتنوع وسائل الإعلام لدعم الشفافية والاقتصاد السياسى للاعلام تشمل الآتى:

١. التدابير الإيجابية لتعزيز وسائل الإعلام التعددي.

٢. تشجيع الدولة لنشاط اعلامى متنوع من القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني.

---

[١] يستند تقرير اليونسكو على مؤشرات تنمية وسائل الإعلام the Media Development Indicators (MDIs) التى وضعها الخبراء فى اطار البرنامج الدولي لتنمية الاتصال International Programme for the Development of Communication (IPDC) وتعتبر أدوات مقننة علميا وعمليا لتطوير وسائل الإعلام، فقد سبق تطبيقها بنجاح في عشر دول بهدف تطوير وسائل اعلام تعددية ومستقلة وفقا لأفضل المعايير والممارسات الدولية. تتوفر فى التقرير وملحقه الاحصائى أرقام هذه المؤشرات الهامة، التى توضح مدى التقدم فى تنمية منظومة الاعلام المصرى، وقد ذكرتها فى متن هذا البحث بصفة اجمالية للتعرف اليها. ولمزيد من التفصيل: أنظر الطبعة الانجليزية لتقرير اليونسكو:

The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO): Assessment of Media Development in Egypt based on UNESCO's Media Development Indicators. Paris 2013.

(ج): توفر مؤشرات تعبر عن وسائل الإعلام كمنبر للحوار الديمقراطي:

المؤشرات الرئيسية لوسائل الإعلام كمنبر للحوار الديمقراطي تشمل الآتى:

١. دور المؤسسات الإعلامية فى تعزيز حرية الرأى والتعبير والممارسة الديمقراطية لجميع فئات المجتمع دون تمييز.

٢. توفر متطلبات النزاهة والحيادية والحرفية للعاملين فى المؤسسات الإعلامية.

٣. ضمان ممارسة العاملين فى المؤسسات الإعلامية مهنتهم في أمان.

(د): مؤشرات بناء القدرات المهنية والمؤسسات الداعمة لحرية التعبير والتعددية:

المؤشرات الرئيسية لبناء القدرات المهنية والمؤسسات الداعمة لحرية التعبير والتعددية تشمل الآتى:

١. التدريب يزود الإعلاميين والنقابات المهنية بفهم عميق لجواب الديمقراطية والتنمية المستدامة.

٢. مدى توافر المقررات الدراسية والدورات الأكاديمية لتزويد الطلاب بالمهارات والمعارف المتصلة بالديمقراطية والتنمية.

(هـ): مؤشرات قدرة وكفاية البنى التحتية للاعلام لدعم الاستقلال والتعددية:

وتشمل المؤشرات الرئيسية قدرة وكفاية البنى التحتية للاعلام لدعم الاستقلال والتعددية مايلى:

١. مدى توافر واستخدام الموارد التقنية من قبل وسائل الإعلام.

٢. الوصول إلى التسهيلات التقنية الحديثة لجمع الأخبار.

٣. سياسة الدولة لاستخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤. تلبية الاحتياجات من المعلومات.

ثالثا: تنمية منظومة الاعلام المصرى كعنصر هام فى التنمية المستدامة:

يستجيب الإعلام الاقتصادى للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى يفرضها تطور وسائل الاتصال الرقمية واتساع الفجوة التكنولوجية بين دول المركز المتقدمة والدول النامية الهامشية فى النظام الاقتصادى العالمى. [١]

---

[١] حسني محمد نصر: نظرية الإعلام التنموي وتحديات العصر الرقمي، فى: كلية الإعلام بجامعة الأهرام الكندية: المؤتمر العلمي السنوي الخامس: "الإعلام شريك في التنمية: رؤية مستقبلية"، ١٩-٢١ أبريل ٢٠١٦.

Rodriguez, C. (2011) Citizens media against armed conflict. Minnesota: Minnesota University Press .

Scott, M. (2014) Media and Development. London.

(أ): شروط نجاح تكنولوجيا المعلومات لتؤدى دورها التنموى:

تقدم تكنولوجيا المعلومات فرصة جيدة للاسراع من جهود التنمية وتحسين مستوى معيشة المواطنين وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية الشاملة، مثل رفع كفاءة الأداء الاقتصادى والنمو الاقتصادى والتشغيل وتلبية الحاجات الأساسية وتحسين مستوى أداء الخدمات وعدالة توزيع الدخل، وتحقيق الاستقرار السياسى والاعتماد على النفس وحماية البيئة.

وعلى متخذى القرارات فى شئون التنمية الاقتصادية ادراك شروط نجاح تكنولوجيا المعلومات فى القيام بدورها التنموى، ولعل أهمها فى رأينا ضرورة انشاء بنية أساسية حديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودراسة حماية الملكية الفكرية وأهميتها الاقتصادية، واتخاذ التدابير والوسائل الضرورية لتشجيع تكنولوجيا المعلومات، والاستعانة بالمنظمات الدولية المهتمة بنشر تكنولوجيا المعلومات. ويمكن ايجاز أهم هذه الشروط فيما يلى:

(١) ضرورة وضع سياسة للتنمية التكنولوجية:

حيث أن التكنولوجيا تعنى تطبيق مجتمع معين لعلوم الطبيعة بحثا عن حلول لمشكلات محددة يواجهها معتمدا على الإمكانيات المتاحة له، فان منتجات التكنولوجيا يكون لها طابع المجتمع الذى افرزها. ومن هنا تأتى أهمية وضع سياسة للتنمية التكنولوجية تراعى الظروف المحلية ولاتغفل التغيير التكنولوجى السريع على مستوى العالم. وتتوقف فعالية سياسة التنمية التكنولوجية على اختيار أسلوب انتاج ملائم لظروف المجتمع الذى يطبق فيه سواء بتوليدها أو تطويعها. والتكنولوجيا الملائمة هى تلك التى تستجيب لاعتبارات الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، والبيئة الطبيعية، واستراتيجية التنمية، والبيئة الحضارية.

(٢) انشاء بنية أساسية حديثة للعلم وتكنولوجيا المعلومات:

من الواضح أن التكنولوجيا كثيفة العمل لاتؤدى الى رفع مستوى رأس المال البشرى، ومن ثم يصبح تطبيق استراتيجية التكنولوجيا الراقية Hi Tech هو الاختيار الأفضل لدولة مثل مصر. وذلك يتطلب قيام قاعدة علمية وتكنولوجية من العلماء والمهندسين والباحثين والفنيين، ورفع قدرات البحث والتطوير والاختراع والابداع.

وتمثل البنية الأساسية للعلم والتكنولوجيا أهم مقومات المنظومة القومية للعلم والتكنولوجيا، من حيث الموارد والمؤسسات المالية والنظم الادارية والتشريعات القانونية المنظمة لهذه المؤسسات، بالاضافة الى السياسات والقيم والوظائف المنوطة الى هذه المؤسسات. وعلى الدول النامية إذا أرادت الاستفادة من التقدم التكنولوجى أن تعمل على تغيير هياكلها الإنتاجية حتى يمكنها التلاؤم مع التغيير التكنولوجى واستيعاب التكنولوجيا وتطويرها. ولا شك فى أن تشجيع التغيير التكنولوجى سيكون فى صالح كافة الدول فى منظومة الاقتصاد العالمى المعاصر.

(٣) الالتزام باتفاقية حقوق الملكية الفكرية:

فى أوائل الثمانينيات ومع الطفرات المذهلة للتقدم التكنولوجى رحبت الدول الصناعية بالتفاوض فى إطار دورة أورجواى، وطالبت بضرورة وجود قوانين قومية ومعاهدات دولية لحماية حقوق الملكية الفكرية وعقد اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية: اتفاقية تربس TRIPS.

رابعا: اعادة هيكلة وتنظيم الاعلام المصرى ليتمشى مع بناء الدولة الحديثة:

اعادة التنظيمreorganization لمنظومة الاعلام المصرى يستلزم النظر الى ادارة صناعة الاعلام فى مصر كوظيفة function وكمؤسسة institution ومراعاة ظروف التحول الديموقراطى التى يعايشها المجتمع المصرى منذ ثورة ٢٥ يناير. ومن الضرورى إعادة النظر في صياغة كل من منظومة الاعلام المقروء ممثلا فى "المجلس الأعلى للصحافة"، ومنظومة الإعلام المسموع والمرئي ممثلا فى "اتحاد الإذاعة والتلفزيون".

ان اعادة التنظيم الوظيفى والمؤسسى متداخلان ويكمل أحدهما الآخر، ولكننا للتوضيح فقط نفصل الحديث عنهما كما يلى:

(أ): اعادة التنظيم الوظيفى:

مشكلة الإعلام الرسمي المصرى أنه يوحد بطريقة شمولية مصطلحات "المنهج، التوجه، التوجيه"، بينما فى النظم الديموقراطية هناك تميز واستقلالية فى تطبيقها، وتختلف هذه المصطلحات الوظيفية كما يلى:

١- المنهج: يعبر عن الثقافة التنظيمية والتي تنعكس على معدلات أداء المؤسسات الإعلامية.

٢- التوجه: عبارة عن تحول منهج المؤسسة لسياسات تنفيذية تحكم منظومة العمل لتتكيف مع المتغيرات، مع الحفاظ على معدلات أداء ثابت.

٣- التوجيه: ويتمثل في تعليمات محددة وواجبة لتناول حدث معين بمنظور محدد، ومرجعية كل من التوجه والتوجيه رغم الاختلاف والتباين فيما بينهما تعود إلى المنهج.

ان عقلية الإعلام الرسمي للدولة المصرية تسير على نهج الهيكل المؤسسي للدولة المصرية الرافض للتغيير أو التحديث خوفًا على وجوده، وهذه العقلية ترفض التطوير وإعادة الهيكلة. وربما يكون من الأفضل فى مرحلة التحول الديموقراطى صياغة منهج للإعلام الرسمي ليكون لسان حال الدولة لا النظام ليحقق مهنية وتواجدًا للقوة الناعمة. [١]

[١] أنظر فى ذلك: مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية: إعادة هيكلة الإعلام الرسمي.. مرجع سابق.

(ب): اعادة التنظيم المؤسسى:

تعانى مؤسسات الاعلام الرسمى من تضخم الهيكل الإدارى وترهله وانعدام الكفاءة الاقتصادية فى الأداء، ورغم تمتعه بامكانيات ضخمة فالناتج محدود، وما يحققه من ديون وخسائر مستمرة تستنزف موارد الدولة، وربما يرجع ذلك الى غياب الرؤية والرقابة، والاستغلال السييء للتشريعات، وانحدار الثقافة التنظيمية وتدني التوجه المهني والتحيز للنظام وليس للدولة المصرية وقوتها الناعمة. [١]

من المعروف أن المنتج الإعلامي لوسائل الإعلام، يكون في معظم الأحيان منحازًا للمالك أو للمتملك للوسيلة الإعلامية نفسها، سواء كان ذلك المالك هو الحكومة، أو من تنيبه عنها في حالة الإعلام الرسمي الذي يخضع لسيطرة الحكومة، أو كان المالك هو الشعب في حالة الإعلام الرسمي غير الخاضع لسيطرة حكومة ما، أو كان المالك أفرادًا. ولايوجد إعلام حر تمامًا، ولكنه ينحاز في بعض الأحيان وبدرجات متفاوتة إلى جانب المالك أو الممول أو السلطة، أو ينحاز إلى مصالح وتوازنات يريدها المالك. وبالتالي يتأثر المنتج الإعلامي بمصادر التمويل وبالظروف السياسية والاجتماعية.

وعلى سبيل المثال ان دور التلفزيون الحكومي تحول من كونه مرفقًا خدميًا عامًا إلى استخدامه من قبل السلطة كوسيلة دعائية للنظام. يمتلك اتحاد الإذاعة والتلفزيون الكثير من الإمكانيات الضخمة، كما أن الدولة تقدم للاتحاد الكثير من التسهيلات التي لا تقدمها لغيرها من المؤسسات في الدولة، وتعد إمكانات "ماسبيرو" طاقات معطلة نتيجة عدم الاستغلال الأمثل لها، فقطاعات مثل القطاع الاقتصادي وقطاع الإنتاج وعدد من الشركات التابعة، مثل صوت القاهرة، ومدينة الإنتاج الإعلامي وغيرها غير مستغلة الاستغلال الأمثل التى تستطيع أن تجعل من اتحاد الإذاعة والتلفزيون قطاعًا مربحًا، وهناك أيضًا مواهب فنية وإمكانيات بشرية معطلة. وبالرغم من ذلك تزيد ديون المؤسسة وتتفاقم وتقل فيها الإنتاجية.

المطلب الثالث: الاعلام والارث الحضارى المصرى كمصدر للقوة الناعمة:

أولا: تطور مفهوم القوة الناعمة الى القوة الذكية:

ظهر مفهوم "القوة الناعمة" لجوزيف ناي J. Nye في مؤلفه الشهير "القوى الناعمة، معالم النجاح في السياسة الدولية". وعرف القوة الناعمة بأنها القوة الملهمة التي تصدرها الدولة للعالم، لتصبح هي النموذج الملهم لهم في نمط حياتها وثقافتها بشكل يسهل بعدها أن تتجاوب مع سياسات الدولة القوية. وتتمثل فى صورة الحلم الأمريكي الذي نشرته هوليود وموسيقى الجاز والمباني الشاهقة والجامعات الأكثر تطورا، والذي يتجلى في استخدام أدوات الإقناع والاستمالة وليس الضغط والإكراه في إدارة العلاقات الدولية، كأدوات الدبلوماسية الشعبية وتوظيف الأبعاد الثقافية والتعليمية والإبداعية أو توظيف المعونات الاقتصادية والمنح الدراسية في إدارة العلاقات الخارجية، وأوصى بأن تستخدم السياسة الخارجية الأميركية

[١] أنظر فى ذلك الدراسة الجيدة لمركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية: إعادة هيكلة الإعلام الرسمي.. مرجع سابق.

تلك الأدوات غير التقليدية الثقافية والمعنوية والرمزية والقيادية، التي تتيح سبلا للتأثير في سلوك الأطراف الأخرى في العملية السياسية في المجال الداخلى أو الإقليمي والدولي. [١]

ورغم تعدد واختلاف الآراء تجاه مفهوم القوة الناعمة الذى صاغه جوزيف ناى فمازال يحتل مكانة فى تحليل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتى ومنظومة الدول الاشتراكية فى أوربا الشرقية. [٢]

لقد تحولت أبعاد القوة الصلبة أو العسكرية كثيرا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، حيث برز الاهتمام بالدبلوماسية الشعبية ودور المواطنين في صناعة قوة الدولة إلى دور تكنولوجيا الاعلام الحديث فى المجال الافتراضي وتطبيقات الانترنت، وحاول جوزيف ناى ترويض القوة الصلبة بالقوة الناعمة مع أزمة التدخل العسكرى في أفغانستان والعراق، فتحدث عن القوة الذكية smart power، حيث ينتقد عسكرة العلاقات الدولية وما أصابها من "لعنة القوة الصلبة" حسب تعبيره.

وماذا عن رصيد مصر من القوة الذكية ؟ تتوفر فى مصر باعلامها وتاريخها الحضارى مقومات القوة الصلبة وأيضا مقومات القوة الناعمة ومحصلتهما القوة الذكية حسب تعبير جوزيف ناى. تمتلك مصر كل مقومات القوة الناعمة وبناء الدولة الحديثة، فهي تملك التاريخ كرصيد حضاري، وتملك الموقع والثقل الديموجرافي في قلب الأمة العربية، وتملك المؤسسة الدينية الاسلامية والقبطية، وتملك الامتداد في قلب القارة الأفريقية، وتملك العقول والسبق العلمي في المنطقة العربية والريادة الفكرية والثقافية، والتجربة الليبرالية الأقدم في العالم العربي. ويمثل الاعلام والثقافة والارث الحضارى القوة الناعمة للدولة المصرية، حيث تحدد الخصوصية الثقافية والحضارية الدور والمساحة التي يمكن أن تمارس فيها وسائل الإعلام الدور المنوط بها في تحقيق التماسك الاجتماعي وبناء الدولة الحديثة.

---

[١] يعد جوزيف ناي Josef Nye أستاذ العلوم السياسية فى جامعة هارفارد وتلميذه روبرت كيوهين Robert Kuhn من أبرز ممثلى الليبرالية الجديدة فى أمريكا، حيث نشرا كتابهما عن "القوة والاعتماد المتبادل: السياسة الدولية في لحظة تحول" عام ١٩٧٧ الذي تناول فكرة مركزية هي الاعتماد المتبادل interdependence الذي يخلق مساحة للتأثير والنفوذ يمكن في ظلها توظيف أدوات متنوعة للقوة، وقد قام كيوهين بتطوير أفكاره لاحقا في اتجاه الاقتصاد السياسي، في حين اهتم جوزيف ناي بالإعلام والتعليم وبناء النموذج الثقافي للدولة للتأثير في الفاعلين الآخرين، ودفعهم لتبني سياسات تخدم مصالحها. وهم ينتمون لمدرسة الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية، حيث تنتقد مسلمات المدرسة الواقعية الكلاسيكية بشأن دور الدولة القومية المركزي في العلاقات الدولية، وافتراض أن الدولة كيان متجانس له مصالح محددة، وأن القوة هي وسيلة تحقيق المصالح، وأن هناك تراتبية جامدة في هيكل النظام الدولي. أي أن تلك المدرسة تتجاوز نموذج الدولة القومية لفهم العلاقات الدولية وكل ما تأسس عليه من مركزية وإعلاء من القوة الصلبة. راجع فى ذلك: صلاح زين الدين: دراسات فى العلاقات الولية، النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠١٢. ص ١٤٧ ومابعدها.

[٢] شهدت ندوة أقامها مركز تاريخ الأهرام فى ٢٠١٠/٧/٢٠ حول (القوة الناعمة المصرية وتحولاتها) آراء متعددة لبعض ممثلى النخبة السياسية والثقافية، بين داع لإعادة الريادة الثقافية التي كانت لمصر على العالم العربي منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى سبعينيات القرن العشرين، وبين مستنكر لفكرة الريادة بحجة أن نظرية المركز المشع والأطراف center & periphery لم تعد صالحة للعصر.

ويمكننا القول أن اجهاض أو اضعاف مقومات القوى الناعمة في مصر هو تبديد لفرص تاريخية للتحول الديمقراطى، وتعزيز قوة المجتمع المدني وتحقيق السعادة القومية من خلال التنمية المستدامة. فمصر كدولة مركزية عتيقة يمكن أن تمارس سيادتها عبر القوة الصلبة، والقوة الناعمة والتحول الديموقراطى.

ثانيا: التطور التاريخى لمنظومة الاعلام المصرى:

ان التطور التاريخى لمنظومة الاعلام المصرى منذ صدور الوقائع المصرية فى القرن التاسع عشر وبث ارسال الاذاعة المصرية سنة ١٩٣٤، والبث التليفزيونى فى سنة ١٩٦٢، ومواكبة التطور فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقات التكنولوجيا الرقمية، يعبر عن التطور السياسى والاجتماعى للمجتمع المصرى، والمخزون الحضارى والثقافى للقوة الناعمة المميزة للتركيب الحضارى لمصر.

ويمكن القول أن منظومة الاعلام المصرى ولدت بمعرفة الطباعة أثناء الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨، ويؤرخ بنشأة الصحافة المصرية بصدور الوقائع المصرية فى عهد محمد على. وفي مرحلة الاستعمار الانجليزى منذ ١٨٨٢، وفي المرحلة الليبرالية بعد دستور ١٩٢٣ لعبت أجهزة الاعلام – الصحافة والاذاعة حينئذ – دورا فى التعبير عن التطور السياسى والاجتماعى لمصر، وكانت الصحف ملكية خاصة، وبدأت الاذاعة الأهلية سنة ١٩٢٠ ثم ألغيت سنة ١٩٣٠ لتتولى الحكومة الاشراف على الاذاعة المصرية. وبعد الحرب العلمية الثانية احتكرت وسائل الإعلام من قبل الدولة وخاصة منذ الستينيات الى بداية السبعينيات، واستمرت تبعية الإعلام المصرى بمؤسساته وأنظمته وأشكال ملكيته إلى تبعية كاملة أو جزئية لمؤسسات الدولة غالبا. وبتولى الرئيس السادات الحكم حدثت تغييرات جذرية فى النظام الاقتصادى المصرى بالتحول نحو اقتصاد السوق، استجابة لمتغيرات عالمية ومحلية، وأدى ذلك الى تفعيل الطابع الاقتصادي لوسائل الإعلام لتعكس التوجهات السياسية والاقتصادية الجديدة.

يعبر الاعلام المصري عما تشهده الدولة المصرية من تحولات جذرية بعد الحرب العالمية الثانية فى داخل نظام يوليو الشمولي والسلطوى يسيطر على مقدرات المجتمع ولايشجع المبادرة الفردية، ويترك هامش نسبي لبعض المبادرات، وينال شرعيته من التوجه المباشر الى الشعب فى شكل الشعبوية populism رغم خشيته من الشعب وأى تحرك جماهيرى نحو الديموقراطية. ولعل الدور المصري الحقيقي كان مزدهرا في حقبتها الليبرالية الحقيقية بعد دستور ١٩٢٣ وحتى أزمة الديموقراطية فى مارس ١٩٥٤، ففى النظام الليبرالي هناك حرية للتفكير والتعبير والمبادرة من جانب الأفراد وفي هذا الجو تزدهر الثقافة.

نشأة الاذاعة الرسمية للدولة المصرية سبقها اجتهادات أهلية لطرح إذاعات تعبر عن الحراك الثقافي والسياسي الذي شهدته عشرينيات القرن الماضي. ومن وحي نشأة وتكوين الإعلام الرسمي للدولة المصرية كان ميلاد وتطور منهج وتوجه تلك المنظومة التي لربما لم تتفهم يومًا أنها ينبغي أن تعبر عن

رؤية دولة لا رأي نظام وسلطة. فنشأة منظومة الإعلام كانت قائمة على مبدأ التوجيه المباشر الذي جعل منها شبه آلة مبرمجة لا منظومة تمتلك منهجًا تعبر عنه بتوجه.

ثالثا: تاريخ المؤسسات الاعلامية المصرية من سيطرة الدولة الى تعددية الفاعلين:

الرقابة الحكومية على المؤسسات الاعلامية غالبا ماتكون مرتبطة بعدم وجود نظام ليبرالي وتعددية حزبية، ولكن الرقابة الحكومية تحدث أيضا في البلدان الليبرالية مثل بريطانيا وألمانيا، وسيادة الرقابة الذاتية من خلال حرفية العمل الاعلامى.

(أ): منتجات الإعلام المقرؤء والمسموع والمرئى:

المنتجات الإعلامية في مصر يسيطر تاريخيا عليها بشكل كبير وسائل الاعلام الرسمية، وتشمل الصحف والمطبوعات والبث الإذاعى والتلفزيونى ووكالات الأنباء. يوجد ثلاثة دور للصحف القومية الأهرام والأخبار والجمهورية وكلها مملوكة للدولة وتعمل تحت رقابة وسيطرة الحكومة. وتنشر كل دار عدد كبير من الصحف والمجلات والمطبوعات، وتصل الى ١٨، ١٢، ١٢ على التوالي. فضلا عن وكالة أنباء الشرق الأوسط المملوكة للدولة. وتصدر نحو ٥٤ صحيفة ومجلة، ويعمل فى المؤسسات الصحفية نحو ٢٧٥٠٠ مشتغل، وتوظيف ٢٧، ٥٠٠ الأفراد.

في أواخر سبعينيات القرن الماضى بدأت الصحف الخاصة تعاود الظهور في مصر، في شكل الصحف الحزبية، ونشأت مؤسسات صحفية خاصة في منتصف التسعينيات. ووفقا للمعلومات التي قدمها المجلس الأعلى للصحافة فى مارس ٢٠١٢، بلغ عدد الصحف المسجلة في مصر نحو ٥٦٧ صحيفة، تضم ٣٣ صحيفة يومية، ١٤١ مجلة أسبوعية ونحو ٣٩٣ مجلة الشهرية. وقد ارتفع عدد الاصدارات الصحفية من ١١٣ في عام ٢٠٠٩، الى ١٤٢ في عام ٢٠١٠. [١]

لقد ارتبط الإعلام الرسمي بالسلطة والنظام السياسي، وتراجع الاهتمام بأخلاقيات الإعلام في أداء الإعلاميين، مما أدى إلى انتشار الممارسات المهنية الخاطئة، وتراجع المسئولية الإعلامية لوسائل الإعلام تجاه المجتمع، ومما زاد من تلك الانتهاكات والتردي الثقافي المبرح عدم وجود ميثاق شرف للإعلاميين ومدونات سلوك للعمل الإعلامي في كل تخصص. [٢]

---

[١] أنظر:

Meckel, Miriam / Fieseler, Christian / Grubenmann / Stephanie (2012): Social Media – Herausforderungen für den Journalismus. In: HMD – Praxis der Wirtschaftsinformatik, 49. Jg. , H. 287, Seiten 25-34

[٢] أنظر فى ذلك: مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية: إعادة هيكلة الإعلام الرسمي.. ماسبيرو نموذجًا... محرك البحث جوجل على شبكة الانترنت.

البث الاذاعى والتلفزيونى الأرضي تديره الدولة فى شبكة واسعة تعمل تحت مظلة اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري الذى أنشىء بموجب القانون رقم ١٣ لعام ١٩٧٩، والمعدل بالقانون ٢٢٣ لعام ١٩٨٩. بجانب محطات الاذاعة الأرضية الرسمية توجد محطات راديو اف ام خاصة، وهناك أيضا عدد من محطات الاذاعة الخاصة على الانترنت.

الارسال التلفزيونى الأرضى يتم عبر قناتين الأولى والثانية، كما توجد ست قنوات أرضية محلية تغطي ٢٧ محافظة مختلفة، كما توجد ثلاث قنوات فضائية وهى القناة المصرية الفضائية وأخبار النيل وقناة النيل الدولية. ويوجد أكثر من عشر قنوات فضائية متخصصة من خلال شبكة تلفزيون النيل، بما في ذلك النيل للأخبار، نايل لايف، نايل سبورت، النيل للأسرة والطفل، ثقافة النيل، النيل التنوير، النيل للبحث العلمي، النيل للتربية والنيل للتعليم العالى، وسينما النيل، فضلا عن قناة الناس والتي دشنت للبث في عام ٢٠١٢.

ويوجد عدد من المحطات التلفزيونية الخاصة المتاحة بالفعل عبر الأقمار الصناعية أو الكابل وتشمل هذه دريم ١ ودريم ٢، وأون تى فى والمحور والمصري اليوم، وأوربت والحياه. وقدرة هذه المحطات على بث الأخبار محدودة للغاية، على الرغم من أنها تعرض في بعض الأحيان طرق مبتكرة، مثل استخدام البرامج الحوارية. وهناك نمو ملحوظ للقنوات التلفزيونية الجديدة التي تدخل السوق الاعلام، فقد تم الترخيص لنحو ١٥ من القنوات الجديدة مثل شبكة سي بي سي والنهار وقناة ٢٥، وقناة التحرير وروتانا. بالإضافة إلى وسائل الإعلام الجديد.

(ب): دور الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي في الحراك السياسى والاجتماعى:

كان هناك الكثير من النقاش في فترة ما بعد مبارك عن الدور الذي لعبته وسائل الإعلام الالكترونى وشبكات التواصل الاجتماعي في التحريض على الثورة. وليس هناك شك في أن مجموعة متنوعة من أدوات الاتصالات، بما في ذلك الفيسبوك وتويتر والرسائل القصيرة، قد استخدمت على نطاق واسع للمساعدة فى تنظيم المظاهرات.

لقد بدأ استخدام الإنترنت كوسيط اعلامى بديل في السنوات القليلة الماضية. وهناك عدد من المواقع الإخبارية التي تعمل فقط على شبكة الإنترنت، وتعتبر مصادر الأخبار على الإنترنت الأكثر شعبية بما في ذلك الإصدارات على الانترنت من الصحف المطبوعة. كما يوجد فى شبكة الانترنت عدد كبير من المدونين ومواقع الإعلام البديل في مصر، حيث توفر الأخبار وحرية الرأى والتعبير تجاه الشؤون الاقتصادية والسياسية. وتعتبر مجرد بداية لكسر الحواجز الاجتماعية والتفاف على الإجراءات الرسمية والسيطرة الحكومية على تدفق المعلومات.

ان الدور الذي لعبته شبكات الاتصال الاجتماعي فى الموجة الثورية فى ٢٥ يناير، عزز بشكل كبير من شعبية ودور الأشكال الجديدة من وسائل الإعلام. ويشير تقرير اليونسكو السابق ذكره إلى أن عدد

مستخدمي الفيسبوك في مصر ارتفع الى نحو اثنين مليون مستخدم في الربع الأول من عام ٢٠١١، وهو ما يمثل ١٠% من اجمالى مستخدمي الإنترنت في نحو ٢٣ بلد، وتشير البيانات أن نموا قويا مستمرا في عدد مستخدمي الفيسبوك، إلى ما يقرب من ١١,٤ مليون مستخدم، وهذا يمثل أكثر من ١٤% من السكان، ومعدل نمو أكثر من ٢٠%، مما وضع مصر فى المرتبة ٢١ عالميا من حيث عدد مستخدمى الانترنت ومن بين هؤلاء ٨٦% فى عمر ٣٤ سنة أو أقل، ونحو ٦٣% منهم من الذكور. [١]

وتمثل المنتجات الثقافية من أفلام وكتب القوة الناعمة لمصر حيث توجد أقدم صناعة سينما فى الشرق الأوسط والعالم العربي، وتنتج نحو ٤٠ فيلما سنويا، ودور النشر تصدر نحو ٢٦٠٠ عنوان جديد سنويا.

رابعا: الإطار القانوني والمؤسسى لتنظيم وسائل الإعلام:

الإطار القانوني الذي يحكم وسائل الإعلام في مصر معقد جدا، مع تداخل القواعد المنصوص عليها في التشريعات المختلفة. ويتضمن قانون العقوبات مجموعة واسعة من قيود المحتوى الجنائية، على أن تستكمل من قبل القانون المدني، التي تسمح للأفراد في الحصول على تعويض عن "أخطاء" مختلف ضدهم. قطعة رئيسية من التشريعات التي تتعامل مباشرة مع وسائل الإعلام والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ في شأن تنظيم ومنظمة الصحافة وظائف الصحافة (قانون الصحافة)، القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ فيما يتعلق بتشكيل وتأسيس نقابة الصحفيين، والقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ على الاتحاد المصري للإذاعة والتلفزيون والقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ بشأن تنظيم الاتصالات.

الإطار القانوني يحدد نظام رقابي صارم لوسائل الإعلام، والتي يخصص قدر كبير من السيطرة الحكومية. وعلى سبيل المثال، فإن الحكومة تمارس رسميا السيطرة على جميع الهياكل المؤسسية التي وضعتها هذه القوانين، مثل نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة، واتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري وهيئة تنظيم الاتصالات الوطنية. لا شك في أن الكثافة السكانية عالية التركيز في نحو ٥% فقط من مساحة الأرض الكلية لمصر تسهل تلك السيطرة المركزية.

وفقا لدراسة أجراها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء في عام ٢٠١٠ وجد أن ٨٨,٣% من الأسر تستخدم التليفزيون، ونحو ٩٥% منهم تشاهد الارسال التليفزيزنى عبر الأقمار الصناعية.

---

[١] أنظر فى ذلك:

The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO): Assessment of Media Development in Egypt based on UNESCO's Media Development Indicators. Paris 2013. pp 43.

وانظر أيضا:

Fatima el Issawi: Egyptian Media Under Transition: In the Name of the Regime... In the Name of the People? In: London School of Economics: "Arab Revolutions: Media Revolutions" Project

وهناك نحو ٩٢ مليون الهواتف المحمولة المسجلة في مصر، معدل الكثافة يصل الى ١١٢%، أى أكثر من عدد السكان، فكثير من الناس قد يكون لديهم أكثر من هاتف واحد.

ووفقا لبيانات وزارة الاتصالات والمعلومات، اعتبارا من أول يناير عام ٢٠١٢، كان هناك ٢٩,٥ مليون مستخدمي الإنترنت، وهو ما يمثل ٣٦% من السكان، بزيادة قدرها ٢٥% عن العام السابق. القدرة الإجمالية للبلاد الإنترنت بلغت ما يزيد قليلا على ١٨٠ جيجابت / ثانية، أي بزيادة قدرها ٣٨% عن العام السابق.

ويمكن لأي شخص لديه اتصال الهاتف الثابت الحصول على خدمات الانترنت وهناك نحو ١١ مليون من الهواتف الأرضية، يستخدمها نحو ٥٠ مليون شخص، على تقدير من أربعة إلى خمسة أشخاص لكل أسرة. وهناك أيضا نحو ١٠,٧ مليون مشترك في الهاتف الخلوي بالإنترنت، وهو ما يمثل ما يقرب من ١٣% من جميع مستخدمي الهاتف الخلوي، وحوالي ٣٧% من جميع مستخدمي الإنترنت. [١] ويقدم خدمات الاتصالات والهاتف المحمول ثلاث شركات خاصة، ويحتمل انشاء شركة رابعة تحت مظلة الشركة المصرية للاتصالات.

مصر لديها أدنى تكاليف لخدمات الهاتف المحمول وخدمات النطاق العريض الثابتة في العالم. والتقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات لسنة ٢٠١٢ ترتيب مكانة مصر ٧٩ عالميا من حيث مؤشر جاهزية شبكة المعلومات والاتصالات، وتشبه نظيراتها في دول مثل تايلاند ومولدوفيا واندونيسيا. وفي ١٧ نوفمبر عام ٢٠١١، أعلن الجهاز عن إطلاق الخطة الوطنية لزيادة اختراق إنترنت عالي السرعة فى مصر.

استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر (٢٠١٢-٢٠١٧) تعكس الهدف من قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكيف مع أهداف التنمية المستدامة. وهي تشجع الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز المشاركة الاجتماعية الفعالة وحسن انتشار الإنترنت، وتعزيز المواطنة الرقمية من خلال استخدام التكنولوجيا المبتكرة. وقد أدخلت الحكومة عددا من المبادرات لتشجيع زيادة استخدام الإنترنت. بعض هذه هي كما يلي: مبادرة إنترنت أطلق هذا في عام ٢٠٠٢ بهدف تغطية المناطق النائية. ومن خلال هذا البرنامج عملت الحكومة مع الشركة المصرية للاتصالات في شراكة مع مقدمي الخدمات إلى خفض تكلفة خدمات الإنترنت.

واعتمدت مصر بشكل كبير على الاقمار الصناعية للاتصال بالإنترنت، ويفسح المجال مع مرور الوقت لكابلات الألياف البصرية، كما زاد استخدام الألياف البصرية لتوسيع نطاق التغطية فى المناطق النائية،

---

[١] أنظر فى ذلك:

The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO): Assessment of Media Development in Egypt based on UNESCO's Media Development Indicators. Paris 2013. pp 43.

وانظر أيضا/http: //www. socialbakers. com/facebook-statistics/؟interval=last-6-months.

وذلك بسبب التكلفة المرتفعة نسبيا. وتسعى هذه المبادرة إلى تعزيز توافر خدمات الاتصالات للمجتمعات الريفية عن طريق الأقمار الصناعية، بما في ذلك من خلال العمل مع الجهاز لضمان توافر الطيف الترددي لهذا الغرض. عرض النطاق الترددي تقنية تعزيز هذا البرنامج، خرجت في عام ٢٠٠٧، وجرى خفض الرسوم الجمركية على منتجات تكنولوجيا المعلومات، مما يؤدي إلى انخفاض يصل الى ٣٠% في التكاليف الرأسمالية المرتبطة بتطوير البنية التحتية للاتصالات. وتستفيد نوادي تكنولوجيا المعلومات ومقاهي الإنترنت من هذه المبادرة التي بدأت في عام ٢٠٠٠، هو عبارة عن شراكة تعاونية بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية، وذلك بهدف وضع نظام لأندية تكنولوجيا المعلومات منخفضة التكاليف، خاصة فى المناطق النائية والمحرومة من خدمات الاتصالات. [١]

يتم تسجيل قنوات البث بالأقمار الصناعية الخاصة والصحف المسجلة دوليا في الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر، على الرغم من أنها لا تشمل معظم الصحف الرئيسية. ونتيجة لذلك فإنها لا تدفع الضرائب على السلع المستوردة كما أنها لا تضطر لدفع رسوم أو ضرائب على الإيرادات، وهذا هو بالتأكيد حافز ومكسب كبير لهذه القنوات، ولكن لم يكن وضعها بهدف تعزيز تطوير وسائل الإعلام، بدلا من ذلك كان مجرد جزء لا يتجزأ من جهود لتعزيز التنمية الاقتصادية، وتشير تقديرات غير رسمية إلى أن حوالي ٨٠% من هذه الموارد إلى وسائل الإعلام الرسمية، مع ما تبقى من ٢٠% تذهب إلى وسائل الإعلام الخاصة. [٢]

---

[١] أنظر فى ذلك:

The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO): Assessment of Media Development in Egypt based on UNESCO's Media Development Indicators. Paris 2013. pp. 65.

[٢] أنظر فى ذلك:

The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO): Assessment of Media Development in Egypt based on UNESCO's Media Development Indicators. Paris 2013. pp 50.

خاتمه ونتائج وتوصيات البحث:

(أ): خاتمه البحث:

أصبحت منظومة الإعلام، المقروء والمسموع والمرئى، الداعم الأساسي للاقتصاد القومى وصناعة متكاملة يتعاظم تأثيرها على حركة المجتمع، بما لها من قدرات تكنولوجية ونفوذ واسع، يمكنها لأن يصبح الاعلام سلطة لها دورها السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي. ولانبالغ اذا قلنا أن الاعلام أصبح هو السلطة الأولى فى الدولة الحديثة. ويعتبر الإعلام وسيلة فعالة لربط أفكار أفراد المجتمع وقيمهم واعتقاداتهم بطموحات التنمية المستدامة، وتغيير حياتهم ماديا ومعنويا الى الأفضل. كما يتيح الاعلام الفرص للمشاركة الإيجابية للمواطنين فى صياغة حياة أكثر سعادة. وبذلك يصبح نجاح خطط التنمية المستدامة مرهون أيضا بتفعيل دور الإعلام في التوعية والتربية والتثقيف والوعي البيئي.

تلعب منظومة الإعلام الدور الأساسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لما تملكه من قوة وقدرة على التغيير الثقافي والاجتماعى، فالتنمية في جوهرها تغيير في الحياة الاجتماعية وتعبئة للموارد البشرية وكل هذا يتطلب قدرًا كبيرًا من الاهتمام بما يعرفه الأفراد عن التنمية وما يريدونه منها. وقد أخفقت منظومة الاعلام المصرى، بمكوناتها الرسمية والخاصة، فى أن تؤدى دورها لتدعيم التنمية المستدامة ورفع مؤشر السعادة القومية، ولعل السبب يعود الى الفساد المستشرى فيها، فلم تعبر عن طموحات الشعب فى التنمية المستدامة والسعادة، وانما عبرت عن مصالح وتحالفات قلة من ملاك الاعلام الخاص مع نخبة ضيقة في الدولة والحكومة والحزب والأسرة الحاكمة في النظام السابق.

وقد قمنا فى هذا البحث بدراسة وتحليل مواجهة الاعلام الاقتصادى لتحديات التنمية فى عصر العولمة، فتناولنا عرض نشأة وتطور نظرية الاعلام والاتصال الجماهيرى. وغقدنا مقارنة لمصطلح الاعلام الاقتصادى وبعض المفاهيم المرتبطة به مثل اقتصاد الاعلام والاعلام التنموى، ودرسنا تحديات العولمة وضرورة انشاء نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال ينصف الدول النامية المحرومة من حرية الاعلام والاستفادة من أدوات الاعلام والاتصال الحديثة. كما قمنا بدراسة التنمية المستدامة وهدف تحقيق السعادة، وعرضنا لاستراتيجيات التمية البديلة التى ظهرت مع بداية الثمانينيات، وأهمها استراتيجية التنمية المستدامة، ومن أهدافها مواجهة عوامل النكد العام وتحقيق السعادة للمواطنين. واستعنا فى ذلك بتأصيل نظريا وعمليا لمفهوم السعادة فى الفلسفة وعلم النفس الايجابى وتقرير السعادة العالمى، الذى تصدره الأمم المتحدة حديثا. وأدؤكنا أهمية الاعلام الاقتصادى فى التنمية المستدامة ورفع مؤشر السعادة. وقمنا باقتراح استراتيجية اعلامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحقيق السعادة للمواطنين، وتتكون هذه الاستراتيجية من ثلاثة أعمدة، نؤسسها فى المطالبة باصلاح واعادة بناء الدولة المصرية الحديثة، دولة القانون، واصلاح واعادة بناء منظومة الاعلام المصرى من أجل التنمية المستدامة وتحقيق السعادة،

والاستفادة قوميا من الاعلام والارث الحضارى المصرى كمصدر للقوة الناعمة. وبذلك تتضح ضرورة تطوير النظام القانونى والسياسى فى ظل سيادة الدستور، واستقرار أسس الدولة الحديثة، دولة القانون.

لقد أصبحت المنظومة الإعلامية المصرية شديدة الضعف بتبعيتها كبوق للنظام السياسى وليس للدولة الحديثة، دولة القانون، وأصابها الترهل في هيكلها الإداري والتنظيمى، وبالتالي استشرى فيها الفساد السياسى والادارى. وكانت النتيجة المتوقعة لذلك حالة العجز عن أداء الدور المنوط بها، وإخفاقها في الالتزام بالمعايير المهنية، وتبعيتها للأنظمة الحاكمة وعدم قدرتها على مواكبة التغيرات والتطورات العالمية، وافتقادها للإطار التنظيمي المؤسسي الخاضع للرقابة والمتابعة. ان منظومة الإعلام فى الدولة المصرية الحديثة يجب أن تعبر بشفافية عن المواطن فى الدولة الحديثة، دولة القانون، كهدف قومى لتحقيق التنمية المستدامة والسعادة. ومن هنا تصبح إعادة هيكلة منظومة الاعلام المصرى ضرورة واجبة وأساسية لتصحيح المسار، في ظل منعطف تاريخى لبناء الدولة المصرية الحديثة، دولة القانون، وذلك في ظل الدستور الجديد.

(ب): نتائج البحث:

اذا كان هناك من نتائج متواضعة لهذا البحث، فاننا نذكرها فيما يلى:

أولا: دور الاعلام الاقتصادى فى دعم التنمية المستدامة يتطلب الاهتمام بما يلى:

١. تحقيق التنمية المستدامة وهي مسؤولية المواطنين ومؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني.

٢. تقدير الدور التنموى للإعلام الاقتصادى باعتباره السلطة الرابعة وقائد التحول الديموقراطى.

ثانيا: لانجاح عملية اتخاذ القرار الاقتصادي الصحيح وبدعم من وسائل الإعلام لا بد من توافر الشروط الآتية:

١. الشفافية: ونقصد بها صدق وسائل الإعلام في نقل الحقائق إلى الجمهور، ومراعاة الصدق في طرح المشاكل الاقتصادية والبدائل لمعالجتها، والتكاليف الاجتماعية والاقتصادية لكل بديل.

٢. الديمقراطية: بمعنى التداول السلمى للسلطة، واقامة انتخابات تشريعية تحترم ادارة الناخبين وعدم تزويرها، وحكاية حقوق المواطنة.

٣. الحرية: أي حرية وسائل الإعلام وحرية المواطن في مناقشة المسائل الاقتصادية والاجتماعية وإبداء الرأي والمشاركة في اتخاذ القرار الاقتصادي.

ثالثا: هناك متطلبات أساسية لإنجاح عمل منظومة الإعلام فى الدولة المصرية الحديثة، كما يلى:

١. تبني الدولة المصرية الحديثة استراتجية التنمية المستدامة من أجل سعادة المصريين، وتقوم منظومة الاعلام بترويج ورعاية هذه الاستراجية باحترافية مهنية.

٢. منظومة الإعلام فى الدولة المصرية الحديثة يجب أن تعبر عن القوة الناعمة للثقافة المصرية على المستويين الإقليمي والدولي.

٣. يجب توفير وتدعيم ظهير شعبي للتوجهات التنموية لمنظومة الإعلام فى الدولة المصرية الحديثة، واطلاق الحرية لمنظومة الإعلام المصرى، لترفع من قدرتها على المنافسة فى مجالات الاعلام الاقليمى والدولى، والتغطية الاحترافية للأحداث العالمية والمحلية، دون عوائق بيروقراطية، أو تدخل من توجهات النكد العام.

(ج): توصيات البحث:

اذا كان هناك من توصيات غير متواضعة لهذا البحث، فاننا نذكر بعضها فيما يلى:

١. التوصية لدى جامعة طنطا والقناه السادسة للتليفزيون الرسمى بالتركيز على الشق العملي فيما يتم تقديمه لدارسى قسم الإعلام بكلية الآداب جامعة طنطا، احدى أهم الجامعات الإقليمية، بمراعاة لظروف البيئة، وتطوير اللوائح والبرامج التعليمية، والتدقيق فى جودة العملية التعليمية، واتساع ثقافة الخريجين، وقدرتهم على متابعة دور الاعلام الاقتصادى فى التنمية المستدامة، والسعادة للمواطنين.

٢. التوصية لدى أقسام وكليات الاعلام، فى الجامعات الحكومية والخاصة، بالاهتمام بالدراسات الإعلامية الأكاديمية والنظرية في مجالات الاعلام الاقتصادى، واقتصاد الاعلام والتنمية المستدامة. واجراء بحوث كمية ودراسات ميدانية تطبيقية، وتقديم نتائجها مباشرة لمتخذى القرار الاقتصادى، على المستويات المحلية والقومية. واقناعهم بعدم تركها مهملة فى أدراج البيروقراطية المصرية.

٣. التوصية لدى خبراء معهد التخطيط القومى بادماج منظومة الاعلام المصرى فى أدوات التنمية المستدامة، ليتمشى مع المبادىء الأساسية التي يقوم عليها النظام الإعلامي الدولى الجديد. وأن يتجه الاعلام الاقتصادى الى تقوية بناء الدولة العصرية وتمهيد طريق التنمية المستدامة، لا أن يكون خادما أو بوق دعاية للنظام السياسى.

٤. التوصية لدى المشتغلين فى صناعة الاعلام بضرورة الاستفادة من التجارب التنموية في الخارج، والتي يمكن تطبيقها في الواقع المصري، مع مراعاة الخصوصية التي تتسم بها التجربة المصرية.

٥. التوصية بصفة عامة وفى الهواء الطلق بضرورة الاهتمام بحملات الاعلام الاقتصادى، والعمل في المجالات الفكرية والثقافية والتعليمية، وتعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والإعلامية من أجل تنمية المجتمعات المحلية.

٦. التوصية بصفة عامة وفى الهواء الطلق بضرورة تطوير الاعلام الاقتصادى تجاه قضايا التنمية المستدامة ليكون بداية قوية للاعلام التنموي.

٧. التوصية لدى كل من يهمه الأمر بصفة عامة وفى الهواء الطلق بتبنى استراتيجية قومية لتطوير منظومة الاعلام المصرى، كما هو وارد فى هذه الدراسة. واعادة هيكلة منظومة الاعلام المصرى، حتى ينخرط في تطوير واقعنا المتخلف، ويسهم بقسط وافر في التنمية المستدامة، والقضاء على أعراض النكد العام ورفع مستوى مؤشر السعادة القومية.

مراجع الدراسة:

أولا: مراجع باللغة العربية:

١. بتول عبد العزيز رشيد وفاتن علي مراد: المعالجة الصحفية لقضايا التنمية الاقتصادية فى الصحافة العراقية، دراسة تحليلية لجريدة المدى – نموذجا. للفترة من ٢٠١١/٢/٢ ولغاية ٢٠١١/٢/٢٨. فى: مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ٩٩.

٢. برتراند راسل: انتصار السعادة، ترجمة محمد قدرى عماره، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة، العدد ٤٠٩، القاهرة ٢٠٠٢.

٣. حسن الحملي: ‘‘رؤية مستقبلية لإعادة تنظيم وإصلاح الإعلام المصري’’، فى: المؤتمرالأول ‘‘مستقبل الإعلام في مصر’’، القاهرة، ٢٠١٢/١٢/٢٩.

٤. حسني محمد نصر: نظرية الإعلام التنموي وتحديات العصر الرقمي، فى: كلية الإعلام بجامعة الأهرام الكندية: المؤتمر العلمي السنوي الخامس: "الإعلام شريك في التنمية: رؤية مستقبلية"، ١٩-٢١ أبريل ٢٠١٦.

٥. حسين أمين: وضع الإعلام في مصر، فى: شبكة الانترنت رابط إلكترونى: www. global. asc. upenn. edu/print. doc

٦. خالد صلاح الدين: دور التليفزيون والصحافة في توجيه وترتيب اهتمامات الجمهور نحو القضايا العامة في مصر- دراسة تحليلية وميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.

٧. داليا عثمان: "الإعلام التنموي - إشكالية العصر الحديث"، فى: كلية الإعلام بجامعة الأهرام الكندية: المؤتمر العلمي السنوي الخامس: "الإعلام شريك في التنمية: رؤية مستقبلية"، ١٩-٢١ أبريل ٢٠١٦.

٨. رشدي شحاتة أبو زيد: مسئولية الإعلام الإسلامي في ظل النظام العالمي الجديد، دار الفكر العربي – القاهرة، ١٩٩٩م.

٩. السيد بهنسي: علاقات التفاعل بين العوامل المؤثرة في بناء أجندة قضايا الرأي العام في الصحف المصرية، فى: المجلة المصرية لبحوث الإعلام- العدد الرابع عشر، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.

١٠. صلاح زين الدين: التنمية الاقتصادية، مدخل جديد للقضاء على النكد العام وتحسين مؤشر السعادة القومية، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠١٦.

١١. صلاح زين الدين: تكنولوجيا المعلومات والتنمية، الطريق الى مجتمع المعرفة ومواجهة الفجوة التكنولوجية فى مصر، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة – كوالالمبور – جاكارتا – لوس أنجلوس، ٢٠٠٢م. (الطبعة الثانية، مشروع مكتبة الأسرة ٢٠٠٨، الطبعة الثالثة، مشروع مكتبة الأسرة ٢٠١٠).

١٢. عواطف عبد الرحمن وآخرون: الإعلام والمرأة وتأثيرها على قضايا التنمية في الريف المصري، التقرير الإعلامي، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٦.

١٣. عواطف عبد الرحمن، "الإعلام المصري وقضايا التحديث في إطار التنمية المتواصلة"، القاهرة، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية والسكان والتنمية والبيئة، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد (١٠٩)، أكتوبر – ديسمبر ٢٠٠٢.

١٤. مجدي محمد عبد الجواد الداغر: دور وسائل الإعلام والاتصال في دعم خطط التنمية المستدامة والنهوض بها في البلدان العربية، دراسة حول دور الصحافة في معالجة مشكلات التنمية المستدامة بالتطبيق على عينة من الصحف العربية اليومية، ٢٠١٢.

١٥. محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في العالم العربي"، القاهرة، المركز العربي للدراسات الإعلامية، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد (٦٩) أكتوبر – ديسمبر ١٩٩٢.

١٦. نهى السيد أحمد ناصر: دور حملات التسويق الاجتماعي بالتليفزيون في نشر الوعي لدى الجمهور المصري تجاه قضايا التنمية: دراسة ميدانية"، فى: كلية الإعلام بجامعة الأهرام الكندية: المؤتمر العلمي السنوي الخامس: "الإعلام شريك في التنمية: رؤية مستقبلية"، ١٩-٢١ أبريل ٢٠١٦.

١٧. هربرت أ. شيللر: المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، العدد ٢٤٣ مارس ١٩٩٩، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآدب – الكويت.

ثانيا: مراجع بالانجليزية والألمانية:

1. Albarran, A. B. (2002). Media economics: Understanding markets, industries and concepts (2nd ed.). Ames: Iowa State University Press.

2. Albarran, A. B. , & Chan-Olmsted, S. (Eds.). (1998). Global media economics: Commercialization, concentration, and integration of world media markets. Ames: Iowa State University Press.

3. Albarrans, A. B. (2004) Media Economics Research: Methodological Perspectives and Areas for Future Development. Palabra-Clave Numero 13.

4. Alexander, A. , Owers, J. , Carveth, R. , Hollifield, C. A. and Greco, A. N. (2004) Media Economics Theory and Practice. 5.

5. Alexander, Alison, James Owersad, Rod Carvesh (eds.): Media Economics, 2nd edn. , Lawrence Erlbaum Associates, 1998 .

6. Alison Alexander and others: Media Economics - Theory and Practice. Third Edition, EA London – New Jersey 2004.

7. B. Westley and M. MacLean. Model of Communication, 1957.

8. Doyle, G. (2004) Researching Media Management and Media Economics:

9. Fatima el Issawi: Egyptian Media Under Transition: In the Name of the Regime... In the Name of the People? In: London School of Economics: “Arab Revolutions: Media Revolutions” Project

10. Granham, Nocolas: Capitalism and Communication: Global ulture and Information Economics, London 1990 .

11.J. Owers, & R. Carveth (Eds.), Media economics: Theory and practice (2nd ed. ,. 2012.

12. Jeffrey Sachs: World Happiness Report 2015.

13. Keval J Kumar (2010): Mass Communication In India, Jaico Publishing House, India.

14.Lacy, S. , & Niebauer, W. E. , Jr. (1995). Developing and using theory for media

15.Manyozo, L. (2012) Media, communication and development: three approaches, New Delhi, India SAGE Publications.
16.Meckel, Miriam / Fieseler, Christian / Grubenmann / Stephanie (2012): Social Media – Herausforderungen für den Journalismus. In: HMD – Praxis der Wirtschaftsinformatik, 49. Jg. , H. 287, Seiten 25-34

17.Melkote, S. and Steeves, H. L. (2001) Communication for Development in the Third World: Theory and practice for empowerment, New Delhi and Thousand Oaks CA: Sage.
18.Melvin L. DeFleur; Everette E. Dennis (2002): Understanding Mass Communication,
19.Meredith M. Price: The Mass Media and its Impact on Economics, The University Of Southern Mississippi. 2014.

20.Rodriguez, C. (2011) Citizens media against armed conflict. Minnesota: Minnesota University Press .
21. Schramm, Wilbur: Mass media and national development. Stanford University and UNESCO, Paris 1964.

22.Scott, M. (2014) Media and Development. London.
23.Stefan Klein: The Science of Happiness. How Our Brains Make Us Happy – and What We Can Do to Get Happier ،Marlowek &

24.The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO): Assessment of Media Development in Egypt based on UNESCO's Media Development Indicators. Paris 2013.